

الرسالة الأولى

القواعد الفقهية

م تأليف

المفتي محمد عفيف الرحمن بن عبد الله بن

القاضي شيخ التحقيق والافتاء

المفتي محمد عفيف الرحمن بن عبد الله بن

استاذ الحديث الشريف بدار العلوم جده بالي، عجم

مكتبة الاتحاد

ديوبند الهند

قَوَائِدُ الْفِقْهِ

Qawaid ul Fiqah

© جميع الحقوق محفوظة

© Copyright All Rights Reserved
exclusive rights by Maktabatul Ittihad, Deoband

Published by

مكتبة الاتحاد
ديوبند (الهند)



MAKTABATUL ITTIHAD

Deoband -247554 Distt. Saharanpur (U.P.) India

Cell: +91- 9897296985

e-mail : maktabatul_ittihad@yahoo.com

Rs. 120.00

مطابع الكتب التي كثرت ذكرها

رد المختار على الدر المختار _____ دار الكتاب

نعمانيه _____

بدائع الصنائع _____ دار الكتاب

شرح السير الكبير _____ دار الكتاب العلمية بيروت، لبنان

فتح القدير _____ دار احياء التراث العربي، بيروت لبنان

المطبوعة الكبرى الأميرية _____

البحر الرائق _____ دار الكتاب

الفتاوى الهدية _____ دار الكتاب

الهداية _____ ياسير نديم ايند كمپني

حواشي اصول الكرخي _____ جاويد پريس كراچي

شرح المجله لسليم رستم باز _____ مكتبة الاتحاد

نور الأنوار _____ دينيه

المقدمة من المحشي

بسم الله والحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله - اما بعد !
 فأحمد الله سبحانه وتعالى على أنه اتاح لي منذ سنوات تدريس الكتاب
 « القواعد الفقهية » قام بتأليفه العالم الجليل المفتي عميم الإحسان البنجلاديشي، وهي
 كتاب وقيع يعلم قيمته من له المام بعلم الفقه - كما اشكره شكرا جزيلا على أنه وفقني
 مع ضالة شخصيتي وقصور رباعي وقلة معرفتي لشرح هذا الكتاب وتفسيره وحل
 مشكلاته وبيان غوامضه في كتاب محتو على نحو أربع مائة وثلاثين صفحة مطبوع باسم
 « الفوائد البهية في شرح القواعد الفقهية » ويزيدني فرحًا واغترابًا أنه قد نال اعجابا
 واعتناقا واسعين في دوائر القراء وروؤوس العلماء المشتغلين بالفقه والفتيا وقد طبعت
 مرتين في أقل مدة والله المسئول أن يوسع نطاقه بالرقى والقبول الزائدين وما ذلك على
 الله بعزيز.

ثم خطر ببالي أن أتناول هذا الكتاب بالبحث والتعليق والتصحيح والتنقيح علما
 بما وقع في درج عباراته من تصحيف وتزئيف ومزج وتشويه، ولكني لم أجسر على
 اقدامه ولم اتمكن من تنفيذه لزحمة اعمالي التدريسة والتأليفية - فبالتالى ظلت هذه
 الفكرة امنية كامنة في صدري لردحة طويلة من الزمن، ثم ذكرني بعض إخواني وزملائي
 في مسيرة التدريس ممن يجوبون ويتصلون بي واسترعوا انتباهي إلى ضرورة هذه العملية
 النافعة واهميتها الزائدة، فتشجعت وثمرت عن ساقى واجمعت أن اعالجها وانحوض في
 مضمارها فتوكلت على الله ودخلت في غمارها حتى تيسر لي بفضل الله تعالى، ومنه
 اكمال هذه المهمة العلمية العظيمة وهي الآن بين أيديكم.

﴿ منهجي في التعليق ﴾

- (١) ذكرت العبارة الصحيحة، بعدمراجعتها بالمراجع الأصلية .
 - (٢) جرّدت القواعد والتعليقات من الأخطاء التي كان في النسخة المشوهة.
 - (٣) ذكرت الأمثلة كاملة التي كانت نافضة في النسخة المشوهة .
 - (٤) بعض الأمثلة التي لم تتوافق القاعدة ولم تكن سديدة فأورث مكانها أمثلة صحيحة تناسب قواعد الكتاب.
 - (٥) ربما لم أجد رغم البحث الحثيث مرجعاً أصلياً للمثال، فذكرت مثلاً آخر تحت القاعدة .
 - (٦) إهتممت بذكر غير واحد من الأمثلة كيء تتجلى القاعدة، وينشرح القلب انشراحاً كلياً.
 - (٧) إلترمت بتسهيل القواعد المعقدة .
 - (٨) ذكرت معاني الألفاظ الصعبة في الحاشية .
- عرضت هذا السعي المتواضع على المحدث الجليل وفقه النفس والناطق بلسان علماء ديوبند، فخر الهند، سماحة الشيخ المفتي سعيد احمد البالن بوري (حفظه الله ووقاه من عيون حاسدة) فراه فضيلته واشاده واعجبه ما اودع فيه، والتمست منه بواسطه أن يقوم بالنقد والتبصرة على الكتاب، فاعتذر قائلاً : أن المشاغل قد كثرت والاعمال قد ازدحت ولا يستطيع أن أكتب شيئاً حول الكتاب- وله الاذن مني بان يصرح في مقدمة الكتاب ان سماحة المفتي سعيد احمد الموقر قد أشاده وحصل له الاعجاب.

التشكر والامتنان

أولاً: اشكر الله شكراً جزيلاً على أنه يستعملني في نشر العلوم الدينية، لا يزال يستعملني مدي الحياة مع صدق وإخلاص، وإن يتشرف الكتاب بالقبول ويجعله ذخراً ليوم يقوم الناس فيه لرّب العالمين.

وأن ذلك لمن الكفران أن لم اشكر فخر الفقهاء وفقه العصر سماحة المفتي محمد خالد سيف الله الرحمان، الذي كتب مقدمة قيمة طويلة رغم عدم الفرصة، زادت قيمة الكتاب ومنحته سنداً عظيماً ولأستطيع أن أعبر عما يختلج في ذهني وما أكن في صدري تجاه سماحة المفتي حفظه الله من عظيم الود وعُميق التقدير وصميم العاطفة، والله أسأل أن يوفقه مزيداً من الأعمال وإطال مدته بالعافية ورفع عنه الشر .

أخيراً أقوم بالشكر البالغ من صميم القلب بجميع إخواننا الذين ساهموا في إخراج الكتاب إلى منصّة الشهود على العموم - والأخ محمد طفيل ووسيم وعامر طالبين بقسم التدريب في الإفتاء في السنة الثانية على الخصوص - الذين ساعدوني في تخريج النصوص والبحث عن المراجع - يتقبلهم الله لخدمة الدين ويجعلهم من المتقين فلا نه لا يتقبل إلا من المتقين - وصلي الله على النبي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين .

أخيراً التمس من إخواننا أهل العلم أن وفقتم على ما في التعليق والتصحيح من الخطأ والزلل والسهو فأخبروني عنه - سأقوم بطبعة الثانية بعد إعادة النظر عليه.

وادعوا الله تعالى أن يتقبل منا هذا الحمد ويجعله سبباً لهدايتي، وموجباً لنجاتي وسائر المسلمين، أمين يارب العالمين.

العبد الضعيف عنايت الله غفرله الكرياسني (البالن بوري)

استاذ الحديث الشريف بدار العلوم جابي (عجرات)

المقدمة من المرتب

الحمد لله الذي أسس ديننا على قواعد اليقين وأظهره على ملل سائر المخالفين،
نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تنجي قائلها يوم الدين، اللهم إياك نعبد
وإياك نستعين نشهد أن سيدنا محمداً ﷺ عبده ورسوله خاتم النبيين القائل من يرد الله به
خير أيفقهه في الدين وعلى آله الطيبين وصحبه الهادين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد! فعلم الفقه بحوره زاهرة ورياضه ناضرة ونجومه ظاهرة، وأصوله ثابتة
مقررة، وفروعه رفيعة محررة، ولقد نوعوا هذا الفقه فنوناً وأنواعاً، وتطاولوا في الاستنباط
يدأوباعاً وكان من أهم أنواعه معرفة القواعد الفقهية والضوابط الشرعية التي يخرج
عليها المسائل ويستمد منها في الحوادث والنوازل وتفهمها في الظاهر يوجب الاستئناس
بالفروع للمتفقهين ويكون وسيلة لقررها في أذهان الطالبين، ولعمري أن هذان
مهمات الفن، وقد جمعت في هذا النوع من القواعد والضوابط جموعاً وتتبع في
نظائر المسائل أصولاً وفروعاً حتى أوعيت من ذلك مجموعاً، فالحمد لله وهو المستعان وعليه
التكلان والرجاء منه، القبول بجاه سيدنا الرسول ﷺ وعلى سيدنا الرسول ﷺ وعلى
آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

قال ابن نجيم في الأشباه «والفرق بين الضابطة والقاعدة أن القاعدة تجمع فروعاً
من أبواب شتى والضابطة تجمع من باب واحد» أما أنا فقد أطلقت في كتابي هذا على كل
من القاعدة والضابطة القاعدة ولا مشاحة في الاصطلاح، وقد اكتفيت بالرموز والعلائم
في آخر كل قاعدة إشارة إلى بعض الكتاب الفقهية التي فيه تلك القاعدة، ثم أوضحت
أمثلتها في حواشيها من الكتب مع صفحاتها.

وهذه علائم الكتب:.

- (سير) لشرح السير الكبير للإمام أبي بكر السرخسي. (المتوفي سنة ٤٢٨)
- (كر) لأصول الإمام الكرخي (المتوفي سنة ٣٤٠)
- (ن) لتأسيس النظر للإمام الدبوسي (المتوفي سنة ٤٣٠)
- (هـ) للهداية للإمام علي بن أبي بكر الفرغاني (المتوفي سنة ٥٩٣)
- (ر) لثمار الأصول للإمام حافظ الدين النسفي (المتوفي سنة ٧١٠)
- (شن) للأشباه والنظائر للإمام ابن نجيم (المتوفي سنة ١٠٠٥)
- (بحر) للبحر الرائق للإمام ابن نجيم المذكور.
- (در) للدر المختار للعلامة الحصفكي (المتوفي سنة ١٠٨٨)
- (م) لمسلم الثبوت للعلامة محب الله البهاري (المتوفي سنة ١١١٩)
- (رد) لرد المختار للعلامة الفقيه ابن العابدين (المتوفى سنة ١٢٥٢)
- (مج) للمجلة وهي تحتوي على القوانين الشرعية حررها لجنة من علماء أستانه (استنبول)

أما غير هذا الكتاب فقد صرحت باسمه .

ثم أن بعض القواعد والضوابط في هذا الكتاب وإن كان بحيث لو انفرد بوجود من مشتملاته بعض المستثنيات لكن لا يخلت كليته وعموميته من حيث المجموع لأن المستثنيات مندرجة تحت قاعدة أخرى من قياس صحيح أو إستحسان مرجح وغيرهما.

جزى الله عنا أئمتنا الكرام الأعلام وفقهائنا الأعلام حيث سهلوا لنا طريق الشريعة الغراء والملة البيضاء من الكتاب والسنة وأحكموها وضبطوها رحمهم الله تعالى والحمد لله ربّ العلمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله ووصحبه أجمعين.

السيد محمد عميم الإحسان المجددي البركتي

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فخر الفقهاء، فقيه العصر المفتي محمد خالد سيف الله الرحمانى دامت بركاتهم من العلوم المتصلة بالفقه علم القواعد الفقهية، والقواعد جمع قاعدة، ومعناها الأساس، وقد استخدم هذا اللفظ في القرآن الكريم لهذا المعنى (البقرة : ١٢٧) .
واستخدم الفقهاء هذا اللفظ بالمعنى العام تارة، للدلالة على جميع الأمور التي لها اعتبار أصولي، وتارة يطلقونها على المصالح والحكم، ثم تدرج حتى ظهر علم مستقل باسم القواعد الفقهية، وصار له اصطلاح خاص بجانب مصطلحات الأصول والمقاصد والمصالح، وحاول العلماء أن يصيغوا له تعريفاً بعبارات متقاربة، وفي ضوء تلك التعريفات عرف العالم السوري الدكتور مصطفى أحمد الزرقا (م ١٩٩٩م) - الذي كان من أجلة الفقهاء وعابرة العلماء في القرن المنصرم بأن القواعد الفقهية :
« أصول فقهية كلية في نصوص موجزة دستورية تتضمن أحكاماً تشريعية عامة في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها »^(١).

ومثال ذلك قاعدة « اليقين لا يزول بالشك » هذا حكم أصولي يؤثر على المسائل الواردة في العبادات والمعاملات وفي جميع أبواب الفقه تقريباً، فيقال : إنها قاعدة فقهية، إلا أنه ورد لفظ « الكلية » في تعريف الشيخ الزرقائي، ولو عبر ذلك بالأغلبية مكان الكلية لكان أولى، لأن القواعد لا تكون كلية ولكنها أغلبية، بمعنى أنها لا تنطبق دائماً على مدلولاتها، بل يستثني منها بعض الجزئيات بعض الجزئيات، وتنطبق في أغلب

الأحيان .

وهناك مصطلحات ذات صلة وثيقة ومباشرة بالقواعد، يناسب ذكرها في هذا

المقام :

منها : الضابطة ويفرق بينهما أن القاعدة تتعلق بأبواب الفقه المختلفة، كما مر في قاعدة : « اليقين لا يزول بالشك »، أما تتعلق بالطهارة والصلاة والزكاة والحج والنكاح والطلاق وغيرها من أبواب الفقه، أما الضابط فيتعلق بباب خاص من أبواب الفقه، مثاله : « إنما إهاب دبغ فقد طهر »، فهذا الضابط يتعلق بباب الطهارة - وضابط آخر : المباشر ضامن وإن لم يعتمد، هذا يتعلق بباب الجنائيات، فهو ضابط.

ومنها : الأصول، والفرق بين القواعد والأصول من نواح مختلفة :

(١) أصول الفقه وسيلة لاستنباط الأحكام، والقواعد الفقهية هي قضايا يتم ترتيبها في ضوء الأحكام المستنبطة .

(٢) من شأن الأصول أنها تكون كلية، والقواعد أغلبية .

(٣) أصول الفقه تتعلق بالفاظ العربية والقواعد اللغوية، وطرق الاستنباط، بينما القواعد الفقهية تتعلق بمصالح الشريعة وحكمها في الغالب .

(٤) الأصول تسبق في وجودها الفروع ؛ لأنها وسيلة لاستنباط الفروع، والقواعد متأخرة عن الفروع ؛ لأنها توضع في ضوء الفروع .

و مما يقارب القواعد من المصطلحات مصطلحُ الأشباه والنظائر، والأشباه جمع شبه (بكسر الشين وسكون الباء وبفتحهما) ومعناه المثل والشبيه والنظائر جمع نظير، وفي الاصطلاح : مسائل تنطبق عليها أوصاف مختلفان، فينظر فيها المجتهد بالتأمل والاجتهاد فيلحقها بأولاهما وأشبههما، مثاله المسح على الخفين مرة أم ثلاثا ؟ فكسوف الرجلين من أعضاء الوضوء يقتضي الثلاث، ومن حيث أنه مسح، والمسح في التيمم مرة واحدة، يقتضي أن يكون مرة واحدة .

وعلم القواعد الفقهية - مثل العلوم الإسلامية الأخرى - يرجع في أصله إلى الكتاب والسنة حيث وردت أحكام كثيرة في القرآن يغلب عليها طابع القواعد الفقهية،

مثل قوله تعالى : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة : ١٨٥) ومنه أخذ الفقهاء قاعدة « المشقة تجلب التيسير » .

قوله تعالى : ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ (البقرة : ١٧٣) ومنه أخذت قاعدة مشهورة : « الضرورات تبيح المحظورات » .

و قوله تعالى : ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج : ٨٧) وتبني عليه قاعدة : « الحرج مدفوع » .

وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (الإسراء : ١٥) وأخذ منه : أن « الأصل براءة الذمة وحتى تثبت الجناية » .

هذه وأمثالها من القواعد التي ذكرها القرآن الكريم في كثير من آياته. وكذلك السنة النبوية نخذ فيها عدداً غير قليل من القواعد والضوابط، وتتبع القواعد المنشورة في الأحاديث الشريفة وجمعها في سفر واحد مهمة ذات شأن، نذكره منها بعضها :

«إنما الأعمال بالنيات»^(١) ومنه أخذ الفقهاء أن لمقصد العامل أهمية أساسية في كل أمر، وكونوا قاعدة «الأمور بمقاصدها» ومنها : «الخارج بالضمنان»^(٢)، و«المسلمون على شروطهم»^(٣)، والبيئة على المدعي واليمين على من أنكر»^(٤)، «وادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم»^(٥)، و«دع ما يريك إلى مالا يريك»^(٦).

(١) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي، إلى رسول الله ﷺ، برقم ١٠٠٠.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الإجارة، برقم : ٣٥١٠.

(٣) سنن أبي داود، كتاب الأقضية، باب في الصلح، برقم : ٣٥٩٦.

(٤) سنن الترمذی، كتاب الأحكام، باب ماجاء في أن البيئة على المدعي واليمين على المدعي عليه، برقم : ١٣٩١.

(٥) سنن الترمذی، كتاب الحدود، باب ماجاء في درء الحدود، برقم : ١٤٨٩.

(٦) سنن الترمذی، كتاب صفة القيامة، باب اعقلها وتوكل، برقم : ٢٧٠٨.

والسنة النبوية معين مؤثر للقواعد الفقهية والفقهاء أخذوا مصطلح «القواعد»

من الكتاب والسنة .

وبعد الأصلين من الكتاب والسنة نجد في آثار الصحابة عبارات يطلق عليها اسم القواعد، خصوصاً عند عمر الخطاب -ص- مثل قوله : البينة على المدعي واليمين على من أنكر^(١)، قوله : «دعوا الربا والريبة»^(٢).

وفي عصر التابعين وتابعيهم وكذا في باكورة المؤلفات الفقهية توجد أفكار أصولية يمكن أن يعبر عنها بالقواعد الفقهية، وفي هذا الصدد ذكر الشيخ الزرقاء وغيره من العلماء كتابات الإمام أبي يوسف، ونقدم أمثلة من كتاب الخراج له :
« لا يؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق يجب عليهم » .

وعند مراجعته الخليفة العباس هارون الرشيد في قضية خاصة قال : « إن كان هذا النهر قدماً يترك على حاله »^(٣).

وقوله : لا ينبغي لأحد أن يحدث شيئاً في طرق المسلمين مما يضره » .

ونجد مثل هذه الأقوال عند الإمام محمد والإمام الشافعي رحمهما الله، والتي يمكن أن تطلق عليها قواعد الفقه .

وهذه المرحلة التي تمتد إلى ما قبل المائة الرابعة مرحلة النشأة والتكوين للقواعد، ولم تعرف في هذه القرون كعلم مستقل، وكانت القواعد في هذا الطور منشورة في بطون الكتب، وثنايا العبارات .

ويمكن أن يسمى ما بين المائة الرابعة إلى المائة العاشرة عصر تدوين علم القواعد الفقهية وتطوره، وهناك قصة مشهورة في تدوين القواعد الفقهية، تنسب إلى الشيخ أبي طاهر الدباس معاصر الإمام أبي الحسن الكرخي، ونقلها كل من السيوطي

(١) سنن الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه، برقم : ١٣٩١ .

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب التغليظ في الربا، برقم : ٢٢٦٧ -

(٣) كتاب الخراج لأبي يوسف : ٩٤ -

وابن نجيم في كتابه «الأشباه والنظائر»^(١)، ومن الصعب أن تصدق القصة، إلا أنه يثبت منها في الجملة أن أبا طاهر الدباس الحنفي رتب سبع عشرة قاعدة تنطبق عليها جزئيات الفقه الحنفي، فيكون أول من دوّن هذا الفن، ويقال : إن من بين تلك القواعد السبع عشرة المذكورة كانت هذه القواعد الخمس الأساسية الآتية :

(١) الأمور بمقاصدها .

(٢) الضرر يزال .

(٣) العادة الحكمة .

(٤) اليقين لا يزول بالشك .

(٥) المشقة تجلب التيسير .

ثم بدأ التصنيف والتأليف حول قواعد الفقه كفن مستقل، وأقدم ما عثرنا عليه من التأليفات هو أصول الكرخي للإمام أبي الحسن الكرخي (المتوفى : ٣٤٠) يحتوي على سبع وثلاثين قاعدة، شرحه نجم الدين أبو حفص .

ثم جاء كتاب «تأسيس النظر» للقاضي أبي زيد الدبوسي، حاول فيه البحث عن أساس الاختلاف بين آراء الفقهاء في القواعد الفقهية، ثم كتاب «إيضاح القواعد» لعلاء الدين السمرقندي، وهؤلاء المصنفون كلهم أحناف، ولذلك قرر الشيخ مصطفى أحمد الزرقاء - بحق - بسبق الأحناف في هذا الفن، يقول الزرقاء :

«و يظهر من تتبع حركة التأليف في القواعد أن فقهاء الشافعية

ثم الحنابلة ثم المالكية تابعوا الحنفية في ذلك، ثم انتقلت

إلى علماء الشيعة، بهذا الترتيب التاريخي»^(٢).

و في القرن السابع ألف محمد ابن إبراهيم الجاجري (المتوفى : ٥٦١٣)، وعزالدين بن سلام الشافعي (المتوفى : ٥٦٦٠) ومحمد بن عبد الله البكري المالكي (المتوفى : ٦٨٥ هـ) كتاباً حول القواعد، ويمكن أن يسمى القرن الثامن العصر

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي : ٣٥ -

(٢) المدخل الفقهي العام : ٢ / ٩٥٨ -

الذهبي لتدوين وتطوير القواعد الفقهية، فقد ألف فيه حول الموضوع علماء مثل ابن الوكيل الشافعي، وتاج الدين السبكي، وجمال الدين الإسنوي، والعلامة الزركشي، والعلامة ابن رجب الحنبلي .

و في القرن التاسع ظهر كتاب القواعد المنظومة لابن الهمام (المتوفي : ٨١٥ هـ)، وأسني المقاصد للزبيرى، (المتوفي ٨٠٨ هـ) - وفي القرن العاشر ألف العلامة السيوطي، وابن نجيم المصري، وأبو الحسن الزقاق المالكي، وتتابع التأليف بعد ذلك .

والمرحلة الثالثة هي عصر الاكتمال والنصح لهذا العلم الجليل، يبدأ من ترتيب مجلة الأحكام العدلية تحت إشراف الخلافة العثمانية في تركيا، وقد تم ترتيب المجلة في سنة (١٢٨٦هـ)، وجعلوا فيه بابا جامعا لأهم القواعد الفقهية، وخدم شراح المجلة في سنة بتتقيق وتحقيق هذه القواعد، وأفرد الشيخ أحمد الزرقاء في شرح هذا الباب كتاباً سماه « شرح القواعد الفقهية » ثم برز ابنه الدكتور مصطفى أحمد الزرقاء بمنهج حي متكامل يدفع بموكبها إلى الأمام، ووضع بحثاً خاصاً حول القواعد الفقهية في كتابه المدخل الفقهي العام، ومن العلماء البارزين الذين اهتموا بهذا العلم في العصر الحديث الدكتور علي أحمد الندوي حفظه الله الذي أكرم بجائزة الملك فيصل العالمية لخدماته العلمية والفقهية.

ولأن القواعد الفقهية تتضح بها مقاصد الشريعة، ويتعرف بها على روح الدين الإسلامي وطبيعته في القضايا المستجدة، فلذلك كثر الاهتمام في العصر الراهن بالقواعد والمتني بهذا العلم خاصة ؛ لأن هذه القواعد والكتليات تنير الدرب في حل الوقائع المتجددة والمسائل المستحدثة، وليس كذلك الجزئيات الفقهية .

ونذكر هنا أهم المؤلفات في هذا الفن للمذاهب الفقهية المختلفة :

الفقه الحنفي :

تأسيس النظر لأبي زيد الدبوسي (٤٣٠ هـ)

القواعد في الفروع علي بن عثمان الغزي (٥٧٩٩ هـ)

الأشباه والنظائر لزين الدين ابن نجيم المصري (٩٧٠ هـ)

هذا الكتاب أخذ معظم مواده من الأشباه والنظائر للسيوطي، حتى لا توجد

اختلاف في النص في مواضع كثيرة :

مجلة الأحكام العدلية الخلافة العثمانية (ترتيب ١٢٨٦هـ)

الفوائد البهية في الفوائد والقواعد الفقهية الشيخ محمود حمزة مفتي دمشق (ط:

١٩٢٨هـ)

جامع الحقائق والقواعد محمد أبو سعيد الخادمي (منتصف القرن الثاني عشر)

الفقه المالكي :

القواعد الفقهية القاضي أبو عبد الله محمد التلمساني (٧٥٦هـ)

الكليات الفقهية القاضي أبو عبد الله محمد التلمساني (٧٥٦هـ)

الكليات الفقهية أبو عبد الله محمد بن غازي المكتاسي (توفي في :

مطلع القرن العاشر)

المنهج المنتخب إلى أصول المذهب المبرح على زقاق التحييي المالكي (٩١٣هـ)

تكميل المنهج إلى أصول المذهب المبرح الشيخ مياره الفاسي (١٠٧٢هـ)

الفقه الشافعي :

أول كتاب في هذا الفن في الفقه الشافعي هو كتاب القواعد في فروع الشافعية

لعين الدين ابن حامد الجاجرمي (المتوفي : ٦١٣هـ)، وهو مخطوط إلى الآن، والكتب

المطبوعة في القواعد في الفقه الشافعي كالتالي :

قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعلامة عزالدين بن عبد السلام (المتوفي: ٦٦٠هـ)

وموضوعه أوسع من أبعاد هذا العلم وهو من الكتب المقبولة المشهورة، شرحه

العلامة سراج الدين البلقيني الشافعي (المتوفي : ٨٠٤هـ) في الفوائد الجام .

الأشباه والنظائر صدر الدين ابن الركيل الشافعي (٧١٦هـ)

المجموع المذهب في القواعد المذهب صلاح الدين ابن العلاء الدمشقي (٨٦١هـ)

الأشباه والنظائر تاج الدين عبد الوهاب السبكي (٧٧١هـ)

المنثور في ترتيب القواعد الفقهية بدر الدين الزركشي (٩٧٤هـ)

الأشباه والنظائر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)

الفقه الحنبلي :

ولعل أول كتاب في هذا العلم في الفقه الحنبلي هو القواعد الكبرى في فروع الحنابلة، ولم يطبع، وأهم الكتب المطبوعة كالتلوي :

القواعد النورانية للعلامة ابن تيميه (٥٧٢٨ هـ)

تقرير القواعد وتحرير الفوائد ابن رجب الحنبلي (٥٧٩٥ هـ)

القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية ابو الحسن علاء

الدين ابن اللحام (٥٨٠٣ هـ)

القواعد الكلية والضوابط الفقهية ابن الهادي (٥٩٠٩ هـ)

قواعد مجلة الأحكام الشريعة على مذهب الإمام احمد أحمد عبد الله القاريء

الحنفي (٥١٣٩٥ هـ)

هذا، وظهرت مؤلفات عديدة في العصر الحديث حول القواعد الفقهية واتبع في تأليفها المنهج التطبيقي، وهذا المنهج له أهمية بالغة ؛ لأن الاستدلال بالقواعد واستنباط الأحكام منها كان دأب المتقدمين، أما المتأخرون فيقتصرون على توجيه القواعد وجمع الأمثال والنظائر من مستدلات الفقهاء، ولا يوجد عندهم اتجاه الاستدلال والاستنباط، والجهود التي بذلت في هذا العصر اهتمت بهذا الجانب، واستمدت من القواعد الفقهية في تقديم حلول ناجعة لما يحدث من القضايا . .

وأما الميزة الثانية للمؤلفات الحديثة فهي أنها تعمل في نطاق أوسع، فتجمع القواعد من المذاهب الفقهية المختلفة، دون أن تنقيد في إطار مذهب واحد، وأخص بالذكر في هذا الصدد « المدخل الفقهي العام » للدكتور مصطفى الزرقاء، و« شرح القواعد الفقهية » لولده الشيخ « أحمد الزرقاء، و« القواعد الفقهية » للدكتور علي أحمد الندوي .

ومن أهم الأعمال التي تمت في العصر الراهن حول القواعد كتاب « القواعد الفقهية » للمفتي عميم الإحسان المحددي، وينتمي إلى ولاية بيهار في الهند، وبعد تقسيم البلاد هاجر إلى بنغلاديش، وبقي يدرس العلوم الإسلامية هناك إلى أمد طويل، حاول أن

يحيط بالقواعد والضوابط الفقهية في كتابه، وقد اشتمل على أربعة مائة وست وعشرين قاعدة من بطون المؤلفات الفقهية، وذكر أمثلة لفهم القواعد .

وكتابه هذا كان بحاجة إلى من يخدمها باستكمال المراجع الناقصة، وتحرير الأحاديث الواردة، وتوضيح العبارات المغلفة، وتسهيل فهم القواعد بزيادة الأمثلة، وشرح الغريب، حتى تسهل الاستفادة من الكتب، فيعم نفعه ويتم .

فقام أخونا المحب الأستاذ عناية الله بالنبوري بأداء هذا الواجب، فأحسن وأجاد وزارت فائدة الكتاب بتعليقاته المفيدة، وسهلت المراجعة إليه، وهو يدرس بالجامعة المعروفة القديمة دار العلوم جهابي، ويحظي بالقبول بين الطلاب كأستاذ ناجح .

أهنته على هذا العمل الجليل، وأدعوا الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منه هذا الجهد المبارك، ويوفقه المزيد لخدمة الدين والعلم، وبالله التوفيق وهو المستعان .

٢٣ / ربيع الثاني ١٤٣٢ هـ خالد سيف الله الرحماني

٢٩ / آذار ٢٠١١ م (خادم المعهد العلمي الإسلامي حيدرآباد)

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

القواعد الفقهية

﴿ باب الألف ﴾

١ - قاعدة: - إنما الأعمال بالنيات - (١) (شن)

(١) هذه القاعدة أصل عظيم من الدين واردة في جميع أنواع الأعمال وهي لفظ الحديث :
قال في التعليق الصحيح هذا حديث صحيح متفق على صحته يجمع على عظم موقعه وجلالته
وهو أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام وكان السلف والخلف رحمهم الله يستحبون استفتاح
المصنفات بهذا الحديث تنبيهاً للمطالع على حسن النية وإهتمامه بذلك والاعتناء به وروي عن
الإمام عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله هكذا - وقال الخطابي أيضاً هكذا - وروي عن الإمام
الشافعي رحمه الله تعالى في فضل هذا الحديث أنه يدخل فيه نصف العلم ووجهه أن النية عبودية
القلب والعمل عبودية القلب - وروي عنه وأحمد أنه ثلث الإسلام أو ثلث العلم ووجهه البيهقي
بأن كسب العبد إيمانه كالتنية أو بلسانه أو بيقية جوارحه والأول أحد الثلاثة بل أرجحها لأنه
عبادة بإفرادها - (التعليق الصحيح: ٨/١)

ثم أن الأئمة اتفقوا على أنه لا ثواب للأعمال إلا بالنية فالمعنى أنه لا ثواب الأعمال إلا بالنيات،
أما صحتها فمن باب آخر فإن كانت قرينة محضة كالصلاة والصوم والزكاة والحج وغيرها من
القربات فلا يصح بدونها للإجماع أولاً لأنه إذا دخلت عن المقصود وهي القرينة لعدم النية صارت
كأنها لم توجد بخلاف الوسائل كالوضوء والغسل ومسح الخفين وإن لم تكن قرينة لعدم النية
ولكن بقي وسيلة للصلوة وكذا إزالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن والمكان والأواني
فلا تشترط فيها النية للصحة، وكذا المناكحات والمعاوضات المالية والخصومات والتركات
والأمانات والحدود والقصاص من المعاملات والعقوبات فتصح وإن لم ينو لأن القرينة غير مقصودة

- ٢- قاعدة: - الإبراء عن الثمن لا يحتمل التعليق ^(١) (سير)
- ٣- قاعدة: - الإثبات مقدم على النفي إن كان بالأصل ^(٢) (م)

فيها: نعم النية شرط في التيمم وأما اشتراطها فيه فللدلالة الآية عليها، لأنه القصد ولأن الأرض ليست بطهور بطبعها إنما هو بالجعل بخلاف الوضوء لأن الماء طهور بالذات فلا يحتاج إلى النية بل تقع الطهارة بمجرد استعماله وفيه خلاف للشافعية. (أنظر شرح الحموي على الأشباه : ١/٦٣ والمرقات شرح المشكوة : ١/٣٩)

بالنيات هي بالتشديد وقد تخفف - لغة عزم القلب على الشيء واصطلاحاً قصد الطاعة والتقرب إلى الله في إيجاد الفعل، والقصد هاتمي العادة عن العبادة - (مرقات شرح مشكوة : ١/٤٠ وشرح الحموي على الأشباه : ١/٦٣)

(١) لأن في الإبراء معني التملك والتمليك لا يحتمل التعليق لأن تعليق التمليكات فيه معني القمار، وعلى هذا لو كان بائع الأطعمة في السفينة متصرفاً لنفسه (إذا احتاج أن يحفف السفينة) ثم ناداهم: من طرح شيئاً اشتراه مني في الماء فهو بريء من ثمنه، أو اطرحوا على أنكم برآء من الثمن، فهذا باطل، وعليهم الثمن له وكان ينبغي أن لا يجب الثمن هنا، لأنه كان مالكا للإبراء عن الثمن، ولكن نقول: إنه علق الإبراء بالشرط، والإبراء لا يحتمل التعليق بالشرط كالعقد - (شرح سير كبير: ٣/١٥٧)

(٢) أي خبر الإثبات مقدم على النفي إذا تعارضوا وكان خبر النفي بالأصل أي بالاستصحاب لا بالدليل كما في الشهادة: هذا عند الشيخ أبي الحسن الكرخي والشافعية وقال الإمام عيسى بن أبان يتعارضان والمختار عند الإمام فخر الإسلام وغيره من المحققين إن كان النفي بالأصل فيتقدم الإثبات لأن النفي حينئذ من غير دليل - تقدم الجرح على التعديل كحرية زوج بريرة رضي الله عنها اسمه مغيث حين اعتقت وقد عارضه الإخبار بعبدية النافي للحرية وهذا الإخبار إنما هو باعتبار الأصل لأن عبديته معلومة فالإخبار بها بالأصل - وإن كان النفي مما يعرف بدليله لا بالأصل فقط تعارضاً لأن كليهما خبران عن علم فالنفي كالإثبات فطلب الترجيح كالإحرام المنقول في تزوج ميمونة رضي الله عنها في رواية ابن عباس رضي الله عنه نفي للحل اللاحق المنقول على الأشهر كما يدل عليه هيئة محسوسة إحرامية في رواية يزيد بن الأصم - فعارض رواية تزوجها وهو حلال - ورجح أن ابن عباس رضي الله عنه يزيد على يزيد بن الأصم وأبي رافع ضبطاً وإتقاناً وأن سند النفي أقوى فإن رواة كلهم أئمة فقهاء كما قال الطحاوي - وإن كان لا يعلم أن خبر النفي بالدليل أو بالاستصحاب فينظر فإن أخبره بالأصل فلا يتعارضان وإن أخبره بالدليل فيتعارضان - (فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت: ٢/٢٠٠) فليراجع للتفصيل في الفوائد البهية شرح القواعد الفقهية -

- ٤- قاعدة:- الإجازة إنما تصح ثم تستند إلى وقت العقد. ^(١) (كر)
- ٥- قاعدة:- الإجازة إنما تلحق الموقوف لا الباطل ولا في الجائز. ^(٢) (سير)
- ٦- قاعدة:- الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة .. ^(٣) (كر، مج)
- ٧- قاعدة:- الإجتهد لا ينقض بمثله ولا يعارض النص .. ^(٤) (شن، سير)

(١) يعني به أنه يشترط كون المحل قابلاً للعقد في الحال حتى يثبت فيه حكم العقد حالة الإجازة ويستند إلى وقت وجود العقد حتى لو كان المحل هالكاً لم ينفذ العقد فيه بالإجازة وكذا لو كان عند الإجازة مريضاً بمرض الموت والعقد كان في الصحة يعتبر تصرف المريض دون الصحيح - (أصول كرخي ضميمه مع أصول البزدوي ص ٣٧٢) إلا أنه يشترط لصحة الإجازة أن يكون كل من البائع والمشتري والمجيز والمبيع قائماً فإذا كان أحد المذكورين هالكاً لا تصح الإجازة. (شرح مجله سليم رستم باز: ٢١٣/١)

(٢) ولو كان أوصى له وهو حربي ثم أسلم قبل موت الموصي أو بعده فوصيته باطلة لأنها وقعت لإنسان بعينه فإنما يعتبر حاله يوم أوصى له وقد كان ميتاً عند ذلك حكماً، فبطلت الوصية له، والوصية الباطلة لا تنقلب صحيحة بإسلامه، وكذلك إن أجازت الورثة وصيته، لأن الإجازة إنما تلحق الموقوف لا الباطل - (شرح سير كبير: ٢٣٣/٥)

وكذا لا تلحق في الجائز فالأموار بغيره بخمس مائة درهم إذا اشتراه بست مائة درهم صار مشترياً لنفسه فلو أخرج الأمر أنه اشتراه له بست مائة فأجازة لم يصير للأمر هذه الإجازة لأن الشراء ثبت للمشتري حين وقع فلا تعمل فيه الإجازة ولا يصير له - (أصول كرخي ضميمه مع أصول البزدوي ص ٣٧٢ وانظر شرح مجله لسليم رستم باز: ٢٠٥/١ و ٢١٢)

(٣) من مسائله أن من عقد على مال غيره أو نفس غيره ببيع أو نكاح أو غير ذلك بغير أمره فبلغه الخير فأجاز ذلك نفذ وصار العاقد كأنه وكيله بذلك العقد عندنا، خلافاً للشافعي رحمته الله لأنه لا يقول بتوقف العقد - (حاشية أصول الكرخي ضميمه مع أصول البزدوي ص ٣٧١)

وإذا أجاز المالك (بيع الفضولي) كان الثمن مملوكاً له أمانة في يده بمنزلة الوكيل لأن الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة - (هدايه: ٨٩/٣) فلذلك لو هلك الثمن في يد المشتري قبل الإجازة أو بعدها فلا ضمان عليه إذا كان الثمن ديناً وإن كان الثمن عرضاً بعينه فبقائه شرط عند الإجازة - (أنظر شرح المجله: ٢١٤/١ وفتح القدير: ١٩١/٦)

(٤) وقد حكم أبو بكر رضي الله عنه في مسائل، وخالفه عمر رضي الله عنه فيها، ولم ينقض حكمه وعلته بأنه ليس الإجتهد الثاني بأقوى من الأول وأنه يؤدي إلى أن لا يستقر حكم وفيه مشقة

- ٨- قاعدة: - الأجر والضمان لا يجتمعان ..^(١) (در)
- ٩- قاعدة: - الأجل لا يحل قبل وقته ..^(٢) (شن)
- ١٠- قاعدة: - الإحتياط في حقوق الله تعالى جائز وفي حقوق العباد لا يجوز - (٣)
- (كر)
- ١١- قاعدة: - إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما داخل أحدهما في الآخر غالباً ..^(٤) (شن)

شديدة - (شرح الحموي على الأشباه : ٢٩٣/١)

فإن عارض الإحتياط النص ينقض مثلاً أمر الأمر بشيء وكان الناس في ذلك الأمر مختلفين فمنهم من يقول فيه الهلكة ومنهم من يقول فيه النجاة، فليطيعوا الأمر في ذلك، فإن طاعة الأمر منصوص لقوله ﷺ «اسمعوا وأطيعوا ولو أمر عليكم عبد حبشي مجرد ما أقام فيكم كتاب الله عز وجل» والإحتياط لا يعارض النص - (أنظر شرح السير الكبير: ١١٧/١)

والمراد هنا بالإحتياط، الإحتياط الشرعي والإحتياط بالتحري وقضاء القاضي في المسائل المختلف فيه - (شرح مجله محمد خالد اتاسي ص ٥٣ والتفصيل في القوائد البهيه)

(١) مثلاً إذا استأجر دابة إلى محل معين فتجاوزها ذلك المحل وهلكت لزمه الضمان ولا أجر عليه هذا كله إذا اتحد السبب والمحل أما إذا اختلفا فلا مانع من اجتماع الأجر والضمان كما لو استأجر دابة على أن يركبها بنفسه إلى محل معين فركبها بنفسه ولكنه أُرْدِف معه من يتمسك بنفسه وبعد وصوله إلى ذلك المحل هلكت دابة فإنه يلزمه الأجر ويضمن نصف قيمة الدابة أما لزوم الأجر فلا أنه ركب بنفسه واستوفي المنفعة المعقود عليها أما ضمان نصف القيمة فلا أنه تعدي بأن أركب معه من يتمسك بنفسه فكان الأجر بسبب والضمان لسبب آخر - (شرح مجله: ٥٧/١)

(٢) إلا بموت المدينون ولو حكما بالحق مرتدًا بدار الحرب، ولا يحل بموت الدائن. (شرح الحموي على الأشباه: ١٥٣/٣)

(٣) قال من مسائله إذا دارت الصلوة بين الجواز والفساد فإلإحتياط أن يعيد الأداء لأنه لو أدى ما ليس عليه أولى من ترك ما عليه والضمان إذا دار بين الجواز وعدمه لا يوجب بالإحتياط لأنه لا يضمن بالشك - (حاشية أصول كرخي ضميمه مع أصول البزدوي ص ٣٧٠)

(٤) فمن فروعها إذا اجتمع حدث وجنابة، أو جنابة وحيض كفى الغسل الواحد ومنها لو قص المحرم أظفار يده ورجليه في مجلس واحد، فإنه يجب عليه دم واحد إتفاقاً، وإن كان في مجالس فكذلك

١٢ - قاعدة: - إذا اجتمعت الإشارة والعبارة تعتبر الإشارة .. (١) (٥)

١٣ - قاعدة: - إذا اجتمع الحقان قدم حق العبد (٢) (شن)

١٤ - قاعدة: - إذا اجتمع الحلال والحرام أو المحرم والمبيح غلب الحرام والمحرم (٣)

(شن)

عند محمد ﷺ، وعلى قولهما: يجب لكل يدم، ولكل رجل دم إذا وجد ذلك في كل مجلس، حتى يجب عليه أربعة دمائ، إذا وجد في كل مجلس قلم يد أو رجل - فجعلها جناية واحدة معني لإتحاد المقصود وهو الإرتفاق، فإذا اتحد المجلس يعتبر المعني، وإذا اختلف تعتبر جنایات لكونها أعضاء متبانية - (شرح الحموي على الأشباه: ٣٤٦/١)

(١) مثلاً تزوج امرأة على هذا الدن من الخل فإذا هو حمر فلها مهر مثلها عند أبي حنيفة ﷺ وقالاهما مثل وزنه خلًا وإن تزوجها على هذا العبد فإذا هو حريج مهر المثل --- إلى قوله ---- لأنه اجتمعت الإشارة والتسمية فتعتبر الإشارة لكونها أبلغ في المقصود وهو التعريف (لأن الإشارة معتزلة وضع اليد على الشيء ويحصل بها كمال التميز لأن الإشارة إلى شيء وإرادة غيره ممتنعة وأما التسمية فمن باب استعمال اللفظ ويجوز إطلاق اللفظ وإرادة غير ما وضع له) فكأنه تزوج على حمر أو حمر (فيجب مهر المثل هذا عند أبي حنيفة ﷺ) أمّا محمد ﷺ فيقول الأصل أن المسمى إذا كان من جنس المشار إليه يتعلق العقد بالمشار إليه لأن المسمى موجودة في المشار إليه ذاتا والوصف يتبعه وإن كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لأن المسمى مثل للمشار إليه وليس يتابع له والتسمية أبلغ في التعريف من حيث أنها تُعرف الماهية والإشارة تعرف الذات ألا ترى أن من اشترى فصاً على أنه ياقوت فإذا هو زجاج لا ينعقد العقد لاختلاف الجنس ولو اشترى على أنه ياقوت أحمر فإذا هو أخضر ينعقد العقد لإتحاد الجنس وفي مسألتنا العبد مع الحر جنسًا واحدًا لقلّة التفاوت في المنافع والخمر مع الخل جنسان لفحش التفاوت في المقاصد - (هدايه مع هامشه: ٣٣١/٢)

(٢) إذا اجتمع الحقان أي حق الله وحق العبد، ووجه تقلب «حق العبد» لإحتياج العبد على «حق الله» لغناه -- والمراد بحق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام من غير اختصاص بأحد فنسب إلى الله تعالى لعظم خطره وشمول نفعه -- ومعني حق العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير -- مثال القاعدة : لو وجد المحرم صيدًا أو مال المسلم يذبح الصيد ولا يأخذ مال المسلم لأن الصيد حرام حقًا لله تعالى ومال المسلم حرام حقًا للعبد، فكان الترجيح لحق العبد لحاجته إليه - (شرح الحموي على الأشباه: ٢٦٠/٣)

(٣) وعلة الأصوليون بتقليل النسخ، لأنه لو قدم المبيع للزم تكرار النسخ، لأن الأصل في الأشياء الإباحة فإذا جعل المبيع متأخرًا كان المحرم ناسخًا للإباحة الأصلية، ثم يصير منسوخًا بالمبيع،

(شن)

- ١٥ - قاعدة:- إذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم إلى المباشر. ^(١) (شن)
- ١٦ - قاعدة:- إذا بطل الأصل يصار إلى البدل. ^(٢) (مج)
- ١٧ - قاعدة:- إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه. ^(٣) (شن)
- ١٨ - قاعدة:- إذا تعارض المانع والمقتضي يقدم المانع. ^(٤) (شن)
- ١٩ - قاعدة:- إذا تعارض مفسدتان روعياً عظمهما ضرراً يارتكاب أخفهما. ^(٥)

ولو جعل المحرم متأخر الكان ناسخاً للمبيح وهو لم ينسخ شيئاً، لكونه على وفق الأصل -----
ومن ثم قال عثمان رضي الله عنه لما سئل عن الجمع بين أختين يملك اليمين أحلتها أية
وحرمتها أية فالتحريم أحب إلينا- (شرح الحموي على الأشباه: ١ / ٣٠٢) والمراد بأية التحليل
«إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين» وبأية التحريم «وأن تحمقوا بين
الأختين إلا ما قد سلف» (بدائع: ٥٤٢/٢)

- (١) فلا يضمن من دل سارقاً على مال إنسانٍ فسرقة- وحد المباشر أن يحصل التلف بفعله من غير أن
يتخلل بين فعله والتلف فعلٌ مختار- وحد المتسبب أن يحصل التلف بفعله وتخلل بين فعله
والتلف فعلٌ مختار- (شرح الحموي على الأشباه: ٤٠٤/١)
- (٢) ولو قالوا: نصالحكم أو نواد عكم على أن نعطيكم كذا على أن تكفوا عنا شهراً --- إلى ---
إن كان هذا من غرة الهلال فالمعتبر شهر بالهلال، نقص أو لم ينقص، وإن كان في بعض الشهر
فهذا على ثلاثين يوماً، لأن الأهلة في الشهور أصل والأيام بدل عنه، (شرح سير كبير: ١٩ / ٥)
وفي شرح المجلة: فإذا تعذر رد عين المغصوب بسبب هلاكه ضمن الغاصب مثله إن كان مثلياً وقيمة
يوم الغصب إن كان قيمياً- (شرح المجاء: ٤١/١)

- (٣) لو جدد النكاح لمنكوحة بمهر لم يلزمه، لأن النكاح الثاني لم يصح، فلم يلزم ما في ضمنه من المهر-
--- قالوا لو أبرأه، أو أقرله ضمن عقدٍ فاسدٍ فسد الإبراء- (شرح الحموي على الأشباه: ٣ / ٣)
(٢٥٦)

- (٤) فلو ضاق الوقت أو الماء عن سنن الطهارة حرم فعلها، ولو جرحه جرحين عمداً وخطأً أو
مضموناً وهدراً ومات بهما فلا قصاص- (شرح الحموي على الأشباه: ٣١٨/١) وخرجت عنها
مسائل: أنظر شرح الحموي على الأشباه: ٣١٩/١

- (٥) مثاله رجل عليه جرح لو سجد سال جرحه، وإن لم يسجد لم يسلم، فإنه يصلي قاعداً يسوميء
بالركوع والسجود، لأن ترك السجود أهون من الصلوة مع الحدث، ألا ترى أن ترك السجود

(شن)

٢٠- قاعدة:- إذا تعذر إعمال الكلام يهمل. ^(١) (شن)٢١- قاعدة:- إذا تعذرت الحقيقة يصار إلى المجاز. ^(٢) (شن)٢٢- قاعدة:- إذا زال المانع عاد الممنوع. ^(٣) (مج)٢٣- قاعدة:- إذا سقط الأصل سقط الفرع. ^(٤) (مج)

جائز حالة الاختيار في التطوع على الدابة، ومع الحدث لا يجوز بحال - (شرح الحموي على الأشباه: ٢٦١/١) يتفرع كثير من المسائل على هذه القاعدة - (أنظر شرح الحموي على الأشباه)

(١) إذا تعذرت الحقيقة والمجاز، أو كان اللفظ مشتركاً بلا مرجح أو الشرع حكم ببطلانه، أهمل لعدم إمكان إعمال الكلام، فالأول كقوله لأمراته المعروفة لأبيها: هذه بنتي لم تحرم بذلك أبداً، والثاني لو أوصى لمواليه، ولهُ معتنق بالكسر، ومعتنق بالفتح بطلت أي الوصية، والثالث رجل له امرأتان، فقال لإحداهما: أنت طالق أربعاً، فقالت: الثلاث يكفيني، فقال الزوج: أوقعت الزيادة على فلانة لا يقع على الأخرى شيء، لأن الشارع حكم ببطلان ما زاد، فلا يمكن إيقاعه على أحد - (أنظر شرح الحموي: ٣٥٢/١)

(٢) إذا كانت الحقيقة متعذرة يصار إلى المجاز وكذلك إن كان مهجورة لأن المهجور شرعاً أو عرفاً كالتعذر -- مثاله: فلو حلف لا يأكل من هذه النخلة أو هذا الدقيق حنث في الأول بأكل ما يخرج منها وبشتمها إن باعها واشترى به مأكولاً، وفي الثاني بما يتخدمه كالخبز، ولو أكل عين الشجرة والدقيق لم يحنث على الصحيح ---- والفرق بين المتعذر والمهجور أن المتعذر ما لا يتصل إليه إلا بمشقة، والمهجور ما تيسر الوصول إليه، ولكن الناس تركوه - (شرح الحموي على الأشباه: ٣٥١/١)

(٣) ويتفرع عليها مسائل، ومنها أن زيادة الموهوب له في الموهوب تمنع الواهب من الرجوع في الهبة ولكن إذا زالت تلك الزيادة عاد للواهب حق الرجوع، ومنها إذا وجد المشتري في المبيع عيباً قديماً كان له أن يرده على بائعه ولكن لو حدث فيه عند المشتري عيب آخر امتنع الرد بسبب العيب الحادث فإذا زال ذلك العيب الحادث بنفسه أو بالمعالجة جازرده بالعيب القديم، ومنها لوردت شهادة الأعمى والصبي للعمي أو للصغير ثم أبصر الأعمى أو بلغ الصبي فأعادها فإنها تقبل - (شرح المجله: ٣٠/١)

(٤) فإذا أبرأ الدائن الأصل بريء الكفيل دون العكس، ولكن قد يثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل،

- ٢٤- قاعدة: - إذا قضي بشيء مخالف للإجماع لا ينفذ. ^(١) (شن)
 ٢٥- قاعدة: - استحقاق الأجرة بعمل لا بمجرد قول. ^(٢) (سير)
 ٢٦- قاعدة: - استعمال الناس حجة يجب العمل بها. ^(٣) (مج)

ومن فروعه لو قال : لزيد على عمرو الف وأنا ضامن به، فأنكر عمرو ولم يكفيل دون الأصيل إذا دعاهما زيد- (شرح الحموي على الأشباه : ٣٢٥/١)

(١) «وهو ظاهر» وما خالف الأئمة الأربعة مخالف للإجماع وإن كان فيه خلاف لغيرهم، فقد صرح في «التحرير» أن الإجماع انعقد على عدم العمل بمذهب مخالف للأربعة لأنضباط مذاهبهم وانتشارها وكثرة اتباعهم- (شرح الحموي على الأشباه : ٣٠٠/١)
 معني الإجماع لغة واصطلاحاً وثبوت حجته مذكور في الفوائد البهية في شرح القواعد الفقهية فليطالع ثمة.

(٢) ولو تخير الأمير في رجوعه إلى دار الإسلام فقال للمسلمين: من دلنا منكم على الطريق فله رأس أوقال : فله مائة درهم، فدلهم رجل بوصف ذكره، فمضوا على دلالته حتى أصابوا الطريق ولم يذهب هو معهم فلا شيء له، لأن ما أوجب كان على سبيل الأجرة لا على سبيل التنفيل----- واستحقاق الأجر بعمل لا بقول، فلهذا لا يستحق شيئاً إذا لم يذهب معهم- (شرح سير كبير : ٤٣ / ٢)
 (٢)

(٣) هذا أصل مرجوع إليه في الفقه في كثير من المسائل- قال في الأشباه : واعلم أن اعتبار العادة والعرف ترجع إليه في الفقه في مسائل كثيرة، حتى جعلوا ذلك أصلاً، فقالوا في الأصول (أي في أصول الإمام البزدوي) في باب ما ترك به الحقيقة : ترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة، فاختلف في عطف العادة على الاستعمال، فقيل: هما مترادفان--- وقيل المراد من الاستعمال نقل اللفظ عن موضوعه الأصلي إلى معناه المجازي شرعاً، ونظيرة استعماله فيه، ومن العادة نقله إلى معناه المجازي عرفاً ونمائه في الكشف--- فما فرع على هذا القاعدة حد المائي الجاري الأصح أنه ما يعده الناس جارياً، ومنها: وقوع البعر الكثير في البئر، الأصح أن الكثير ما يسكثره الناظر- (شرح الحموي على الأشباه : ٢٦٨/١) والعرف والاستعمال معترفان لا نص فيه وفي المنصوص عليه فالعرف غير معتبر إلا أن يكون ذلك النص على سبيل العادة وقد تغيرت فيقدم العرف والاستعمال- قال في الإشباه إذا تعارض العرف مع الشرع قدم عرف الاستعمال خصوصاً في الأيمان، فإذا حلف لا يجلس على الفراش أو على البساط أو لا يستضيء بالسراج لم يحنث بجلوسه على الأرض ولا بالإنستضاء بالشمس وإن سماه الله تعالى فراشاً وبساطاً أو سمي

- ٢٧ - قاعدة: - الإسلام يعلو ولا يعلى. ^(١) (سير)
- ٢٨ - قاعدة: - الإشارة المعهودة لأخرس كعبارة الناطق. ^(٢) (مج، شن)
- ٢٩ - قاعدة: - الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته. ^(٣) (شن)
- ٣٠ - قاعدة: - الأصل براءة الذمة. ^(٤) (شن)

الشمس سراجًا - (شرح الحموي: ١ / ٢٧٤) --- ومن فروع هذه القاعدة لوباع التاجر في السوق شيئاً بثمن ولم يصرحا (البائع والمشتري) بحلول ولا تأجيل، وكان المتعارف فيما بينهم أن البائع يأخذ كل جمعة قدرًا معلومًا انصرف إليه بلايين، قالوا: لأن المعروف كالمشروط - (شرح الحموي على الأشباه: ١ / ٢٧٢)

(١) قال النبي ﷺ الإسلام يعلو ولا يعلى (رواه البخاري: ١ / ١٨٠) وعلى هذا ذكر عن الزهري قال قضت السنة أن لا يسترق كافر مسلمًا - قال: وبه نأخذ إذا أسلم عبد الكافر لم يترك يسترقه ويجير على بيعه - (شرح السير الكبير: ١ / ٩٢) وعلى هذا إذا كان أحد الزوجين مسلمًا فالولد على دينه وكذلك إن أسلم أحدهما وله ولد صغير صار ولده مسلمًا بإسلامه - (قدوري ص ١٦٧)

(٢) وفي در المختار ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولوعيدا أو مكرها أو هازلًا أو سفيها أو سكران أو أخرس بإشارة المعهودة فإنها تكون كعبارة الناطق - (در المختار مع رد المحتار: ٤ / ٣٣٠ دار الكتاب) وفي الأشباه: الإشارة من الأخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من بيع وإجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وإبراء وإقرار وقصاص إلا في الحدود ولوحدهم قذف، وهذا مما خالف فيه القصاص والحدود، وفي رواية أن القصاص كالحد وهذا، فلا يثبت بالإشارة - (شرح الحموي على الأشباه: ٣ / ١٢٧)

(٣) ولو رأي في ثوبه نجاسة وقد صلى فيه ولا يدري متى أصابته يعيدها من آخر حدث أحدثه، والمني من آخر رقدة، ويلزمه الغسل في الثانية عند أبي حنيفة ومحمد عليهما السلام وإن لم يتذكر إحتلامًا - (شرح الحموي على الأشباه: ١ / ٢٠٣) (وهذا ما لم يثبت نسبه إلى زمان بعيد)

(٤) وفي فتح القدير ومن صيغ القرض مَلَكْتُكَ عَلَى أَنْ تَرُدَّ بَدْلَهُ، فلواختلفا في ذكر البدل، فالقول قول الأخذ، لأن الأصل براءة الذمة - (شرح الحموي على الأشباه: ١ / ١٩٢) وإذا أتلّف رجلٌ مالًا آخرًا واختلفا في مقداره كان القول للمتلف والبيّنة على صاحب المال لإثبات الزيادة - (شرح المحلة: ١ / ٢٢)

الذمة : لغة : العهد لأن نقضه يوجب الذم وفي الشرع : نفس ورقبة لها ذمة وعهد أو هي صفة

- ٣١- قاعدة:- الأصل بقاء ما كان على ما كان.^(١) (شن)
- ٣٢- قاعدة:- الأصل في الأبضاع التحريم.^(٢) (شن)
- ٣٣- قاعدة:- الأصل في الأشياء الإباحة.^(٣) (رد)
- ٣٤- قاعدة:- الأصل في الصفات العارضة العدم.^(٤) (مج، شن)

يصير الشخص بها أهلاً للإيجاب له وعليه - (التعريفات الفقهية ص ٣٠٠)

- (١) لأن الأصل في الأشياء البقاء والعدم طار - ويتفرع على هذه القاعدة مسائل: منها من تيقن الطهارة وشك في الحدث فهو متطهر، ومن تيقن الحدث وشك في الطهارة فهو محدث - (شرح الحموي على الأشباه: ١٨٧/١) - ومنها من أكل آخر الليل وشك في طلوع الفجر صومه لأن الأصل بقاء الليل - (شرح الحموي على الأشباه: ١٨٩/١، وانظر القاعدة ٢٨٦)
- (٢) الأصل في النكاح الحظر: لأن بالنكاح يثبت الاستيلاء على المرأة الحرة التي تساوي الرجل في الكرامة ----- ولذا قال في كشف الأسرار شرح فخر الإسلام: الأصل في النكاح الحظر وأبيح للضرورة (أي لبقاء نسل الإنساني) فإذا تقابل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة، ولهذا لا يجوز التحري في الفروج - (شرح الحموي على الأشباه: ٢١١/١)
- (٣) ففي التحرير لابن الهمام: المختار الإباحة عند جمهور الحنفية والشافعية، «وفي شرح أصول البزدوي للعلامة الأكمل» قال أكثر أصحابنا وأكثر أصحاب الشافعي رحمهم الله، إن الأشياء التي يجوز أن يرد الشرع بإباحتها وحرمتها قبل وروده على الإباحة، وهي الأصل فيها حتى أبيح لمن لم يبلغه الشرع أن يأكل ماشاء، وإليه أشار محمد رحمهم الله في الإكراه حيث قال: أكل الميتة وشرب الخمر لم يجرماً إلّا بالنهي، فجعل الإباحة أصلاً والحرمة بعرض النهي - (رد المختار على الدر المختار: ١٩٩/٦ دار الكتاب)
- (٤) وأما الصفات الأصلية، فالأصل الوجود - وتفرع على ذلك أنه لو اشتراه على أنه خباز أو كاتب وانكر وجود ذلك الوصف به فالقول له لأن الأصل عدمهما لكونهما من الصفات العارضة، ولو اشتراها على أنها بكر وانكر قيام البكارة، وادعاه البائع فالقول للبائع لأن الأصل وجودها لكونها صفة أصلية - (شرح الحموي على الأشباه: ٢٠٣/١) ومنها: القول قول الشريك والمضارب إنه لم يربح، لأن الأصل عدمه، وكذا لو قال لم أربح إلا كذا لأن الأصل عدم الزائد - (شرح الحموي على الأشباه: ٢٠٠/١) الصفة الأصلية: ما لا ينفك عن الشيء

- ٣٥ - قاعدة:- الأصل في الكلام الحقيقة. ^(١) (شن)
- ٣٦ - قاعدة:- الإضرار لا يبطل حق الغير. ^(٢) (مج)
- ٣٧ - قاعدة:- الإعتبار للمعنى في العقود لا للألفاظ فقط. ^(٣) (شن)
- ٣٨ - قاعدة:- إعمال الكلام أولى من إهماله. ^(٤) (شن)
- ٣٩ - قاعدة:- قد أعذر من أنذر. ^(٥) (سير)
- ٤٠ - قاعدة:- الإقرار بإخبار لا إنشاء. ^(٦) فلا يطيب للمقرئ لو كان كاذباً. ^(١) (شن)

ويلازم به -- والصفة العارضة : ما لا يلزم بالشئ بل ينفك عن الشئ.

- (١) أي متى أمكن حمل الكلام على الحقيقة ولا يحمل على المجاز وإن لم يمكن حمل الكلام على المعنى الحقيقي والمجازي يهمل الكلام كما مر في القاعدة : ٢٠ ويتفرع على هذه القاعدة فروع كثيرة، منها: النكاح للوطي وعليه حُمل قوله تعالى « ولا تنكحوا ما نكح آباءكم من النساء » فحرمت مزية الأب كحليلته - (شرح الحموي على الأشباه : ٢١٤/١)
- (٢) فلو اضطر إنسان من الجوع فأكل طعام الآخر يضمن قيمته - وكذلك إذا هجم جمل هائج على رجل وكاد يقتله كان للرجل قتل الجمل - لكنه إذا قتله يضمن قيمته إلا أنه لاضمان عليه إذا كان هو أو غيره أشهد على صاحبه من قبل ولم يتنبه - (شرح المجله : ٣٣/١)
- (٣) صرحوا به مواضع : منها الكفالة فهي بشرط براءة الأصيل حوالة، وهي بشرط عدم براءة كفالة -- ولو قال: بعثك إن شئت أو شاء أبي أوزيد إن ذكر ثلاثة أيام أو أقل، كان بيعاً بخيار للمعني وإلا بطل للتعليق وهو لا يحتمله - (شرح الحموي على الأشباه : ١٣٦/٢)
- (٤) أي متى أمكن حمل الكلام على معنى، فإن لم يمكن أهمل، كقوله لإمرأته المعروفة لأبيها هذه بنتي لم تحرم بذلك أبداً وكذا الوأوصي لمواليه وله معتق ومعتق بطلت - (شرح الحموي على الأشباه : ٣٥٢/١)
- (٥) يعني من أعلم بشيء يحذره فقد أعذر -- على هذا لا ينبغي للأمير أن يودب من خالفه في معروف في المرة الأولى لأن هذه عشرة منه ولكن يتقدم إليه وإلى الجند جميعاً أنه يودب من خالف أمره بعد ذلك، فيكون ذلك انذاراً منه - (از شرح سير كبير : ١١٩/١)
- (٦) ولكن في بعض المسائل إنشاء ولذا قال في رد المختار لا قرار إخبار من وجه وإنشاء من وجه فإن كان الإقرار إخباراً ثبت الملك للمقرئ مسنداً إلى ما قبل الإقرار وفي الثاني ثبت له الملك مسنداً

- ٤١- قاعدة:- الإقرار حجة يلزم في حق المقر كقضاء القاضي.^(٢) (سير)
- ٤٢- قاعدة:- إقرار الرجل بعد ما أنكر صحيح.^(٣) (سير)
- ٤٣- قاعدة:- إقرار المقر إنما يثبت في حقه خاصة.^(٤) (سير)
- ٤٤- قاعدة:- إقرار المكره باطل.^(٥) (سير)

إلى وقت الإقرار- مثال الأول لو أقر بمال مملوك للغير يصح إقراره ويلزمه تسليمه إلى المقر له إذا ملكه- ولو كان إنشأئاً لم يصح لعدم وجود الملك- ومثال الثاني : لو رد المقر له إقرار المقر ثم قبله لا يصح ولو كان إخباراً تصح ولو أعاد المقر إقراره فصدقه المقر له لزمه لأنه إقرار آخر- المثال الثاني: أن الملك الثابت بالإقرار لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة سواء كانت قائمة أو مستهلكة فلا يملكها المقر له ولو كان إخباراً للملكها- (از شرح مجله: ٨٥٩/٢ وانظر رد المختار: ٣٠٩/٨، دار الكتاب)

(١) متى كان الإقرار إخباراً فلا يطيب للمقر له لو كان كاذباً، لأن الإخبار قد يكون صادقاً وقد يكون كاذباً فإن ثبت كذبه فلا يطيب للمقر له إلا بطيب نفسه - (أنظر رد المختار: ٣٠٨/٨) معني الإقرار لغة واصطلاحاً وشروطه وثبوت حجته فمذكور في الفوائد البهية في شرح القواعد الفقهية-

(٢) أي إذا كان يثبت الحكم بقضاء القاضي فيلزم في حق المقضي عليه كذلك يلزم بالإقرار في حق المقر -- مثلاً من أقر بالملك لآخر في عين ثم ملكه بعد ذلك أمر بالتسليم إليه لأن إقراره حجة عليه - (شرح سر كبير: ١٠/٤ و٣٣/٥)

(٣) فإذا ادعى إنسان أنه عبد له فكذبه ثم صدقه وهو مجهول الحال كلان عبداً له، لأن الإقرار بعد الإنكار صحيح- (كذافي شرح الكبير: ٢٩/٥)

(٤) بأن أقر الابن المعروف بأخ، وحكمه أن يشاركه فيما في يده من الميراث لأن الإقرار بالأخوة إقرار بشيئين : النسب واستحقاق المال، والإقرار بالنسب إقرار على غيره- وذلك غير مقبول لأنه دعوى في الحقيقة أو شهادة والإقرار باستحقاق المال إقرار على نفسه وأنه مقبول- (بسنائع : ٢٦٦/٦ وانظر شرح السير الكبير: ٢٩/٥)

(٥) لأن في الإقرار شرط رضا المقر فالإقرار الواقع بالجبر والإكراه لا يصح، بل يكون باطلاً- (شرح المجله : ٨٦٢/٢) ----- إقرار المكره باطل إلا إذا أقر السارق مكرهاً، فقد أفني بعض المتأخرين

- ٤٥ - قاعدة: - أكبر الرأي بمنزلة اليقين فيما يبتني على الإحتياط. ^(١) (سير)
- ٤٦ - قاعدة: - أكبر الرأي فيما لا يمكن الوقوف على حقيقته بمنزلة الحقيقة. ^(٢)
- (سير)
- ٤٧ - قاعدة: - أكثر ما يخاف لا يكون. ^(٣) (سير)
- ٤٨ - قاعدة: - الأمر إذا ضاق اتسع وإذا اتسع ضاق. ^(٤) (شن)

بصحته - (شرح الحموي على الأشباه : ٣٠٨/٢ ورد المختار: ٣٥٠/٨ دار الكتاب)

مثال القاعدة : فإن هددوه بقيد أو ضرب أو حبس حتى أقربأنه عين فإقراره ليس بشيء، لأنه مكروه، وإقرار المكروه باطل، سواء كان الإكراه بالحبس أو القتل - (شرح السير الكبير: ٢٣١ / ٥) (عين بمعنى جاسوس)

(١) فإن أغاروا عليهم فقالوا: إن الترجمان لم يخبرنا بنقض العهد، وإنما أخبرنا أن في الكتاب قد زدناكم في مدة الأمان كذا: فقولهم هذا باطل - لما بينا أنهم أتوا من قبل أنفسهم حين اختاروا للترجمة خائناً، وليس في وسعنا أن نعلم حقيقة ما يخبرهم به الترجمان، إلا أن يستقر عند المسلمين الذين حضروهم أن الترجمان قال لهم غير ما في الكتاب - (شرح السير الكبير: ٤٨/٢)

وفي الهداية : وإن غلب على ظنه أن هناك ماء لم يجزله أن يتيمم حتى يطلبه لأنه واحد للماء نظراً إلى الدليل (وهو غلبة الظن) (هداية : ٥٦/١)

(٢) لورأي إنسانا يدخل في بيته ليلاً ولا يدري أنه سارق أو هارب من اللصوص فإنه حكم حاله، فإن كان عليه سيماء اللصوص أو كان معه آخر يجمع متاعه فلا بأس بأن يقتلها قبل أن يدنوا منه، وإن كان عليه سيماء أهل الخير فعليه أن يؤويه ولا يسعه أن يرمي إليه - لأن غالب الرأي يجوز تحكيمه فيما لا يمكن معرفة حقيقته - (شرح السير الكبير: ٢٠٦/١)

(٣) وإن أمرهم الإمام أن لا يرحوا من مراكزهم ولحقى عن أن يعين بعضهم بعضاً فلا ينبغي لهم أن يعصوه، وإن أمنوا من ناحيتهم وخافوا على غيرهم، لأن طاعة الإمام فرض عليهم بدليل مقطوع به، وصلبه وما يخافونه موهوم على ما قيل أكثر ما يخاف لا يكون - (شرح السير الكبير: ١٢١/١)

وكذا لا يفطر الصوم بوجه زيادة المرض بل يفطر بغلبة الظن كما في رد المختار: أنه لا يفطر، محمول على أن المراد بالخوف مجرد الوهم - (رد المختار دار الكتاب: ٣/ ٣٦٠)

(٤) وهذه القاعدة بمعنى قاعدة « المشقة تجلب التيسر » وسأني - والمراد بالإتساع الترخص عن

- ٤٩ - قاعدة: - الأمر للوجوب ما لم تكن قرينة خلافه. ^(١) (ر)
- ٥٠ - قاعدة: - الأمر بالتصرف في ملك الغير باطل. ^(٢) (مج)
- ٥١ - قاعدة: - الأمور بمقاصدها. ^(٣) (شن)
- ٥٢ - قاعدة: - أمور المسلمين محمولة على السداد والصلاح حتى يظهر غيره. ^(٤)
- (كر)
- ٥٣ - قاعدة: - الإنسان من قوم أبيه. ^(٥) (سير)

الأقيسة والطرء للقواعد، والمراد بالضيق المشقة - (شرح الحموي على الأشباه : ١ / ٢٤٩) مثالة القصور والفطر والمسح أكثر من يوم وليلة جائز في السفر وبعده لا يجوز وكذلك، التيمم عند الخوف على نفسه أو على عضوه أو من زيادة المرض أو بطؤه ه جائز بهذه القاعدة وإذا زال الخوف لم يجوز -

- (١) صبغة الأمر (إفعل) ترد لعشرين معني منها الإيجاب وهو الأمر حقيقة ويحمل على غيره بالقرائن - (أنظر فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت: ١ / ٢٧٢ ونور الأنوار)
- (٢) كما لا يجوز التصرف في ملك الغير بدون وكالة منه أو ولاية عليه لا يصح أيضاً الأمر بالتصرف فيه ويكون الضمان على المأمور لا على الأمر ما لم يكن مجبراً - وعلى هذا الوجه بالدراهم ليدفعها إلى دائته فقال له الدائن ألقها في البحر ففعل فتهلك على المدين لأن له لما كان الدائن لم يقبضها لم نصر ملكه فلم يصح الأمر - (شرح المجله : ١ / ٦١)
- (٣) وذكر قاضي خان في فتاواه : أن بيع العصير ممن يتخذ حمران قصديه التجارة فلا يحرم وإن قصديه لأجل التخمير حرم، وكذا غرس الكرم على هذا - (شرح الحموي على الأشباه : ١ / ١٠٢) وكتابة اسم الله تعالى على الدراهم، إن كان بقصد العلامة لا يكره، وللتهاون يكره - (شرح الحموي على الأشباه : ١ / ١٠٨)
- (٤) من مسائله أن من باع درهما وديناراً بدرهمين ودينارين جاز البيع وصرف الجنس إلى خلاف جنسه تحريماً للجواز حلال للمسلمين على الصلاح، ولونص على أن الدرهم بالدراهم والدينار بالدينارين فسد البيع لأنه قد غير هذا الظاهر صريحاً - (حاشية أصول كرخي ص ٣٦٨ وانظر للتفصيل بدائع : ٥ / ٥٣)
- (٥) ولذلك أكثر العباسيين من الخلفاء أمهاتهم إماء مع ذلك يعدون من العباسيين - - وأن إبراهيم ابن

- ٥٤ - قاعدة: - إن الشيء إنما بقدر حكما إذا كان يتصور حقيقة ^(١). (سير)
- ٥٥ - قاعدة: - إنما تعتبر العادة إذا طرَدَتْ أو غَلَبَتْ. ^(٢) (مج، شن)
- ٥٦ - قاعدة: - إنما يبتني الحكم على المقصود لا على ظاهر اللفظ. ^(٣) (سير)
- ٥٧ - قاعدة: - إنما يعمل المعارض بحسب الدليل. ^(٤) (سير)

رسول الله كان من قريش وإن كانت أمه قبطية وكذا إسماعيل عليه السلام كان من جنس قوم أبيه لا من جنس قوم أمه هاجر - (شرح السير الكبير : ٢٢٠/١)

(١) لو أسلم المستأمن في دارنا وله أولاد صغار في دار حرب لم يكونوا مسلمين بإسلامه لأنقطاع العصمة بتباين الدارين، فلو مات وخرج العم بهم لزيادة قبره فله أن يردهم إلى دار الحرب لأن الأب إذا كان ميتا حين خرج بهم فحكم الإسلام لا يلزمهم بطريق التبعية لأنه لما لم يكونوا محكومين بإسلامه قبل موته تبعاله فلا يجوز أن يثبت له حكم الإسلام ابتداء بعد موته تبعاله لأن الشيء إنما بقدر حكما - الخ (از شرح السير الكبير: ١٢٤/٥)

(٢) لوباع بدراهم أودنانير وكان في بلد اختلف فيه النقود مع الاختلاف في المالية والرواج انصرف البيع إلى الأغلب - (شرح الحموي على الأشباه: ٢٧١/١) قال في الهداية : ٢١/٣ لأنه هو المتعارف فينصرف إليه -- ومنها لوباع التاجر في السوق شيئا بثمن ولم يصرحا بحلول ولا تأجيل، وكان المتعارف فيما بينهم أن البائع يأخذ كل جمعة قدراً معلوماً انصرف إليه بلا بيان : قالوا: لأن المعروف كالمشروط - (شرح الحموي على الأشباه : ٢٧٢/١)

(٣) ولو كان أهل المدينة المحصورون في دار الإسلام صالحوا المشركين على أن يخرجوا عنهم ينسأئهم وذرائعهم إلى موضع كذا فلا ينبغي لهم أن يقاتلوهم من غير نذحي يبلغوا ذلك المكان، لأن الشرط هكذا جرى بينهم والشرط أملك، فإن خرجوا عنهم إلى موضع يأمن فيه بعضهم عن بعض ثم أقام المسلمون في تلك الموضع قدر المسير إلى موضع الذي كانوا شرطوا لهم ثم أرادوا أن يغيروا عليهم بغير نذ فلا بأس بذلك، لأن مقصودهم ليس عين ذلك المكان، ولكن الأمان لهم من جهتهم في مدة السير إلى ذلك المكان وقد حصل ذلك، وإنما يبتني الحكم على المقصود لا على ظاهر اللفظ، لأن المعتر ما يكون مفيداً ما لا يكون مفيداً، فقد ذكر في الكتاب قدر المسير إلى ذلك الموضع فقط - (شرح السير الكبير : ٢٤/٥)

(٤) فإن كان المحصور قال آمنوني على أن أدلكم على ماء رأس وإني إن لم أدلكم كنت لكم فيقا

- ٥٨ - قاعدة: - الإيثار في القرب لا يجوز. ^(١) (شن)
- ٥٩ - قاعدة: - أي كلمة جمع تتناول كل واحد من المخاطبين على الانفرد. ^(٢)
- (سير)
- ٦٠ - قاعدة: - الأيمان مبنية على الألفاظ. ^(٣) (شن)



أوقال رقيقاً، ثم لم يف بالشرط فهو فيء للمسلمين، وليس للإمام أن يقتله، لأنه لو لم يقل هذه الزيادة كان أمتان القتل والإسترقاق وإن لم يف بالشرط، فهذه الزيادة دليل معارض للكلام الأول في رفع حكمه وإثما يعمل المعارض بحسب الدليل - (شرح السير الكبير: ٨٠/٢)

(١) قال الشافعية: الإيثار في القرب مكروه، وفي غيرها محبوب، قال الله تعالى «ويؤثرون على أنفسهم ولو كان هم خصاصة» وقال الشيخ عز الدين لا إيثار في القربات، فلا إيثار بمائ الطهارة، ولا بستر العورة، ولا بالصف الأول لأن الغرض بالعبادات التعظيم والإجلال، فمن أثره فقد ترك إجلال الإله وتعظيمه - (شرح الحموي على الأشباه: ٣٢٠/١)

(٢) وإذا وقف المسلمون على باب حصن، فقال الأمير: من دخل منكم أولافله ثلاثة أرؤس، وللثاني رأسان، وللثالث رأس إلى قوله --- فإذا دخل ثلاثة تباعاً كان للأول ثلاثة أرؤس وللثاني رأسان وللثالث رأس --- إلى قوله وكذلك لو قال: أيكم دخل، لأن أي كلمة جمع تتناول كل واحد من المخاطبين على سبيل الإنفراد معتلة من - (شرح السير الكبير: ١٢/٣)

(٣) على الألفاظ لا على الأغراض --- فلو اغتاط من إنسان، فحلف أنه لا يشتري له شيئاً بفلس فاشترى له شيئاً درهم لم يحنث --- ولو حلف لا يبيعه بعشرة، فباعه بأحد عشر أو بتسعة لم يحنث مع أن غرضه الزيادة، لكن لا حنث بالألفاظ - (شرح الحموي على الأشباه: ١٧٧/١)

اليمين لغة: القوة ولذا سميت إحدى اليدين باليمين لزيادة قوتها على الأخرى، وشرعاً: عبارة عن عقد قوي به عزم الخالف على الفعل والترك، وسمي الحلف بالله تعالى يميناً لإفادته القوة على المحلوف عليه من الفعل والترك --- ودخل التعليق في اليمين لأنه لا شك أن تعليق المكروه للنفس على أمر أو امتناع عن ذلك الأمر أو تركه محبوب لها يفيد الحلف عليه فكان يميناً - (ازدحامى نعمانيه: ٤٥/٣)

﴿ باب الباء ﴾

- ٦١ - قاعدة: - البقاء أسهل من الابتدائ. ^(١) (شن)
 ٦٢ - قاعدة: - البناء على الظاهر واجب ما لم يتبين خلافه. ^(٢) (سير)
 ٦٣ - قاعدة: - البيان يعتبر بالابتداء إن صح وإلا فلا. ^(٣) (كر)
 ٦٤ - قاعدة: - البينة حجة متعدية والإقرار حجة قاصرة. ^(٤) (مج)

- (١) يعني أن المأجور ابتداءً يجوز بقاؤه لأن البقاء أسهل من الابتدائ، ولو كان القاضي عدلاً ففسق بأخذ الرشوة أو غيره لا ينزل ويستحق العزل وهذا هو ظاهر المذهب وعليه مشائخنا رحمهم الله تعالى وقال الشافعي رحمه الله تعالى الفاسق لا يجوز قضاؤه كما لا يقبل شهادته عنده وعن علمائنا الثلاثة رحمهم الله في النوادر أنه لا يجوز قضاؤه، وقال بعض المشائخ إذا قلّد الفاسق ابتداءً يصح ولو قلّد وهو عدل ينزل بالفسق - (هدايه : ٣ / ١٣٢ وانظر شرح الحموي على الأشباه : ١ / ٣٢٨)
- (٢) فيجب اعتبار ما يجري من الشروط بين المسلمين في المعاملات، وإن كان لا يدرى أضرهم أم لا، فالظاهر أنه لا يشترطون ذلك إلا لمنفعة لهم أودفع ضرر عنهم، لأن العاقل لا يشتغل بما لا يفيد شيئاً، والبناء على الظاهر واجب ما لم يتبين خلافه - (شرح سير كبير ج ١ / ص ٢١١) وإن تبين الأمر بخلاف الظاهر فالبناء على الظاهر ليس بواجب - كما في الهداية «وإذا اعتق مولى مملوكه فولأؤه له لقوله عليه الصلاة والسلام الولاء لمن أعتق» - (هدايه : ٣ / ٣٤١) فإن شرط المولى أن لا يكون الولاء له فهذا شرط خلاف الظاهر والشرع فلا يعمل به -
- (٣) والمراد بالبيان بيان التفسير أي توضيح المجمل - من مسائله أن الرجل إذا قال لإمرأتين له وقد دخل بهما أنتماطالقان ثم قال لهما وهما في العدة إحداكما طالق ثلاثاً فله البيان مادامت في العدة في أيتهما صح كما لو ابتدأ ذلك، فإن انقضت عدتهما فيين الثلاث في إحداهما بعينها لم يصح وبقي ذلك التوفيق فإنه لو ابتدأ ذلك لم يصح (لأن العدة قد انقضت فلم يكن المحل للطلاق -) ولو انقضت عدة إحداهما أولاً بقيت الأخرى للثلاث - (حاشية اصول كرخي ص ٣٧٦)
- (٤) أي أن الإقرار حجة على المقر فقط فلا يسري إلى غيره وأما البينة فهي حجة على من قامت عليه وعلى غيره أيضاً - فلو اشترى شيئاً فاستحقه منه غيره بالحكم الشرعي فإن كان قد استحقه

- ٦٥- قاعدة:- البينة لإثبات خلاف الظاهر واليمين لإبقاء الأصل.^(١) (مج)
- ٦٦- قاعدة:- البينة للمدعي واليمين على من أنكر.^(٢) (مج)
- ٦٧- قاعدة:- البينة لمن يثبت الزيادة.^(٣) (در)
- ٦٨- قاعدة:- البيتان حجج فعند إمكان العمل يجب العمل بهما ولا يرجح.^(٤) (سير)

بإقرار المشتري فليس للمشتري حق الرجوع على بائعه بالثمن، لأن إقراره لا يسري إلى البائع، ولكن لو استجقه بالبينة رجع المشتري على بائعه بالثمن لأن الحكم سرى إليه أيضاً- (شرح المجله: ٥٢/١ بحواله در مختار)

(١) وذلك لأن الذي يدعي خلاف الظاهر لا يصدق بدون بينة تشهد له وأما الذي يتمسك بالظاهر فيصدق بيمينه لإبقاء الأصل، مثلاً لو ادعى ديناً على آخر وجب عليه إثباته بالبينة لأنه يدعي بخلاف الظاهر وأما المدعي عليه بالدين فيصدق بيمينه لإبقاء الأصل الذي هو براءة الذمة - (شرح المجله: ٥١/١، والتفصيل في الفوائد البهية -)

(٢) والحكمة في ذلك أن جانب المدعي ضعيف لأن دعواه خلاف الظاهر فكانت الحجة القوية عليه وهي البينة -- وجانب المدعي عليه (المنكر) قوي (لأن الظاهر يوافقه) لأن الأصل فراغ ذمته فاكتفي فيه بحجة ضعيفة وهي اليمين ---- وبناءً على هذه القاعدة إذا ادعى على آخر ديناً وجب عليه إثباته بالبينة وإن تعذر وجب اليمين على المدعي عليه - (شرح المجله: ٥١/١)

(٣) وإن اختلفا (الموحد والمستأجر) في الاشتراط فالقول للموحد كما لو أنكر أصل العقد، وإن أقام البينة فالبينة بينة المستأجر، لإثباتها الزيادة - (در مختار مع رد المحتار: ٣٣/٩ دار الكتاب)

(٤) وإذا كان العبد في يد مسلم فأقام مسلم البينة أنه عبده، ولد في ملكه وأقام ذو اليد البينة أنه اشتراه من المغنم أو بمن وقع في سهمه من الغنيمة، فإنه يقضي به للمدعي بغير شيء، لأنه أثبت ببينته ملكه في العبد، وذواليد ما أثبت ببينته الملك، لأنه أثبت الشراء من المغنم، أو بمن وقع في سهمه، وذلك لا يوجب الملك له ما لم يعلم أن العدو أسروه وأحرزوه، لجواز أن يكونوا أخذوه، ولم يحرزوه حتى ظهر المسلمون عليه، أو أن هذا العبد كان أبق اليهم ثم وقع في الغنيمة، إلى قوله - --- وإن أقام ذواليد البينة أن العدو أخذوا هذا العبد فأحرزوه، ثم وقع في الغنيمة فاشتراه ممن وقع في سهمه فإن القاضي يقضي به للذي هو في يده، لأن في بينة ذي اليد إثبات سبب زوال ملك المدعي وهو محتاج إلى ذلك فلا بد من قبولها لحاجته، ولأنه لا منافاة بين الأمرين، والبيتان حجج الخ- (شرح السير الكبير: ١٥٥/٤)

{مسائل ترجيح البيئات}

بينة البراءة أولى من بينة الإقرار

بينة الإكراه أولى من بينة الطوع

﴿ باب التائي ﴾

- ٦٩- قاعدة:- التابع تابع لايفرد بالحكم.^(١) (شن)
 ٧٠- قاعدة:- التابع لايتقدم على المتبوع.^(٢) (شن)
 ٧١- قاعدة:- التابع يسقط بسقوط المتبوع.^(٣) (شن)

بينة الوفاء أولى من بينة البراءة	بينة البيع أولى من بينة الرهن
بينة القرض أولى من بينة المضاربة	بينة الأمانة أولى من بينة الشراء
بينة الجنون والعتة أولى من بينة العقل	بينة العنين أولى من بينة العكس
بينة الهبة أولى من بينة العارية	بينة الصحة أولى من بينة الموت
بينة المالك أولى من بنية الغاصب	بينة رب الدين أولى من بينة الورثة
بينة الصحة أولى من بينة الفساد	بينة القرض أولى من بينة الهبة
بينة دعوى الشراء أولى من بينة الهبة	بينة الهبة بعوض أولى من بينة الرهن
بينة اليسار أولى من بينة العسار	البينة المثبت للزيادة هي المقدمة
بينة الإثبات مقدم على بينة النفي	

(انظر شرح المجله : ١١٢/٢ فصل في ترجيح البيئات وتكملة حاشية ابن عابدين : ٢١٤/١)

- (١) للقاعدة جزء ان- الأول: التابع تابع -فإذا بيع حيوان في بطنه جنين دخل الجنين في البيع تبعاً- أي وإن لم يذكر وقت العقد لأن التابع للشيء في الوجود تابع له في الحكم---ومثل ذلك إذا باع أرضاً دخل فيها الشرب والطريق والبناء والأشجار المغروسة لتبقي مستمرة فيها-----و الجزء الثاني : لايفرد بالحكم، فالجنين الذي في بطن الحيوان لايباع منفرداً عن أمه -- وكذلك حق الشرب والطريق والمسيل لايجوز بيعها منفرداً- (انظر شرح الحموي على الأشباه: ١/ ٣٢٢ وشرح المجله : ٣٩/١)

- (٢) فلا تصح تقدم المأموم على إمامه في تكبيرة الإفتتاح ولا في الأركان إن انتقل قبل مشاركة الإمام- (شرح الحموي على الأشباه: ٣٢٦/١)
- (٣) فمن فاتته الصلوات في أيام الجنون وقلنا بعدم القضاء لا تقضي سننها الرواتب وكذلك من فاتته

- ٧٢- قاعدة:- تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز. ^(١) (سير)
- ٧٣- قاعدة:- التأقيت إلى مدة لا يعيش الإنسان غالباً تايبدا. ^(٢) (شن)
- ٧٤- قاعدة:- تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات. ^(٣) (مج)

الحج وتحلل بأفعال العمرة لا يأتي بالرمي والمبيت، لأنهما تابعان للوقوف وقد سقط - (شرح الحموي على الأشباه : ٣٢٤/١)

(١) ولكن المختار جواز تأخير البيان إلى وقت الحاجة وتأخيره عن وقت الحاجة لا يجوز - (فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت: ٤٥/٢) وعلى هذا لا يجوز الإحراق في الغلول لأن النبي ﷺ ألحق الوعيد بكل من ظهر منه الغلول ولم يشتغل بإحراق رجل أحد، فمن ذلك حديث مدغم، عبدلرسول الله ﷺ ، فبينما هو بجذاء رجل النبي ﷺ ، إذ جاءه سهم عائر فقتله أي لا يدري من رمى به، فقال الناس: هنيئاً لهُ الجنة، فقال ﷺ : كلاً، والذي نفسي بيده إن الشملة التي أخذها يوم خير من الغنائم، لم تصبها القسمة لتشتعل عليه ناراً، فلما سمع الناس ذلك جاء رجل بشراك أو بشراكين، فقال ﷺ « شراك من نار » (ومأمر النبي ﷺ بالإحراق والقطع وهو دليل عدم جوازهما وإن كانا جائزان فأمر رسول الله ﷺ) لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، ولذلك قال جابر رضي الله عنه: ليس في الغلول قطع ولا نكال، وهذا التصريح بنفي إحراق الرجل، فإن ذلك أعظم النكال - (انظر شرح السير الكبير : ٥٨/٤)

(٢) فنفسد الإجارة إلى نحو مائتي سنة لأن هذا تايبدا والتايبدا في الإجارة تفسد العقد، إلا في النكاح (أي إلى مائتي سنة) فتأقيت فيفسد، وعند الإمام زفر رحمه الله هذا النكاح يكون مؤبداً فصح وعلیه الفتوى -- قال في رد المختار « ثم رجح قول زفر بصحة المؤقت على معني أنه ينعقد مؤبداً ويلغو التوقيت » (رد المختار: ١١٠/٤ دارالكتاب)

(٣) وإذا وهب هبة لأجنبي فله الرجوع فيها --- إلى قوله --- إلا أن يزيد زيادة متصلة أو يخرج الهبة عن ملك الموهوب له --- لأنه يتجدد الملك بتجدد سببه - (هدايه : ٢٨٩/٣) - ومنها إذا ادعى ملكاً إرثاً عن أبيه وشهد شهوده بأنه ورثه من أمه لاتقبل شهادتهم لعدم موافقتها للدعوى لأن تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات - (شرح المجله : ٦٢/١) وكذا لو وهب إنسان أرضه لأجنبي ثم استردها منه ثم باعها منه كان للشفيع حق أخذها بالشفعة ولو لا تبدل الهبة بالبيع لم يكن له ذلك فكأنها تبدلت بغيرها -

- ٧٥- قاعدة:- التبرع في المرض وصية. ^(١) (سير)
- ٧٦- قاعدة:- تحكيم المكان أصل في الشرع. ^(٢) (سير)
- ٧٧- قاعدة:- تجب موافقة الشهادتين لفظاً ومعنى وموافقة الشهادات الدعوي معني. ^(٣) (در)
- ٧٨- قاعدة:- تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي الحكم عما عداه في متفاهم

هذه القاعدة مأخوذة من حديث النبي ﷺ وهو قول النبي ﷺ لبريرة رضى الله عنه «هو عليها صدقة ولنا هدية» (مشكوة المصابيح : ١/١٦١)

- (١) فلو تبرع لأحد في المرض فهو يجري من الثلث في الأجنبي ولا يجوز للوارث إلا أن يميزها الورثة - قال في البدائع : لو وهب لها هبة في مرض موته ثم تزوجها بطلت الهبة، لأن تبرعات المريض في مرض الموت تعتبر بالوصايا- (بدائع : ٦/٤٣٤) لأن هبة المريض في معنى الوصية حتى تعتبر من الثلث - (بدائع : ٦/٤٣٣) وفي الهداية : ومن أعتق في مرضه عبداً أو باع وحائياً أو وهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث- (هداية : ٤/٦٧٣ وانظر شرح السير الكبير: ٥/٢٥٥)
- (٢) ألا ترى أنه من رأي شخصاً في دار الحرب وهو لا يعلم حاله يباح له الرمي إليه ما لم يعلم أنه مسلم أو ذمي (لأنه وجد في موضع النهبة والإباحة) ولورآه في دار الإسلام لا يحل له ذلك ما لم يعلم أنه حربي- (لأن تحكيم المكان في مثل هذا أصل في الشرع) (شرح السير الكبير: ٢/٦)
- (٣) قال في الهداية : ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال قبل هذا : الشهادة إذا وافقت الدعوي قبلت وإن خالفتهما لم تقبل لأن تقدم الدعوي في حقوق العباد شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما يوافقها وانعدمت فيما يخالفها- (هداية : ٣/١٦٦) مثال موافقة الشهادتين : فإن شهد أحدهما بال ألف والأخر بال ألفين لم تقبل الشهادة عنده وعندهما تقبل على الألف إذا كان المدعي يدعي الألفين - (من يرد التفصيل فلي نظر الهداية : ٣/١٦٦)
- ومثال موافقة الشهادات الدعوي : إذا ادعى ملكاً ارتاعن أبيه وشهد شهوده بأنه ورثه من أمه لا تقبل شهادتهم لعدم موافقتها للدعوي- (شرح المجله : ١/٦٢) ولكن عند الإمام أبي حنيفة لا يشترط الاتفاق على لفظ بعينه، بل إما بعينه أو بمرادفه ولذا لو شهد أحدهما بالنكاح والأخر بالتزويج قبلت لإتحاد معناهما وكذا الهبة والعطية ونحوهما- (ماخوذ من تكملة حاشية ابن عابدين ملخصاً : ١/٢٣٤)

الناس وعرفهم لافي خطابات الشارع.^(١) (رد)

٧٩- قاعدة:- تخصيص العام بالنية في الأيمان مقبول ديانة لا قضاء.^(٢) (شن)

٨٠- قاعدة:- التخييلة تسليم:^(٣) (شن)

(١) هذه القاعدة تدل على أن المفهوم المخالف معتبرة في متفاهم الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقليات لافي خطابات الشارع أي في الآيات والأحاديث لكونها مخزن البلاغة ومن جوامع الكلم، فتحتمل فوائد كثيرة، تقتضي تخصيص المنطوق بالذكر، وهذا المعنى ليس بموجود في متفاهم الناس والروايات الفقهية أيضا- والمعروف بين الناس والفقهاء، أن تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي الحكم عما عداه وأن المعروف كالمشروط---مثال عدم اعتبار المفهوم في خطابات الشارع---تخصيص النبي ﷺ حكم الربو بالأشياء الستة الربوية لا يدل على عدم حكم الربو في ماسواها---ومثال اعتبار المفهوم في عزف الناس--لوقال مالك على أكثر من مائة درهم كان إقراراً بالمائة--- والمفهوم المخالف إذا خالف الصريح فلا يعتبر لأن الصريح مقدم على المفهوم - (انظر شرح عقود رسم المفتي (زكريا) از ص ١٦٦)

(٢) وعند الخصاص يصح قضاء فلو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق، ثم قال : نويت من بلدة كذا، لم يصح في ظاهر المذهب، خلافا للخصاف، وكذا لوقال (والله) ما أكلت طعاما، وينوي بقلبه ما أكلت الطعام الفلاني، وما أكلت في الدار ونحو ذلك جوزه الأئمة الثلاثة وعامة العلماء، ومنعه علماؤنا المتقدمون، وجوزه من أئمتنا الخصاف--قال شمس الأئمة الحلواني : الخصاف رجل كبير يجوز أن يقتدي به، فقال مشائخنا إن كان الخالف مظلوما يريد بيمينه مخلصا من الظالم، فتوي التخصيص يفتي بقول الخصاف أنه يجوز- (شرح الحموي على الأشباه : ١٧٥/١)

(٣) التخليية بين المبيع والمشتري يكون قبضا بشروط، أحدهما أن يقول البائع : خلّيت بينك وبين المبيع، والثاني أن يكون المبيع بحضرة المشتري بحيث يتمكن من أخذه بلا مانع، ولوباع ضيعة في الصحراء وسلمها إليه، فإن كانت قرية منه بحيث يتصور فيه القبض الحقيقي في الحال يكون قبضا، وإلا فلا، والناس عنه غافلون، وهو الصحيح وظاهر المذهب، والثالث أن يكون المبيع مفرازا غير مشغول بحق غيره، حتى لو باع دارا وسلمها إلى المشتري، وفيها قليل من متاع البائع (فلا يصح) حتى يسلمها فارغة - (شرح الحموي على الأشباه : ١٤٦ / ٢) ومعني التخليية : دفع المانع من القبض في زمان يمكن فيه - (درر الأحكام)

- ٨١ - قاعدة: - الترجيح لا يكون بكثرة العدد. ^(١) (سير)
- ٨٢ - قاعدة: - ترك الإحسان لا يكون إساءة. ^(٢) (سير)
- ٨٣ - قاعدة: - التصرف على الرعية منوط بالمصلحة. ^(٣) (شن)
- ٨٤ - قاعدة: - التصريح بموجب العقد كالتصريح بلفظ العقد. ^(٤) (سير)
- ٨٥ - قاعدة: - التعريف بالإسم كالتعريف بالإشارة. ^(٥) (سير)

(١) لا ترجيح بكثرة الأدلة والرواة ما لم تبلغ حد الشهرة عند الإمامين أي أبي حنيفة وأبي يوسف عليهما السلام خلافاً للأكثر، هم الأئمة الثلاثة والإمام محمد - - ولذلك رجع أمير المؤمنين عمر وغيره من الصحابة خير أئمة المؤمنين وحدها على رواية «إنما الماء من المائ» مع أن رواية هذه الرواية أكثر ولم يعتبروا التقوي بكثرة الرواة - (فوائح الرحموت : ٢/٢١٠ وانظر نور الأنوار ص ٢٠٠) وخبر أئمة المؤمنين عائشة عليها السلام «إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل - (مرقات شرح مشکوٰۃ : ٢/٣٠) وعليه دل ظاهر قوله تعالى «إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم» وقال تعالى «ولكن أكثر الناس لا يعلمون» وقال تعالى «وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين» (شرح السير الكبير : ١/١٥٩)

(٢) أن من مرّ بامرأة أوصيفي مغارة وهو يقدر على نقله إلى العمران فلم يفعل لم يكن ضامناً شيئاً من بدله - - - وقال قبله - - - ثم لا يكون هو متلفاً للصبيان وللنساء بتركهم في مضيق، ولكن يكون ممتنعاً من الإحسان إليه بالنقل إلى العمران، وترك الإحسان لا يكون إساءة - (شرح السير الكبير : ٣/١٣٩)

(٣) وعلى هذا أن السلطان لا يصح عفو عن قاتل من لا ولي له، وإنما له القصاص والصلح وعلّله «في الإيضاح» بأنه نصب ناظرًا وليس من النظر للمستحق العفو - (شرح الحموي على الأشباه : ١/٣٢٩) وقد بسط ابن نجيم في الأشباه هذه القاعدة، فليطالع ثمه -

(٤) وإن قالوا: نعطيكم كذا على أن لا تقا تلونا حتى تصرفوا عنا فهذا وذكر المصلحة والموادعة سوائاً، لأن المقاتلة تكون من الجانبين ففي هذه اللفظة اشتراط ترك القتال من الجانبين وذلك يوجب الموادعة، والتصريح بموجب العقد الخ - (شرح السير الكبير : ٥/١٨)

(٥) فلو قال أُمِّي على ابن عمي فله أن يختار أيهما شاء إذا كان له إبناعم - - ولو قال : على ابن عمي زيد بن عمرو، فإذا كان له إبناعم كل واحد منهما بهذا الإسم، واجمع المستأمن والذي أمن أنهما

٨٦- قاعدة:- تعليق الأملاك بالأخطار باطل وتعليق زواها بالأخطار جائز. ^(١) (كر)

٨٧- قاعدة:- تعليق الإطلاق بالشرط صحيح كالتعق والطلاق. ^(٢) (سير)

٨٨- قاعدة:- التعيين بالعرف كالتعيين بالنص. ^(٣) (مج)

لم يعينوا أحداً منهما، فهما أمانان، لأن التعريف بالإسم والنسب كالتعريف بالإشارة، وإغاوع الأمان بهذا اللفظ على أحدهما يعينه ولكننا لانعرفه، فاختلط المستأمن بغير المستأمن- (شرح السير الكبير: ٢٠/٢)

(١) كل ما كان من التمليكات كبيع وإجارة واستجار وهبه وصدقة ونكاح وإقرار وإبراء، والتقييدات كرجعة يطل تعليقه بالشرط وإلصق أي إن لا يكن من التمليكات والتقييدات بأن كان من الإسقاطات المحضة أو الإلتزامات أو الإطلاقات أو الولايات أو التحريضات صح التعليق، ولكن في الإسقاطات والإلتزامات يحلف بما كحج وطلاق يصح مطلقاً أي بشرط ملائم وغير ملائم وفي إطلاقات وولايات وتحريضات بالملائم- (انظر رد المختار (دارالكتاب: ٣٨٥/٧) ولكن تعليق زوال الأملاك بالأخطار جائز- من مسأله قال رجل لرجل إذا دخلت الدار فقد بعثك هذا العبد بألف درهم فقال قبلت أو قال ذلك في الإجارة والهبة ونحو ذلك لم يصح ولم يقع الملك عند وجود الشرط-- ولو قال لإمرأته إذا دخلت الدار فانت طالق أو قال لعبد إذا دخلت فانت حرصع وعند وجود الشرط يقع الطلاق والعناق ويزول ملك النكاح وملك اليمين- (حاشية اصول كرخي مع اصول البزدوي ص ٣٧٢)

(٢) مثال تعليق الإطلاق : ولو كان الخليفة قال لهم : إن مات أميركم أو قتل فأميركم فلان فهذا صحيح-- والأصل فيه ماروي أن النبي ﷺ قال يوم مؤنة : إن قتل زيد فجعفر أميركم، وإن قتل جعفر فإبن رواحة أميركم - الحديث- (شرح السير الكبير: ١٨٣/٢) (والتفصيل في الفوائد البهية في شرح القواعد الفقهية)

(٣) فلو استأجر حجرة في دار إجارة مطلقة لم يقيد ها بنوع من الأنواع، كان له أن يسكنها ويضع فيها أمتعه، وليس له استعمالها بما يخالف العادة، كأن يشتغل فيها بصناعة الحدادة ونحوها لأن التعيين بالعرف كالتعيين بالنص وكذا ليس للوكيل بالبيع ولو كانت وكالته مطلقة أن يبيع نسيته إلى أجل بعيد غير مألوف بين الناس - (شرح المجله : ٣٨/١)

- ٨٩ - قاعدة: - التعيين متى كان مفيداً يجب اعتباره .^(١) (سير)
- ٩٠ - قاعدة: - تقرر الوجوب باعتبار آخر الوقت .^(٢) (سير)
- ٩١ - قاعدة: - تقييد المطلق لا يجوز إلا بدليل .^(٣) (سير)
- ٩٢ - قاعدة: - التناقض غير مقبول إلا فيما كان محل الخفاء .^(٤) (شن)

- (١) التعيين إذا كان مفيداً من كل الوجه، اعتبر مطلقاً يعني سواء أكدته بالنفي أولاً، مثلاً لو قال المؤكل لو كيله : بعهُ بخيار فباعه بغيره لم ينفذ، لأنه مفيد من كل وجه ---- وإن كان غير مفيد من كل الوجه فلا إعتبار له - وإن كان نافعا من وجه وضاراً من وجه، فإن أكدته بالنفي اعتبر وإلا لا ---- مثلاً إذا قال : بعهُ في سوق كذا فباعه في غيره نفذ لأن هذا شرط قد ينفعه وقد لا ينفعه - وإن قال لا تبعهُ إلا في سوق كذا لا ينفذ - (انظر شرح الحموي على الأشباه: ٢٧٨/٢ وانظر شرح السير الكبير: ٢٤٨/٢)
- (٢) قال في الهندية : الوجوب يتعلق عندنا بآخر الوقت بمقدار التحريم حتى أن الكافر إذا أسلم والصبي إذا بلغ والمجنون إذا أفاق والحائض إذا طهرت إن بقي مقدار التحريم تجب عليه الصلوة عندنا كذا في المضمرات وإذا اعترضت هذه العوارض في آخر الوقت سقط الفرض بالإجماع كذا في مختار الفتاوى - (الفتاوى الهندية : ٥١/١)
- « وفي الهداية » ومن فاتته الصلوة في السفر قضاها في الحضر ركعتين ومن فاتته في الحضر قضاها في السفر أربعاً لأن القضاء بحسب الأداء والمعتبر في ذلك آخر الوقت لأنه المعتبر في السببية عند عدم الأداء في الوقت - (هداية : ١٦٧/١)
- (٣) فإن صالحوهم في المودعة على مائة رأس، ولم يسموا ذكوراً ولا إناثاً، وجب القبول منهم إن جاءوا بذكور أو إناث أو مختلطين، لإطلاق التسمية عند الإيجاب، فإن تقييد المطلق لا يجوز إلا بدليل - (شرح السير الكبير : ٣٠/٥)
- المطلق : هو خاص يدل على معناه الحقيقي بدون زيادة قيد - - والمقيد : هو خاص يدل على معناه الحقيقي بزيادة قيد - - - أحكامهما : إبقاء المطلق على إطلاقه والمقيد على قيده أي يعمل بالمطلق بدون زيادة عليه، والعمل بالمقيد مع رعاية ما زيد عليه من المطلق - (الموجز ص ١١٥)
- (٤) ومنه تناقض الوصي والناظر والوارث كما في الخانية (فإنه يقبل قولهم مع التناقض) ومنها مسألة الإقرار بالرضاع، فلو قال : هذه رضيعتي، ثم اعترف بالخطأ يصدق في دعواه الخطأ، وله أن يتزوجها بعد ذلك - وهذا مشروط بما إذا لم يثبت على إقراره بأن قال : هو حق أو صدق أو كما قلت أو أشهد عليه بذلك شهوداً، أو ما في معنى ذلك من الثبوت اللفظي السدال على الثبوت

- ٩٣- قاعدة:- التناقض في الدعوى لا يمنع قبول البينة. ^(١) (سير)
- ٩٤- قاعده:- التنصيص لا يدل على التخصيص. ^(٢) (ر)
- ٩٥- قاعده:- التوفيقين إذا تلاقيا وتعارضوا في أحدهما ترك اللفظين على الحقيقة فهو أولى. ^(٣) (كر)
- ٩٦- قاعدة:- التوقيت نصا يمنع أن يكون لما بعد مضي الوقت حكم ما قبله. ^(٤) (سير)



- النفسي - (شرح الحموي على الأشباه : ١٨٨/٢)
- (١) ولو خرج إلى دار نار رجل وامرأة من أهل الحرب، فشهد مسلمان بأخما خرجا بأمان بعض المسلمين، وهما يقولان كذبا : ما أمتنا أحد--- إلى قوله : فإن كانا ادعيا ذلك بعد الإنكار ثم شهد المسلمان به قبلت الشهادة، لأن هذا تناقض في الدعوى، والتناقض لا يمنع قبول البينة على الحرية - (شرح السير الكبير : ١٠٢/٢)
- (٢) أي في كلام الشارع - لأن التنصيص على الشيء في كلامه لا يلزم منه أن يكون فائدته النفسي عما عداه، لأن كلامه معدن البلاغة، فقد يكون مراده غير ذلك، كما في قوله تعالى «وَرَبَّائِكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ» فإن فائدة التقييد بـ «الحجور» كون ذلك هو الغالب في «الربائب» (شرح عقود رسم المفتي ص ١٧٣ - (زكريا) كما، مر في القاعدة : ٧٨)
- (٣) قال من ذلك قوله عليه الصلوة والسلام «المستحاضة تتوضأ لو قت كل صلوة» وقوله ﷺ «المستحاضة تتوضأ لكل صلوة» عمل أصحابنا بهما وقالوا: تمتدطهارها في الوقت لأن في الأول ذكر الوقت والثاني يحتمله، فإن الصلوة تذكر ويراد بها وقتها قال عليه الصلوة والسلام «أين أدركتني الصلوة تيممت» أي وقت الصلوة، وما قال الشافعي ﷺ أنه موقت بالصلوة فيه عمل بصريح الثاني وألقي كلمة الوقت من الحديث - (حاشية اصول الكرخي ضميمه مع اصول البزدوي ص ٣٧٦)
- (٤) ولو قال آموني على أن تعرضوا على الإسلام، فإن أسلمت فيما بيني وبين ثلاثة أيام وإلا فلا أمان بيني وبينكم، ثم عرضوا عليه الإسلام، فله مهلة ثلاثة أيام ولياليها من حين عرضوا عليه الإسلام، فإن مضت المدة قبل أن يسلم كان فيئا، ولا حاجة إلى حكم الحاكم، لأن الشرط هكذا جرى والتوقيت نصا يمنع أن يكون لما بعد مضي الوقت حكم ما قبله كما في الإجارة - (شرح السير الكبير : ٨٣/٢) وانظر الفتاوى الهندية : ٤٣٠/٤ ورد المختار (دار الكتاب) : ٥٢/٩ كتاب الإجارة

﴿ باب الأشياء ﴾

- ٩٧- قاعدة:- الثابت بالبرهان كالثابت بالعيان (١) (سبر-مح)
 ٩٨- قاعدة:- الثبات بالبيئة كالثابت باتفاق الخصم. (٢) (سبر)
 ٩٩- قاعدة:- الثابت بالدلالة كالثابت بالإفصاح. (٣) (سبر)
 ١٠٠- قاعدة:- الثابت بالضرورة يقتدر بقدرها. (٤) (سبر)

(١) يعني إثابت شيء بالبيئة الشرعية مثلا كان حكمه كالمناهدة بالعيان-----وعلى هذا لو وجد

المسلمون حربي دار الإسلام فقال : دخلت بأمان لم يصدق---ولو قال رجل من المسلمين: أنا آمنه لم يصدق بذلك ايضا---فإن شهد بذلك رجلان مسلمان غير المخبر أنه آمنه فهو آمن، لأن

الثابت بالبيئة كالثابت بالمأينة - (شرح السبر الكبير: ٢٠٨/١)

(٢) ولو كتب الأمير كتابا إلى أمير الحصن يخبره بما جرى وختمه بخاتمه وبعثه على يدي رسول من قبله مع العشرة، فلما فتح الحصن قال أميرهم: لم يأت بالكتاب ولم يدفعه إلى الرسول، وقال الرسول : قد دفعت له وقراه بمحضرمي، فأهل الحصن على أمائم الأول ---فإن كان بعث معه رجلين مسلمين فشهدا بأنه قرأ عليه بمحضرميما حتى سمعه وعلم ما فيه فهم فيه أجمعون، لأن الثابت بالبيئة كالثابت بأقرار الخصم - (شرح السبر الكبير: ٤١/٢)

(٣) ومنها سكوت البائع الذي له حق حبس البيع لقبض الثمن حين رأي المشتري قبض البيع إذن يقبضه دلالة - ومنها: سكوت الشفيع عند علمه بالبيع دلالة على رضاه به ويسقط حق شفيعته- ومنها سكوت المشتري قبل البيع عند إجاره بالعيب رضي بالعيب- ومنها: لو وكل رجلا بشراء شيء معين ثم رآه يشتريه لنفسه وسكت كان الشراء للوكيل - (شرح المجله :

(٤٧/١)

(٤) ولأن رسول ملك أهل الحرب جاء إلى عسكري المسلمين فهو آمن حتى يبلغ رسالته بحالة مستأنس جاء للتجارة، فإن أراد الرجوع فخاف الأكران بكونا قتلأيا للمسلمين حورة فهدلان عليها

١٠١ - قاعدة: - الثابت بالعرف كالثابت بالنص. ^(١) (سدر)



العلو، فلا بأس بأن يجسهما عنده حتى يأمن من ذلك--- إلى قوله --- فإن حضر قتال وشغل عنهما الحرس وخاف إنفلاقهما، فلا بأس بأن يقيدهما حتى يذهب ذلك الشغل، لأن هذا موضع الضرر، فإذا ذهب ذلك الشغل حل قيودهما، لأن الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها- (شرح السمر الكبير: ٧٢/٢) ومن فروعه : المضطر لا يأكل من الميتة إلا قدر سدا لرمق- (شرح الحموي على الأشياء : ٢٥٣/١)

(١) وإذ نادى منادي الأمير أن الساقة غداً على أهل الكوفة فلا يتخلفن رجل من أهل الديوان ولا من المطوعة، لأنهم جميعاً رعيته حين خرجوا للجهاد تحت رأيه، فطليهم طاعته، إلا أن يكون الأمر المشهور أنه إذ نادى هذا يريد به أهل الديوان خاصة، فحينئذ الثابت بالعرف كالثابت بالنص - (شرح السمر الكبير: ١٢٠/١)

﴿ باب الجيم ﴾

- ١٠٢ - قاعدة: - جنابة العجماء جبار. ^(١) (مج)
- ١٠٣ - قاعدة: - الجنون إذا وجد مرة فهو لازم أبدا. ^(٢) (سير)
- ١٠٤ - قاعدة: - جواب السؤال يجري على حسب ما تعارف كل قوم في مكافئهم. ^(٣) (كر)
- ١٠٥ - قاعدة: - الجواز الشرعي ينافي الضمان. ^(٤) (مج)

(١) أي الضرر الذي أحدثه الحيوان من تلقاء نفسه لا يضمنه صاحبه -- فلوانفلتت دابة بنفسها ولوي الطريق أو في ملك غير صاحبها، فأصابت مالا أو آدميا غاراً أو ليلاً لا ضمان في الكل، لأن جنابة العجماء جبار ولو انفلتت ثورهُ وأكل حنطة رجل فلا ضمان عليه -- وهذه القاعدة تقييدات : منها لو نظر أحد حيوانه يتلف شيئاً ولم يمنعه ضمن قيمة ما أتلفه، وكذا لو قاد أحد دابته قريباً من الزرع بحيث إن شاءت تناولت الزرع ضمن، وكذا لو كان الحيوان مضراً كالثور النطوح والكلب العقور والجمل الصائل فتقدم إلى صاحبه واحد من أهل محلته أو قريته بقوله له حافظ على حيوانك ولم يحافظ عليه فأتلف حيواناً آخر أو غير ذلك من ماله ضمن صاحبه - (شرح المجله: ١/٦٠ و ٢٥٠)

(٢) ولو أن رجلاً عُرف أنه جُن مرة فقالت إمرأته : إنه ارتد البارحة أو طلقني ثلاثاً، فقال الرجل: عاودني الجنون البارحة، فقلت ذلك وأنا مجنون، فالقول قوله مع يمينه، لأن الجنون إذا وجد مرة فهو لازم أبداً، ولهذا كان عيباً لازماً إذا وجد مرة في حالة الصغر أو الكبر - (شرح السير الكبير: ٥/٢٢١) قال في المختار، لا يقع طلاق الجنون، إلا إذا علق عاقلاً ثم جُن فوجد الشرط، وقع الطلاق - (درمختار مع ردالمحتار: ٤/٣٣٢) (دار الكتاب)

(٣) من مسائله إذا حلف لا يتغذى حنث باللبن وحده إذا كان في بلاد العرب دون المعجم وغذاء كل قوم ما تعارفوه - (حاشية اصول الكرخي ضميمه مع اصول البزدوي ص ٩٣٦)

(٤) لو حفر إنسان في ملكه بئراً وقع فيه حيوان رجلٍ وهلك لا يضمن حافر البئر شيئاً - وكذا إذا استأجر داراً وحفر فيها بئراً فغطب فيها إنسان إن كان حفر بئراً من ربه الدار فلا ضمان، كما

١٠٦- قاعدة:- جهالة المعقود عليه تفسد العقد.^(١) (سير)

١٠٧- قاعدة:- الجيد والردي في الربوية سواء والزيوف كالجيا في بعض المسائل والنائم كالمستيقظ في بعض المسائل.^(٢) (شن)



-
- (١) لو حفر رب الدار بنفسه وإن كان حفر بغير إذن رب الدار فهو ضامن (شرح المجله: ٥٩/١)
- وأما شرائط صحة البيع: أن يكون المبيع معلوما والتمن معلوما علما يمنع من المنازعة، فيبيع المجهول جهالة تفضي إليها غير صحيح، كبيع شاة من هذا القطيع وبيع شيء بقيمته وبحكم فلان- (فتاوى هندية: ٣/٣، وانظر هدايه: ٢٢/٣) --- الإجارة لا تصح حتى تكون المنافع معلومة والأجرة معلومة لما روينا ولأن الجهالة في المعقود عليه وفي بدله تفضي إلى المنازعة كجهالة الثمن والمثمن في البيع- (هدايه: ٢٩٣/٣)
- (٢) القاعدة تشتمل على ثلاثة أجزاء --- الجزء الأول: الجيد والردي في الربوية سواء أي لا يعتبر الوصف لأنه لا يعد تفاوتا عرفاً أولاً في إعتباره سد باب البياعات أول قوله عليه الصلوة والسلام: جيدها ورديها سواء- (هدايه: ٧٨/٣) والجزء الثاني: والزيوف كالجيا في بعض المسائل- قد ذكرت في البحر الرائق خمسة مسائل، فيها الزيوف كالجيا- (انظر البحر الرائق: ٤٦٤/٥) - والجزء الثالث: والنائم كالمستيقظ في بعض المسائل أي في خمس وعشرين مسألة كما في شرح الحموي على الأشباه- منها إذا نام الصائم على القفا وفوه مفتوحة، فقطر قطرة من ماء المطر في فيه فسد صومه، وكذا لو أقطر أحد قطرة من الماء في فيه وبلغ ذلك جوفه- ومنها إذا جامعها زوجها وهي نائمة يفسد صومها- ومنها لو كانت محرمة فجاء معها زوجها وهي نائمة فعليها الكفارة وغيرها من المسائل - (انظر شرح الحموي على الأشباه: ٦٢/٣) الربوا في الشرع عبارة عن فضل مال لا يقابل عووض في معاوضة مال بمال- (هدايه: ٣ / ٧٧ --- حاشية ٢ ---)
- (الزيوف: ما يرد به بيت المال من الدراهم وزيفه- (التعريفات الفقهية ص ٣١٦)

﴿ باب الحاء ﴾

- ١٠٨ - قاعدة:- الحاجة تزول منزلة الضرورة عامة أو خاصة. ^(١) (شن)
- ١٠٩ - قاعدة:- الحادثة إذا وقعت ولم يجد المؤول جوابا ونظيرا في كتب أصحابنا يستنبط من غيرها إما من الكتاب أو من السنة أو غيرهما مما هو الأقوى فالأقوى (٢) (كر)
- ١١٠ - قاعدة:- الحادثة مهما أخذت شبهة من الأصليين وهي منقسمة على وجهين فإنها ترد إلى كل واحد من القسمين. ^(٣) (ن)

(١) ولهذا جوزت الإجارة على خلاف القياس -- وذلك لأن العقود عليه فيها وهو المنافع معدوم، فالقياس البطلان لذلك (ولكن جوزت لحاجة الناس) ومنها: جواز السلم على خلاف القياس، لكونه بيع المعدوم دفعا لحاجة المفاليس، ومنها جواز الاستصناع للحاجة، ومنها: الإفتاء بصحة بيع الوفاء حين كثر الذين على أهل بخارى، وهكذا مصر - (شرح الحموي على الأشباه : ٢٦٧/١)

والحاجة : ما يفتقر الإنسان إليه مع أنه يبقى بدونه --- والضرورة : ما لا بد له في بقائه --- (التعريفات الفقهية ص ٢٥٧)

(٢) فالمسائل المقررة مستخرجة من هذه الأصول والنوازل الحادثة مستخرجة منها أيضا - (حاشية الأصول الكرخي ص ٣٧٥)

(٣) والحج عبادة بدنية ومالية أي مركب منهما فلهذا تجري النيابة فيه عند العجز للمعني الثاني وهو المشقة بتنقيص المال ولا تجري عند القدرة لعدم إعتاب النفس - (أنظر الهداية : ٢٩٦/١) وعلى هذا قول زفر^١ في الماء المستعمل هو طاهر غير طهور، كما في الهداية : قال زفر^٢ : إن كان المستعمل متوضيا فهو طهور وإن كان محدثا فهو طاهر غير طهور، لأن العضو طاهر حقيقة وباعتباره يكون الماء طاهر الكنه نجس حكما وباعتباره يكون الماء نجسا فقلنا بإنتفاء الطهورية وبقاء الطهارة عملا بالشبهين - (هداية : ٣٨/١) و على هذا، إذا وهب بشرط العوض أعتبر التقابض في العوضين جميعا (لأن الهبة بشرط العوض هبة ابتداء فيشترط التقابض لأن القبض

- ١١١ - قاعدة: - الحدود تدرأ بالشبهات. ^(١) (شن)
- ١١٢ - قاعدة: - الحرب خدعة. ^(٢) (سير)
- ١١٣ - قاعدة: - حرمة الملك باعتبار حرمة المالك. ^(٣) (سير)
- ١١٤ - قاعدة: - الحر لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالغصب ولوصياً. ^(٤) (شن)

شرط في الهبة وهذا إذا كان شرط العوض بـ على وأما إذا كان بلفظ الباء فهو بيع ابتداءً وإنهاءً وإذا تقابض صحت العقد - وكان في حكم البيع يرد بالعيب وخيار الرخصة ويجب فيها الشفعة (لأنه بيع إنتهاءً) (قدوري مع هامشه ص ١٣٧ وانظر تأسيس النظر ص ٧٦ المطبعة الأدبية بمصر)

(١) وإن وطئ جارية زوجته أو أبيه أو أمه أو جدته أو جدته وإن علا - إلى قوله --- إذا قال: ظننت أنها تحل لي - (شرح الحموي على الأشباه: ٣٣٧/١) ولكن التعزير والكفارات تثبت مع الشبهة - (شرح الحموي على الأشباه: ٣٤٣/١) قد قسم أصحابنا الشبهة إلى أقسام ثلاثة: الأول: شبهة في الفعل، وتسمى شبهة الإشتباه - وهي في ثمانية مواضع: والثاني شبهة في الحل وهي في ستة مواضع: والثالث: شبهة العقد - (انظر شرح الحموي على الأشباه: ٣٣٧/١ وفتح القدير: ٣٠/٥) - والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت - (شرح الحموي على الأشباه: ٣٣٧/١)

(٢) خدعة أو خدعة بالنصب وكلاهما لغة - وفيه دليل على أنه لا بأس للمجاهد أن يخادع قرينه في حالة القتال، وأن ذلك لا يكون غدرًا منه - (شرح السير الكبير: ٨٥/١) ولكن إذا وادع المسلمون قوماً من المشركين فليس يحل لهم أن يأخذوا شيئاً من أموالهم إلا بطيب أنفسهم، للعهد الذي جرى بيننا وبينهم - إلى قوله --- كان رسول الله ﷺ يقول في العهود «وفاء لا غدر فيه» (شرح السير الكبير: ٩٥/١)

(٣) فجاز أخذ أموال الحرب ولا يجوز أخذ مال المسلم والذمي - (انظر البدائع الصنائع: ٦٩/٦ - ٨٠ والفتاوى الهندية: ٢٠٥/٢ - وشرح السير الكبير: ١٤٧/١)

(٤) فلو غصب صبياً فمات في يده فجأة أو بحمي لم يضمن، ولا يرد ما لومات بصاعقة أو بنهشة حية أو ينقله إلى أرض مسبعة أو إلى مكان الصواعق أو إلى مكان يغلب فيه الحمي والأمراض، فإن دبت عليه عاقلة الغاصب، لأنه ضمان إتلاف، لا ضمان غصب، والحر يضمن بالإتلاف، والعبد يضمن مهماً، والمكاتب كالحر لا يضمن بالغصب ولوصفياً - (شرح الحموي على الأشباه: ٣٤٤/١ وانظر تبين الحقائق: ١٦٨/٦)

- ١١٥ - قاعدة: - الحق إذا كان مما لا يتجزى فإنه يثبت لكل على الكمال. ^(١) (شن)
- ١١٦ - قاعدة: - الحق لا يسقط بتقادم الزمان. ^(٢) (شن)
- ١١٧ - قاعدة: - الحق متى ثبت لا يبطل بالتأخير ولا بالكتمان. ^(٣) (سير)
- ١١٨ - قاعدة: - الحقوق المجردة لا يجوز الإعتياض عنها. ^(٤) (شن)
- ١١٩ - قاعدة: - الحق الواحد يجوز أن يثبت في محلين. ^(٥) (ن)
- ١٢٠ - قاعدة: - الحقيقة تترك بدلالة الحال وتترك بدلالة الإستعمال والعادة. ^(٦) (ر)

(١) مائت جماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك إلا في مسائل : الأولى : ولاية الإنكاح للصغير والصغيرة ثابتة للأولياء على سبيل الكمال لكل - الثانية : القصاص الموروث يثبت لكل من الورثة على الكمال - الثالثة : ولاية المطالبة بإزالة الضرر العام عن طريق المسلمين تثبت لكل من له حق المرور على الكمال - والضابط أن الحق إذا كان مما لا يتجزأ فإنه يثبت لكل على الكمال - (شرح الحموي على الأشباه: ٤/٢)

(٢) قذفاً وقصاصاً وألعاناً وأحقاً لعبد - (شرح الحموي على الأشباه : ١٩٣/٢) أي ولو كان الحق حقاً لله أو لعبد لا يسقط بتقادم الزمان -

(٣) ولو أن حريياً مستأمناً في دار الإسلام أودمياً أو مسلماً مر على عاشر عمال فكتمه إياه وقد حال الحول الأول، ثم مر به على العاشر أيضاً فكتمه إياه، وقد حال الحول الثاني، ثم مر به على العاشر بعد ما حال الحول الثالث فعلم به العاشر وعلم بما كان صنع في تلك الأحوال، فإن العاشر يعثر الأموال في الأحوال الثلاثة كلها، لأنه يثبت حق الأخذ للعاشر في كل مرة، لأن الزكوة وجبت في المال في دار الإسلام، والحق متى ثبت لا يبطل بالتأخير ولا بالكتمان - (شرح السير الكبير : ٥ / ٢٩٤)

(٤) كحق الشفعة فلو صالح عنه بمال بطلت ورجع به، ولو صالح المخيرة بمال لتختاره بطل ولا شيء لها، ولو صالح إحدي زوجته بماله لتترك نوبتها لم يلزم ولا شيء لها - (شرح الحموي على الأشباه : ٣/ ٢١٥)

(٥) والمكفول له بالخيار إن شاء طالب الذي عليه الأصل وإن شاء طالب كفليه - لأن الكفالة ضم الذمة إلى الذمة في المطالبة وذلك يقتضي قيام الأول لبراءة عنه - (الهداية: ١٦/٣ وانظر تأسيس النظر ص ٥١)

(٦) ما تترك به حقيقة اللفظ خمسة معان: أحدها: دلالة العرف - وثانيها: دلالة نفس الكلام - وثالثها: دلالة سياق الكلام - ورابعها: دلالة الحال أي دلالة من قبل المتكلم - وخامسها: دلالة

(مج-شن)

- ١٢١- قاعدة:- الحقيقة تترك لتعذرها عقلا أو عادة ولتعسرها. ^(١) (م)
- ١٢٢- قاعدة:- حكم التيمم مأخوذ من حكم المسح على الخفين. ^(٢) (ن)
- ١٢٣- قاعدة:- الحكم كالقاضي. ^(٣) (شن)

عمل الكلام----- ومنها الأولى والرابعة فمذكورة في القاعدة ، (فليُنظر للبواقي اصول الشاشي ص ٢٥) ----- مثال الأول : لو حلف لا يشتري رأسافهو على ماتعارفهُ الناس فلا يحنث برأس العصفورو الحمامة -- وكذلك لو حلف لا يأكل بيضا كان ذلك على المتعارف فلا يحنث بتناول بيض العصفور والحمامة - (اصول الشاشي ص ٢٥) ومثال الثاني : إذا وكل بشراء اللحم فإن كان مسافرا نزل على الطريق فهو على المطبوخ أو على المشوي - وإن كان صاحب منزل فهو على الخبز، ومن هذا النوع يمين الفور، مثاله إذا قال تعال تغدّ معي فقال والله لأتغدى، ينصرف ذلك إلى الغداء المدعوا إليه حتى لو تغدى بعد ذلك في منزله معه أو مع غيره في ذلك اليوم لا يحنث، وكذا إذا قامت المرأة تريد الخروج فقال الزوج إن خرجت فأنت كذا كان الحكم مقصوراً على الحال حتى لو خرجت بعد ذلك لا يحنث - (اصول الشاشي ص ٢٨)

(١) عقلا : مثاله : إذا قال لعبده وهو أكبر سنّاً منه «هذا ابني» فيحمل على العتق مجازاً لتعذرهما عقلاً-- -- أو عادة : أي لتعذرهما عادة وإن جاز عقلاً-- مثاله : إذا حلف لا يأكل من هذه القدر ، فإن أكل القدر محال في العادة، فينصرف إلى ما يحل في القدر مجازاً- ولتعسرهما وإن لم يكن متعذراً، مثاله : إذا حلف لا يأكل من هذه الشجرة، فإن أكل عين الشجرة متعسر لا متعذر، فينصرف كلامه إلى ثمرة الشجرة مجازاً- (انظر اصول الشاشي ص ١٦ وفواتح الرحموت: ٢٢١/١) الحقيقة المتعذرة : هي حقيقة لا يمكن العمل بها وإرادتها-- والحقيقة المتعسرة : هي حقيقة يمكن العمل بها وإرادتها لكن بنهاية مشقة وتعسف - (الموجز ص ١٦٤)

(٢) فيجوز التيمم قبل الوقت، والجمع بين الصلوتين بتيمم واحد (كما في المسح على الخفين) ومنها : أن التيمم إذا وجد ماء في خلال الصلوة تفسد كما لو انقضت مدة المسح في خلال الصلوة - (تأسيس النظر ص ٧٢ المطبعة الأدبية بمصر)

(٣) التحكيم : فهو تولية الخصمين حاكماً يحكم بينهما-- وركنه : اللفظ الدال عليه مع قبول الآخر فلو حكما رجلاً فلم يقبل لا يجوز حكمه إلا بتجديد التحكيم- وشرطه من جهة المحكم : العقل لا الحرية فتحكيم المكاتب والعبد المأذون صحيح ولا يشترط الإسلام فيه- فتحكيم الذمي ذمياً صحيح- ومن جهة المحكم : (بالفتح) : صلاحيته للقضاء بكونه أهلاً للشهادة، فلو حكم عبداً أو

١٢٤ - قاعدة: - حكم الشيء قد يدور مع خصائصه. ^(١) (ن)

﴿ باب الخائ ﴾

١٢٥ - قاعدة: - الخاص مبين فلا يلحقه البيان. ^(٢) (ر)

١٢٦ - قاعدة: - خبر الأحاد ورد مخالفا لنفس الأصول لم يقبل. ^(٣) (ن)

صبيًا أو ذميا أو محدودًا في قذف لم يصح، وتشترط الأهلية وقته ووقت الحكم جميعًا، ومن جهة الحكم به : أن لا يكون في حد وقود - وصفته قبل الحكم الجواز وبعده اللزوم - (البحر الرائق : ٤١/٧) والحكم كالقاضي إلا في أربع عشرة مسألة (فيها حكم المحكم يخالف حكم القاضي) ذكرناها في شرح الكتر - (البحر الرائق : ٤٦/٧ وشرح الحموي على الأشباه : ٢١٤/٢)

(١) تفسد الصلوة قراءته من مصحف أي مافيه قرآن مطلقاً أي قليلاً أو كثيراً، إماماً أو منفرداً، أمياً لا يمكنه القراءة إلا منه أولاً - لأن حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الأوراق عمل كثير - - ولأنه تلقن من المصحف فصار كما إذا تلقن من غيره - (رد المحتار : ٣٣١/٢) لأن كراهة النظر في المصحف من خصائص هذه العبادة فلما أتى بما هو من خصائص محظورات هذه العبادة فسدت صلوته عند أبي حنيفة رحمته، وعند أبي يوسف ومحمد رحمتهما لا تفسد - (تأسيس النظر ص ٦٨)

(٢) يعني إذا كان الخاص لا يحتمل البيان لكونه بينا بنفسه لا يجوز إلحاق تعديل الأركان وهو الطمانينة في الركوع والسجود والقومة بعد الركوع والجلوسة بين السجدين بأمر الركوع والسجود وهو قوله تعالى « واركعوا واسجدوا » على سبيل الفرض لحديث أعرابي خفف في الصلوة فقال له قم فصل فإنك لم تصل هكذا قاله ثلاثاً - - - لأن قوله تعالى « واركعوا واسجدوا » خاص وضع لمعني معلوم لأن الركوع هو الانحناء عن القيام، والسجود هو وضع الجبهة على الأرض، والخاص لا يحتمل البيان، فما ثبت بالكتاب يكون فرضاً لأنه قطعي ومثبت بالسنة يكون واجباً لأنه ظني - (از نور الأنوار ملخصاً ص ١٩)

(٣) كحديث المصرة : هو ماروي أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لاتصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر - - - فإن هذا الحديث مخالف للقياس من كل وجه فإن ضمان العذونات والبياعات كلها

- ١٢٧- قاعدة:- خبر الواحد حجة للعمل به في باب الدين. ^(١) (سير)
- ١٢٨- قاعدة:- خبر الواحد لا ينفك عن الشبهة. ^(٢) (سير)
- ١٢٩- قاعدة:- الخراج بالضمان. ^(٣) (شن)
- ١٣٠- قاعدة:- الخصم إذا سكك عن الجواب في مجلس القاضي جعله منكراً وإذا

مقدر بالمثل في المثلي وبالقيمة في ذوات القيم والتمليس بمثل صورة ولا معنى ولا قيمة ولهذا ترك العمل به أبو حنيفة رحمه الله - (نور الأنوار ص ١٨٣ وحسامي مع هامشه ص ٧٥ ملخصاً وانظر تأسيس النظر ص ٧٧)

(١) وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : لو أن مسلماً جاء برجل من المشركين إلى الأمير وهم في المفازة، وكانوا على حصن حاصروه وقال : إني كنت أمنت هذا، فأتاني على أمانتي إياه، لم يصدق حتى يشهد شاهدان سواء أنه قد آمنه، لأنه صار فينا للمسلمين حين جاء به إلى الأمير، فإنه غير ممنوع منهم - وهذا المسلم لا يتمكن من أن يؤمنه ابتداءً، فلا يصدق فيما يقربه من أمانته، وفي القياس: للإمام أن يقتله إن شاء بمنزلة غيره من المأسورين، ولكن في الإستحسان : له أن يجعله فيئاً، ولا يقتله، لأن احتمال الصدق في خبره يمكن شبهة مانعة من إراقة الدم، وهذا لأن حرمة قتل المستأمن من حق الله تعالى - وخبر الواحد فيما يرجع إلى أمر الدين حجة شرعاً، خصوصاً فيما لا يكون فيه إلزام على شخص بعينه - (شرح السير الكبير: ٤٨/٢) وإن كان في إخبار الواحد معنى الإلزام لا يقبل حتى يكون الإخبار بمنزلة الشهادة، وإن كان فيه إلزام من وجه وليس من وجه وفيه تفصيل - (فليراجع للتفصيل في الفوائد البهية في شرح القواعد الفقهية)

(٢) ولو كان الأمير والمسلمون آمنوهم، ثم بعثوا رجلاً ينبذ إليهم ويخبرهم أنهم قد نقضوا العهد، فرجع الرسول وذكر أنه قد أخبرهم بذلك، فليس ينبغي للمسلمين أن يغيروا عليهم حتى يعلموا ذلك لأن مجرد الظاهر أو خبر الواحد لا ينفك عن الشبهة - (شرح السير الكبير: ٤٨/٢)

(٣) الخراج : كل ما خرج من شيء فهو خراج - فخراج الشجرة ثمرها، وخراج الحيوان دره ونسله ----- هذه القاعدة مأخوذة من حديث صحيح، رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث عائشة رضي الله عنها، وهو أن رجلاً ابتاع عبداً، فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم، ثم وجد به عيباً، فخاصمه إلى النبي ﷺ، فرده عليه، فقال الرجل: يا رسول الله ﷺ قد استعمل غلامي، فقال: الخراج بالضمان ----- (شرح الحموي على الأشباه: ٣٧٧/١)

ومعنى القاعدة: من يتحمل ضرر الشيء فخراجه له.

سكت عن اليمين بعد ما طلب منه جعله ناكلاً. ^(١) (سير)

١٣١ - قاعدة :- الخطأ فيما لا يشترط التعيين له لا يضر. ^(٢) (شن)

١٣٢ - قاعدة :- خير الأمور أوساطها. ^(٣) (شن)



(١) جعله منكراً: لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز --- جعله ناكلاً : والنكول بمنزلة الإقرار --- وفي شرح السير الكبير: فإن سكت حين عرض عليه (أي المرتد) الإسلام ولم يجب بقبول أو برد - فإن الإمام يعرض عليه الإسلام ثلاث مرات ويغيره في كل مرة أنه إن لم يجبه حكم عليه أنه فيء - فإن أبى حكم عليه بأنه فيء، وهو بمنزلة الخصم إذا سكت عن الجواب الخ- (شرح السير الكبير: ٨٢/٢) وفي الهداية : وإذا نكل المدعي عليه عن اليمين قضى عليه بالنكول وألزمه ما ادعى عليه - (وقال بعد سطور) وينبغي للقاضي أن يقول له إني أعرض عليك اليمين ثلثاً فإن حلفت (فبها) وإلا قضيت عليك بما ادعاه وهذا الإنذار لإعلامه بالحكم إذ هو موضع الخفاء - فإذا كرر العرض عليه ثلاث مرات قضى عليه بالنكول - وهذا التكرار ذكره الخصاص لزيادة الاحتياط والمبالغة في إيلاء العذر، فأما المذهب أنه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز لما قدمناه هو الصحيح والاول أولى - (الهداية : ٢٠٣/٣)

(٢) كتعيين مكان الصلوة وزمانها وعدد الركعات، فلو عين عدد ركعات الظهر ثلثاً أو خمساً صح، لأن التعيين ليس بشرط - فالخطأ فيه لا يضر - (شرح الحموي على الأشباه : ١٢٦/١)

(٣) فإن أوصى أن يغزى عنه غزوة فأغزو أرحلاً يربط عنه ولا يدخل أرض العدو فذلك جائز، فإن قالت الورثة: يربط يوماً واحداً وقال الوصي: يربط أربعين يوماً، فإن القاضي يجيز من ذلك أدنى الرباط وذلك ثلاثة أيام، لأن الآثار قد اختلفت في الرباط، فإنه روي أنه ﷺ قال «من رباط يوماً في سبيل الله كان كصيام العمر وقيامه» أو قال كلاماً هذا معناه، ومن رباط أربعين يوماً كان له كذا كذا، ومن رباط ثلاثة أيام كان له كذا، فإن اختلفت الوارث والوصي يؤخذ بأوسط الأعداد، وذلك ثلاثة أيام، لأنه أقل من الأكثر وأكثر من الأقل، فيقضي به، لقوله ﷺ: «خير الأمور أوساطها» (شرح السير الكبير: ٢٦٣/٥)

﴿ باب الدال ﴾

- ١٣٣- قاعدة:- درأ المفسدأولى من جلب المنافع. ^(١) (شن)
- ١٣٤- قاعدة:- دعوي السبب كدعوي الحكم الثابت بالسبب. ^(٢) (سير)
- ١٣٥- قاعدة:- الدلالة في المقادير التي لا يسوغ الاجتهاد في إثبات أصلها متى اتفقت في الأقل واضطربت في الزيادة يؤخذ بالأقل فيما وقع الشك في إثباته وبالأكثر فيما وقع الشك في إسقاطه. ^(٣) (ن)

(١) فإذا تعارضت مفسدة ومصلحة قدم دفع المفسدة غالباً، لأن اعتناء الشرع بالمنهيات أشد من اعتناؤه بالمأمورات ---- ومن ثم جاز ترك الواجب دفعاً للمشقة ولم يسامح في الإقدام على المنهيات خصوصاً الكبائر --- كمن لم يجد سترة ترك الاستنجاء، ولو على شط نهر، لأن النهي راجح على الأمر، حتى استوعبت النهي الأزمان ولم يقتض الأمر التكرار - (شرح الحموي على الأشباه : ٢٦٤/١)

(٢) وإذا قال الذين جاءواهم: كانوا أحراراً ولكننا قهرناهم بأن ملكنا في دارنا حتى صاروا عبيداً لنا، وقال القوم: ما قهرناهم ولا عرضوا لنا إلا عندكم، فالقول أيضاً قولهم، لأن قهرهم إياهم حادث، فيحال بحد وثه على أقرب الأوقات، ولأنهم يدعون عليهم سبب الرق وهم ينكرون ذلك، ودعوى السبب كدعوى الحكم الثابت بالسبب، لأن الأسباب تتراد لأحكامها لا لأعيانها، فلا يقضي برقهم حتى تقوم الحجة للمدعي - (شرح السير الكبير: ٢٨/٥)

(٣) فإن كان (أي المقاتل) راجلاً فله سهم واحد، وإن كان فارساً فله سهمان عند أبي حنيفة رحمهما الله، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله له ثلاثة أسهم، سهم له وسهمان لفارسه، وبه أخذ الشافعي رحمهما الله - وروايات الأخبار تعارضت في الباب، روي في بعضها أنه عليه الصلوة والسلام «قسم للفارس سهمين» وفي بعضها أنه عليه الصلوة والسلام «قسم له ثلاثة أسهم» إلا أن رواية السهمين غاضدها القياس، وهو أن الرجل أصل في الجهاد، والفارس تابع له لأنه آلة، ألا ترى أن فعل الجهاد يقوم بالرجل وحده ولا يقوم بالفارس وحده - (بدائع الصنائع : ١٠٤/٦) - ولأن الأخبار قد اتفقت على السهمين واضطربت في الزيادة أخذنا بالأقل ----- وإن كانت

١٣٦ - قاعدة: - دليل الشيء في الأمور الباطنة يقوم مقامه.^(١) (مج)

الأخبار قد اتفقت ولكن في الأخذ بالأقل وقع الشك يؤخذ بالأقل، وعلى هذا قال أصحابنا بأكثر المقادير في كفارة اليمين وهو مدان لكل مسكين، ولم يأخذوا بالأقل وهو المد لأن الروايات في هذه الحادثة مختلفة « في رواية ابن المسيب في كفارة اليمين قال : مدان لكل مسكين » (المصنف لابن أبي شيبة : ٥٣٠/٧) ---- « في رواية القاسم وسالم قالوا : «مد لكل مسكين» (المصنف لابن أبي شيبة : ٥٣٢/٧) فقال أصحابنا بأكثر لإحتياط في إبراء الذمة - (وانظر تأسيس النظر ص ٧٤)

(١) لو اطلع المشتري على عيب في حيوان اشتراه فأخذ يدأويه لايبقى له أن يرده بالعيب لأن المداواة دلالة على رضاه بالعيب --- وكذا لو شهد الشهود بأن القاتل ضرب المقتول وجرحه بألة جارحة كالسلاح ونحوه يثبت القتل العمدو إن لم يصرحوا بأنه قتله عمدًا، لأن القصد من الأمور الباطنة لأنه من أعمال الفكر فكان الإطلاع عليه متعسرًا فيقام دليله أي استعمال الآلات المفرقة الأجزاء مقامه وعليه بيني الحكم --- ولكن لو قتل رجلًا بما لا يفرق الأجزاء عادة لكنه يقتل غالبًا فهو شبه عمد لا قصاص فيه عند الإمام الأعظم - (شرح المجمل : ٤٨/١)

﴿ باب الذال ﴾

١٣٧ - قاعدة: - ذكر ما لا يتجزئ كذكر كله .^(١) (شن)

١٣٨ - قاعدة: - الذمي حكمه حكم المسلمين.^(٢) (شن)

١٣٩ - قاعدة: - ذو العدد إذا قبل بذوي العدد ينقسم الأحاد على الأحاد والفعل المضاف .^(٣) (سير)



(١) فإذا طلق نصف تطليقة وقعت واحدة، أو طلق نصف المرأة طلقت، ومنها العفوعن القصاص إذا عفي عن بعض القاتل كان عفوعن كله - وكذا إذا عفي بعض الأولياء سقط كله، وإن انقلب نصيب الباقيين مالا- (شرح الحموي على الأشباه: ٤٠٢/١)

(٢) يعني في غير ما يوجب تعظيمه- قاله الحموي -- ولهذا لا يبدأ الذمي بسلام إلا الحاجة لما فيه من التعظيم كما روي عن عمر رضي الله عنه النهي عن السلام على الذمي لما فيه من التعظيم، ولا يزداد على وعليك وتكره مصافحته ويعزم تعظيمه----- ولا يؤمر بالعبادات ولا تصح منه- (شرح الحموي : ٨٣-٨٨)

(٣) ذو العدد الخ: لو برز عشرة للقتال فقال الأمير لعشرة من المسلمين : إن قتلتموهم فلكم أسلحتهم، فقتل رجل رجلا منهم، استحق كل قاتل سلب قتيله خاصة، كقول الرجل : اعط هؤلاء العشرة هذه العشرة الدراهم ---- والفعل المضاف : أي إلى جماعة بعبارة الجمع يقتضي الانقسام على الأفراد، كما قال : ركب القوم دواهم، فإنه يفهم منه ركوب كل أحد دابته- (شرح السير الكبير : ١٧٣/٢)

﴿ باب الرأء ﴾

١٤٠ - قاعدة: - الروايتان إذا تعارضا تساقطا فالرجوع إلى دليل آخر. (١) (شرح الوقاية)



(١) التعارض لغة : هوالمقابلة على سبيل الممانعة، أي تقابل الشئين بحيث يمنع وجود أحدهما وجود الآخر، وإعتبار أحدهما يمنع إعتبار الآخر منهما - واصطلاحاً : هوالمقابلة بين الحجتين المتساويتين على سبيل الممانعة، أي تقابلهما بحيث إن العمل بمقتضى إحدهما يمنع عن العمل بمقتضى الأخرى ----- شروط التعارض: ولا بد لتحقق التعارض بين الحجتين من وجود أمرين أساسيين وهما، الإختلاف في أمور أربعة، والإتحاد في أمور أربعة أخرى : الأمور الإختلافية : وهي: (١) الإيجاب، (٢) والنفي (٣) والحلة، (٤) والحرمة - والأمور الإتفاقية هي : (١) الوقت (٢) والمحل (٢٣) والشخص (٤) والجنس --- (الموجز ص ٢٢٧) فإذا كان التعارض بين الروايتين فدفعه أولاً بالحمل بالنسخ ثم الترجيح ثم الجمع وأخيراً الرجوع إلى ما هو دونهما من الدلائل من آثار الصحابة ثم القياس - (الموجز ص ٢٧٩) وذكرت الصورة الأخيرة في القاعدة - مثاله ماروي أن النبي ﷺ صلى صلوة الكسوف ركعتين كل ركعة بركوع وسجدتين، وروت عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وآله وسلم ركعات وأربع سجعات، فبتعارضان، فيصار إلى القياس بعده وهو الإعتبار بسائر الصلوة - (نور الأنوار ص ١٩٤)

﴿ باب الزاء ﴾

١٤١- قاعدة:- زاد على الواجب بمثله يقع الكل واجباً. ^(١) (شن)

١٤٢- قاعدة:- الزيادة على الكتاب نسخ فلا يكون إلا باية ناصة أو حديث مشهور ناص. ^(٢) (ر)

١٤٣- قاعدة:- الزيادة على النص في معنى النسخ. ^(٣) (سير)



(١) لو قرأ القرآن كله في الصلوة وقع فرضاً، ولو أطل الركوع والسجود فيها، وقع فرضاً، -----

واختلفوا فيما إذا مسح جميع رأسه، فقليل: يقع الكل فرضاً، والمعتمد وقوع الربع فرضاً، والباقي سنة - وكذا في تكرار الغسل - (شرح الحموي على الأشباه: ٢٣٣/٣)

(٢) فعلى هذا بطل شرط الولاء والترتيب والتسمية والنية في آية الوضوء وهو قوله تعالى «فاغسلوا وجوهكم الآية» بأخبار الأحاد - لأن شرطها لا يكون إلا نسخاً وهو لا يصح بأخبار الأحاد - -
فما ثبت بالكتاب يكون فرضاً وما ثبت بالسنة يكون سنة - - - وأما زيادة كون الطواف سبعة أشواط وابتداءه من الحجر الأسود في آية الطواف ؛ وَلْيَتَوَفَّوْا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ « فلعله ثبت بالخبر المشهور وهي جائزة بالاتفاق - (أنظر نور الأنوار ص ١٦) وكذا يصح مسح الخفين زيادة في آية الوضوء للحديث المشهور -

(٣) ولو صرح بإشتراط الوقت لنفسه (في الأمان) فلا يزداد على الوقت الذي صرح به، ولو شرطنا قضاء القاضي بعد مضي الوقت كان زيادة على الوقت، والزيادة على النص في معنى النسخ - (شرح السمعاني الكبير: ٨٨/٢)

﴿ باب السين ﴾

- ١٤٤ - قاعدة:- الساقط لا يعود. ^(١) (شن)
 ١٤٥ - قاعدة:- السكران من محرم كالصاحي. ^(٢) (شن)
 ١٤٦ - قاعدة:- السؤال معاد في الجواب. ^(٣) (شن)
 ١٤٧ - قاعدة:- السؤال والخطاب يمضي على ماعمّ وغلب لا على ماشذوندر. ^(٤)
 (كر)



- (١) ولا تجوز عما زاد على الثلث --- إلا أن يجيزها الورثة بعد موته وهم كبار لأن الإمتناع لحقهم --
 -- فليس لهم أن يرجعوا عنه لأن الساقط متلاش - (الهدايه : ٦٥٥/٤) --- وفي البدائع :
 والنوعان مستويان في سائر الأحكام إلا في حكم واحد، وهو أنه لو أصابه الماء بعد الدباغ
 الحقيقي لا يعود نجسا --- (بدائع الصنائع : ٢٤٥/١) وكذا إذا ظهرت الأرض بالجفاف ثم
 أصابها الماء، الصحيح أنها لا تعود نجسا ولورش عليها الماء وحبس عليها لا بأس به - هكذا في
 فتاوى قاضي خان - (الفتاوى الهندية : ٤٤/١)
- (٢) وخلع السكران جائز وكذلك سائر تصرفاته إلا الردة والإقرار بالحدود والإشهاد على شهادة
 نفسه - (فتاوى قاضي خان على هامش الفتاوى الهندية : ٥٣٦/١) - وفي الأشباه : فإن كان
 السكر من محرم فالسكران منه هو المكلف، وإن كان من مباح فلا : فهو كالمنعمي عليه لا يقع
 طلاقه - واختاف التصحيح فيما إذا سكر مكرها أو مضطرا فطلق - (الأشباه والنظائر ص ٣٤٤ المكتبة
 العصرية بيروت)
- (٣) قال (أحد) امرأة زيد طالق، وعبدُه حر، وعليه المشي إلى بيت الله تعالى إن دخل هذه الدار،
 فقال زيد : نعم، كان زيد جالفا بكنهه، لأن الجواب يتضمن إعادة مافي السؤال - (شرح الحموي
 على الأشباه : ٣٨٠/١)
- (٤) من مسائله أن من حلف لا يأكل بيضا فهو على بيض الطير (بل بيض الدجاجة) دون بيض
 السمك ونحوه - (حاشية أصول الكرخي ضميمه مع أصول البزدوي ص ٣٦٩) - وكذا
 لو حلف لا يأكل اللحم فهو على لحم البقر والغنم والجاموس والدجاجة في ديارنا -

﴿ باب الشين ﴾

١٤٨ - قاعدة: - الشرائع لا تلزم إلا بالسمع. ^(١) (سير)

١٤٩ - قاعدة: - الشرط إذا كان مفيداً يجب مراعاته وإذا لم يكن مفيداً لا يجب مراعاته. ^(٢) (سير)

١٥٠ - قاعدة: - شرط صحة الصدقة التملك. ^(٣) (سير)

(١) وجعل من أسلم في دار الحرب فإنه يكون عذرًا في الشرائع، حتى لو مكث هذا المسلم في دار الحرب مدة ولم يصل ولم يصم ولم يعلم أن عليه صلاة وصومًا لا يكون عليه قضاءهما ---- بخلاف الذمي إذا أسلم في دار الإسلام ولم يصل مدة ولم يعلم بوجوبها كان عليه قضاؤها لأنه في دار شيوع الأحكام ويرى شهود الناس جماعات ويمكنه السؤال عن أحكام الإسلام الخ - (حسامي مع هامشه ص ١٥٦ وبدائع الصنائع : ١١٤/٦)

(٢) ولو قال أهل المدينة : أعطونا على أن لا تشربوا من ماء نهرنا فأعطيناهم ذلك، فإن كان شربنا يضرهم في مائهم، أو لا نعلم أضر ذلك بمائهم أولاً، فينبغي أن نفى لهم بذلك، وإن كان يتيقن أن ذلك لا يضر بماء نهرهم، فلا بأس بأن نشرب من ذلك النهر ونسقي الدواب بغير علمهم، لأن الشرط إن كان مفيداً يجب مراعاته ---- إلى قوله فإذا علمنا أنه لا يضرهم فهذا شرط غير مفيد فليغي، وإذا كان يضرهم فهذا شرط مفيد لهم فيجب اعتباره ---- إلى قوله وإن كان لا يدرى أضرهم أم لا، فالظاهر أنه لا يشترطون ذلك إلا لمنفعة أو دفع ضرر عنهم، لأن العاقل لا يشتغل بما لا يفيد شيئاً، والبناء على الظاهر واجب ما لم يتبين خلافه - (شرح السير الكبير : ٢١٠/١)

(٣) فركن الزكاة : هو إخراج جزء من النصاب إلى الله تعالى، تسليم ذلك إليه يقطع المالك يده عنه بتملكه من الفقير وتسليمه إليه ---- إلى قوله ---- والملك للفقير يثبت من الله تعالى وصاحب المال نائب عن الله تعالى في التملك والتسليم إلى الفقير ---- إلى قوله ---- وقد أمر الله تعالى الملاك بإيتائ الزكاة لقوله عز وجل « وَأَتُوا الزَّكَاةَ » والإيتاء هو التملك، ولذا سمي الله تعالى الزكاة صدقة بقوله عز وجل « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ » والتصدق تملك الخ - (بدائع الصنائع : ٢ / ١٤٢) ---- وفيه أيضاً: وأما ركنها (أي صدقة الفطر) فالتملك لقول النبي ﷺ « أَذْوَاعُ كُلِّ

- ١٥١- قاعدة:- الشرط لماصح به وجب الوفاء به شرعاً. ^(١) (سير)
- ١٥٢- قاعدة:- شرط الواقف كنص الشارع في وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة. ^(٢) (شن)
- ١٥٣- قاعدة:- الشرط يقابل المشروط جملة. ^(٣) (سير)
- ١٥٤- قاعدة:- الشركة الخاصة لا تمنع الملك في الملك المشترك بخلاف الشركة العامة. ^(٤) (سير)

حرّ وعبد، والأداء هو التملك فلا يأتي بطعام الإباحة وبما ليس بتمليك أصلاً، ولا بما ليس بتمليك مطلق- (بدائع الصنائع: ٢٠٨/٢)

- (١) وأما الشرط الذي يقتضيه العقد، فلا يوجب فساد، كما إذا اشترى بشرط أن يملك المبيع، أو باع بشرط أن يملك الثمن، أو باع بشرط أن يحبس المبيع أو اشترى على أن يسلم المبيع، أو اشترى جارية على أن تخدمه--- إلى قوله --- فالبيع جائز لأن البيع يقتضي هذه المذكورات من غير شرط- (بدائع الصنائع: ٣٧٩/٤) ولأن هذه الشروط صحيحة شرعاً فوجب الوفاء لها- وكل شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد المتعاقدين- يفسد العقد- (كما في الهداية: ٦٠/٣- وانظر شرح السير الكبير: ٦٨/٥)

- (٢) وفي المفهوم والدلالة: المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ لا المفهوم المقابل للمنطوق، لأنه معترف بنص الوقف عند الحنفية ----- شرط الواقف كنص الشارع: فيجب إتباعه إلا في سبعة مسائل فلا يجب فيها الإتيان- الأولى: شرط أن القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير الأهل-- والثانية: شرط أن لا يؤجرو فقه أكثر من سنة، والناس لا يرغبون في إستجاره سنة أو كان في الزيادة نفع للفقراء، فللقاضي المخالفة دون الناظر- (أنظر شرح الحموي على الأشباه: ١٠٦/٢)

- (٣) فإن كان سمي للمسلمين عددًا من السي يدلهم على ذلك على أن يؤمنوه على نفسه، فإن وفي بذلك وإلا فلا أمان له، ثم إن دلهم على أقل من ذلك العدد فهو فيء، لأن الشرط الذي علق به أمانه لم يوجد، وفي القياس للمسلمين أن يقتلوه كما قبل هذا الإستمعان، وفي الإستحسان ليس لهم أن يقتلوه، لأنه وفي لهم بيع بعض المشروط، ولو وفي بجميع المشروط كان أمانًا من القتل والاسترقاق جميعاً، فوفاه ببعض المشروط يورث شبهة، والقتل يندرج بالشبهات- (شرح السير الكبير: ٨٨/٥)

- (٤) أن الشركاء متى قلوا بالشركة بينهم تكون شركة حاصة وهي لا تمنع الملك لهم في المشترك،

- ١٥٥ - قاعدة: - شهادة أهل الذمة ليست بحجة على المسلمين. ^(١) (سير)
- ١٥٦ - قاعدة: - الشهادة بأكثر من المدعي باطلة بخلاف الأقل. ^(٢) (در)
- ١٥٧ - قاعدة: - الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوي بخلاف حقوق الله. ^(٣)
- (د)
- ١٥٨ - قاعدة: - الشهادة على النفي لا تقبل. ^(٤) (سير)

بمثلة الشركة بين الورثة في الميراث، وعند الكثرة، الشركة عامة، فيمنع ذلك ثبوت الملك، بمثلة

شركة المسلمين في بيت المال وشركة الغانمين في الغنيمة - (شرح السير الكبير : ١٦٥/٢)

(١) فإن أقام الحربي بينة من المسلمين على ما ادّعى من الرق فإنه يدعيه ليرده إلى دار الحرب ويرد عليه ما أخذه من الخراج --- إلى قوله --- وإن شهد عليه قوم من أهل الذمة جعله عبداً له، لأن في هذا الحكم الشهادة تقوم عليه، وشهادة أهل الذمة حجة على الذمي، ولم تقبل شهادة هم في رد الخراج عليه ولا في رده إلى دار الحرب، لأن في هذا الحكم، الشهادة تقوم على المسلمين، وشهادة أهل الذمة ليست بحجة على المسلمين، وليس من ضرورة ثبوت أحد الحكمين ثبوت الحكم الآخر - (شرح السير الكبير: ٢٤٠/١)

(٢) إذا ادعى ملكاً مطلقاً أو بالتنازع فشهد وافي الأول بالملك بسبب وفي الثاني بالملك المطلق قبلت، لأن الملك بسبب أقل من المطلق لأنه يفيد الأولوية؛ بخلافه بسبب فإنه يفيد الحدوث، والمطلق أقل من التنازع، لأن المطلق يفيد الأولوية على الإحتمال والتنازع على اليقين - (ردالمحتار على الدر المختار: ١٩١/٨ دارالكتاب)

(٣) لا تقبل بلا دعوي: لأن تقدم الدعوي في حقوق العباد شرط قبولها، لتوقفها على مطالبتهم ولو بالتوكيل، بخلاف حقوق الله تعالى لوجوب إقامتها على كل أحد، فكل أحد خصم فمكان الدعوى موجودة - (ردالمحتار على الدر المختار: ١٩١/٨ دارالكتاب) وفي الأشباه : تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان، «في الوقف، وطلاق الزوجة، وتعليق طلاقها وحرية الأمة، وتدبيرها، والخلع، وهلال رمضان، والنسب، وزدت خمسة من كلامهم ايضاً - حد الزنا، وحد الشرب والإيلاء والظهار، وحرمة الصاهرة - (شرح الحموي على الأشباه : ٢٦٢/٢)

(٤) شهدا عليه بقول أو فعل يلزم عليه بذلك إحارة أو بيع أو كتابة أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص في مكان أو زمان وصفات فبرهن المشهود عليه أنه لم يكن ثم يومئذ لا تقبل، ولكن قال في المحيط : إن تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا تسمع الدعوى،

- ١٥٩ - قاعدة: - الشيء إذا ثبت مقدرا في الشرع لا يعتبر إلى تقدير آخر. ^(١) (ن)
- ١٦٠ - قاعدة: - الشيء يعتبر ما لم يعد على موضوعه بالإبطال والنقض. ^(٢) (كر)
- ١٦١ - قاعدة: - الشيء يعم كل موجود. ^(٣) (سير)
- ١٦٢ - قاعدة: - الشيء ينفسخ بما هو مثله. ^(٤) (سير)

ويقضي بفراغ الذمة - (رد المختار على الدر المختار: ١٩٠/٨ أدار الكتاب) الحاصل : الشهادة على النفي لا تقبل ولكن على النفي المتواتر تقبل -

(١) أما المنصوص على كيله أو وزنه، فلا إعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى، وقواه في «فتح القدير» من باب الربا، ولا خصوصية للربا، وإنما العرف غير معتبر في المنصوص عليه ---- وأما فيما لا نص فيه من الأموال الربوية يعتبر فيه العرف في كونه كيلياً أو وزنياً - (شرح الحموي على الأشباه : ٢٧٠/١) الحاصل إذا اعتاد الناس بيع المكيل موازنة وبالعكس فإنه لا يعتبر التقدير بعد ائتم في الأشياء الستة المنصوصة - (وانظر تأسيس النظر ص ٧٧)

(٢) من مسائله أن العبد المحجور إذا أجر نفسه مدة معلومة للعمل لم تصح دفعا للضرر عن المولي، ولو قضينا بفسادها بعد مضي المدة وتمام العمل كان إضرار المولى بتعطيل منافع عبده بغير بدل فكان دفع الضرر هنا في تصحيحها، إذ لو قضينا بفسادها لم يكن دفعا للضرر بل يكون تحقيقاً للضرر فيعود النظر ضرراً - (حاشية أصول الكرخي ضميمه مع أصول البزدوي ص ٣٧١) وكذا: الأمر المطلق عن الوقت كالزكوة وصدقة الفطر وهو على التراخي خلافاً للكركخي رحمه الله ودليلنا : لئلا يعود على موضوعه بالنقض يعني موضوع الأمر المطلق كان هو التيسير والتسهيل فلو كان محمولاً على الفور لعاد على موضوعه بالنقض ويكون مناقضاً للموضوع - (نور الأنوار ص ٥٢) عود الشيء على موضوعه بالنقض والإبطال: عبارة عن كون ما شرع لمنفعة العباد ضرراً لهم كالأمر بالإصطياذ في قوله تعالى «وإذا حللتم فاصطادوا» فإنه شرع لمنفعة العباد فيكون الأمر به للإباحة فلو كان الأمر به للوجوب لعاد الأمر على موضوعه بالنقض حيث يلزم الإثم والعقوبة بتركه - (التعريفات الفقهية ص ٣٩٢)

(٣) وإن كانوا قالوا : آمنونا على ما لنا من شيء، دخل جميع ذلك في كلامهم، لأن اسم الشيء يعم كل موجود - (شرح السير الكبير: ٢٢٨/١)

(٤) ولو أن امرأة قالت للقاضي : إني سمعت زوجي يقول : المسيح ابن الله، وقال الزوج : إنما قلت ذلك حكاية عمن يقول هذا، فإن أقر أنه لم يتكلم إلا بهذه الكلمة، بانت منه إمرأته، لأن ما في

﴿ باب الصاد ﴾

١٦٣ - قاعدة: - الصلح عن إقرار بيع. ^(١) (شن)

١٦٤ - قاعدة: - صورة المبيع إذا وجدت منعت وجود ما يندرك بالشبهات. ^(٢) (ن)



الضمير لا يصلح أن يكون ناسخاً لحكم ما تكلم به، فإن ما في ضميره دون ما تكلم به، والشيء لا ينسخه إلا ما هو مثله أو فوقه - (شرح السير الكبير : ٢٢٠/٥)

(١) يعني إذا وقع الصلح بمال عن إقرار يعتز بالبيع لوجود المعنى فيه وهو مبادلة المال بالمال بتراضي المصالحين فيترتب على ذلك ما يترتب على البيع من الخيار والشفعة في العقار وغيرهما - (شرح الحموي على الأشباه : ٣٢٨/٢) الصلح على ثلاثة أضرب، صلح مع إقرار و صلح مع سكوت وهو أن لا يقر المدعي عليه ولا ينكر و صلح مع إنكار وكل ذلك جائز لإطلاق قوله تعالى « والصلح خير » لقوله عليه الصلوة والسلام « كل صلح جائز فيما بين المسلمين إلا صلحاً حلّ حراماً أو حرم حلالاً - (المعجم الكبير للطبراني : ٢٢/١٧، الهداية : ٢٤٥/٣) والتفصيل في الفوائد البهية في شرح القواعد الفقهية

(٢) وإن كان (أي المسافر) في رمضان فعليه أن يصوم لزوال المرحص في وقت النية، ألا تری أنه لو كان مقيماً في أول اليوم ثم سافر لا يباح له الفطر ترجيحاً بجانب الإقامة فهذا أولى إلا أنه إذا أفطر في المسألتين لا تلزمه الكفارة لقيام شبهة المبيع - (الهداية : ٢٢٣/١) (وانظر القاعدة : ١١١ الحدود تدرك بالشبهات) ومنها أن من أبصر هلال رمضان وحده فرد القاضي شهادته فأفطر عامداً لا كفارة عليه عندنا، لأن صورة المبيع قد وجدت وإن لم يبيع وهو قضاء القاضي، وعند الإمام الشافعي تلزمه الكفارة --- ومنها إذا استاجر امرأة ليزني بها لا للخدمة فزني بها لا حد عليه عند أبي حنيفة رحمهم الله لأن صورة المبيع قد وجدت وهو العقد وإن لم يبيع وعند أبي يوسف ومحمد والإمام الشافعي رحمهم الله تجب الحد - (تأسيس النظر ص ٧٣)

﴿ باب الضاد ﴾

- ١٦٥ - قاعدة: - الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف. ^(١) (شن)
 ١٦٦ - قاعدة: - الضرر لا يزال بمثله. ^(٢) (شن)
 ١٦٧ - قاعدة: - الضرر لا يكون قديماً. ^(٣) (مج)
 ١٦٨ - قاعدة: - الضرر يدفع بقدر الإمكان. ^(٤) (مج)
 ١٦٩ - قاعدة: - الضرر يزال. ^(٥) (شن)

(١) فمن فروعها : الإجماع على قضاء الدين والنفقات الواجبات -- ومنها : حبس الأب لو امتنع عن الإنفاق على ولده، بخلاف الدين يعني لا يحبس الأب لدين ولده -- ومنها : لو ابتلعت الدجاجة للولوة ينظر إلى أكثرهما قيمة، فيضمن صاحب الأكثر قيمة الأقل -- وعلى هذا لو دخل فصيلٌ غيره في داره، فكيفيهما ولم يمكن إخراجهُ إلا بهدم الجدار - (شرح الحموي على الأشباه : ٢٥٨/١)

(٢) ومن فروعها : عدم إجبار الشريك على العمارة، وإنما يقال لمريدها، أنفق وأحبس العين إلى استيفاء قيمة البناء أو ما أنفقته - (شرح الحموي على الأشباه : ٢٥٤/١) وكذا إذا حدث في المبيع عيب عند المشتري ثم ظهر فيه عيب قديم كان عند البائع فليس للمشتري أن يردّه على بائعه بالعيب القديم، لأن الضرر لا يزال بمثله، بل له الرجوع بنقصان الثمن فقط - (شرح المجمل : ١/٣١)

(٣) فلو كان لدار مسيل ماء على الطريق العام ويحصل منه للمارين ضرر فاحش فلا يعتبر قدمه ويؤمر صاحبه برفعه - (شرح المجمل : ٢٢/١)

(٤) فلو ظهر في المبيع عيب قديم ثم طرأ عليه عيب آخر عند المشتري إمتنع رده على البائع بالعيب القديم والمشتري أن يرجع بنقصان الثمن فقط، لأن الضرر يدفع بقدر الإمكان -- وكذلك إذا استهلك الغاصب المال المغصوب أو هلك في يده بدون تعديه تعذر رده إلى صاحبه فيضمن الغاصب قيمته يوم الغصب إن كان قيمياً ويرد مثله إن كان مثلياً - (شرح المجمل : ٣٢/١)

(٥) ويتبنى على هذه القاعدة كثير من أبواب الفقه، فمن ذلك الرد بالعيب وجميع أنواع الخيارات والحرب بسائر أنواعه على المفتي به، والشفعة، فإنها للشريك لدفع ضرر القسمة، وللجار لدفع

- ١٧٠ - قاعدة: - الضرورات تبيح المحظورات. ^(١) (شن)
 ١٧١ - قاعدة: - الضرورات تقدر بقدرها. ^(٢) (شن)
 ١٧٢ - قاعدة: - الضمانات تجب إماماً أخذاً وبشرط وإلّا لم تجب. ^(٣) (شن، كر)
 ١٧٣ - قاعدة: - ضمان الفعل يتعدد بتعدد الفاعل وضمان الخلل لا. ^(٤) (شن)



ضرر الجار السوء إذ يجرأها تغلو الديار وترخص والقصاص والحدود والكفارات وضمان المتلفات والجبر على القسمة بشرطه، ونصب الأئمة والقضاة ودفع الصائل وقتال المشركين والبغاة - (كلها مشروعة لإزالة الضرر) (شرح الحموي على الأشباه : ٢٥٠/١)

(١) ومن ثم جاز أكل الميتة عند المخمصة، وإساعة اللقمة بالخمير يعني إذا غص بها، والتلفظ بكلمة الكفر للإكراه، وكذا إتلاف المال وأخذ المال الممتنع من أداء الدين بغير إذنه، ودفع الصائل ولو أدى إلى قتله - (شرح الحموي على الأشباه : ٢٥١/١)

(٢) ومن فروع المضطر لا يأكل من الميتة إلا قدر رسد الرمي، والطعام في دار الحرب يؤخذ على سبيل الحاجة، لأنه إنما أبيح للضرورة - قال في «الكثر» وينتفع فيها بعلف وطعام وحطب وسلاح ورهن بلا قسمة، وبعد الخروج منها، لا، وما فضل ردّ إلى الغنيمة - (شرح الحموي على الأشباه : ٢٥٣/١)

(٣) أي الضمانات لا تجب في الذمة إلا بأحد الأمرين إماماً أخذاً وهو الغصب وقبض الرهن وإلتقاط من غير إظهار ونحوها، وإماماً بشرط وهو قبول العقد كالشراء والاستيجار والكفالة ونحوها - وإذا عدما لم تجب - (حاشية أصول الكرخي ضميمه مع أصول البزدوي ص ٣٧٠)

(٤) فلو اشترك المحرمان في قتل صيد تعدد الجزاء ولو حلالاً في قتل صيد الحرام لا، كضمان حقوق العباد --- ولو جامع مراراً فعليه لكل مرة دم إلا أن يكون في مجلس واحد فيكفيه دم واحد - (شرح الحموي على الأشباه : ٤٧١/١)

﴿ باب الضاد ﴾

١٧٤ - قاعدة: - الظاهر يدفع الإستحقاق ولا يوجب الإستحقاق. ^(١) (كر)

(١) من مسائله أن من كان في يده دارفحاء رجل يدعيها فظاهر يده يدفع استحقاق المدعي حتى لا يقضي له إلا بالبينة، ولو بيعت دارٌ لجنب هذه الدار فأراد أخذ الدار المبيعة بالشفعة بسبب الجوار لهذه الدار فأنكر المدعي عليه أن تكون هذه الدار التي في يده مملوكة له فإنه بظاهر يده لا يستحق الشفعة ما لم يثبت أن هذه الدار ملكة - (حاشية اصول الكرخي ضميمه مع اصول البزدوي ص ٣٦٧)

﴿ باب العين ﴾

- ١٧٥ - قاعدة: - العادة تجعل حكماً إذا لم يوجد التصريح بخلافه. ^(١) (سير)
 ١٧٦ - قاعدة: - العادة محكمة. ^(٢) (شن)
 ١٧٧ - قاعدة: - العادة معتبرة في تقييد مطلق الكلام. ^(٣) (سير)
 ١٧٨ - قاعدة: - العارض إذا ارتفع مع بقاء حكم الأصل جعل كأن لم يكن. ^(٤) (ن)

- (١) من فارق المنعة عند الاستئمان فإنه يكون أمناً عادة، والعادة تجعل حكماً إذا لم يوجد التصريح بخلافه، فأما عند وجود التصريح بخلافه يسقط إعتباره - كمقدم المائدة بين يدي إنسان إذا قال: لا تأكل - (شرح السير الكبير - ج ١ / ٢٠٨) -
- (٢) فمافرع على هذه القاعدة: حد المائ الجاري، الأصح أنه مايعده الناس جارياً، ومنها: وقوع البعر الكثير في البئر، الأصح أن الكثير ما يستكثره الناظر - ومنها: حد الماء الكثير الملحق بالجاري، الأصح تفويضه إلى رأي المبتلي به، لا التقدير بشيء من العشر في العشر ونحوه - (شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٢٦٩)
- (٣) فلو استأجر حجرة في دار إجارة مطلقة لم يقيد بها بنوع من الأنواع كان له يسكنها ويضع فيها امتعته وليس له استعمالها بما يخالف العادة كأن يشتغل فيها بصناعة الحدادة ونحوها - وكذا ليس للوكيل بالبيع ولو كانت وكالته مطلقة أن يبيع نسيئة إلى أجل بعيد غير مألوف بين الناس - (شرح المحله ج ١ / ٣٨) - لأن مطلق الكلام يتقيد بالعرف والعادة — وكذا لو حلف لا يأكل لحمًا فهو محمول على اللحم المتعارف وإن كان الكلام مطلقاً -
- فائدة: — العادة عبارة عما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المقبولة عند الطباع السليمة — وهي أنواع ثلاثة: العرفية العامة كوضع القدم، والعرفية الخاصة كإصطلاح كل طائفة مخصوصة كالرفع للنحاة، والعرفية الشرعية كالصلوة والزكاة والحج تركت معانيها اللغوية بمعانيها الشرعية — (شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٢٦٨) (والتفصيل في الفوائد البهية) -
- (٤) بخلاف ما إذا هلك بعض النصاب ثم استفاد ما يكمل به لأن ما بقي من النصاب ما حال عليه الحول، فلم ينقطع حكم الحول وكذا لو استبدل مال التجارة بمال التجارة وهي العروض قبل تمام

١٧٩ - قاعدة: - العارض قبل حصول المقصود بالشيء كالمقترن بأصل السبب.^(١)

(سير)

١٨٠ - قاعدة: - العام قطعي كالحاص يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً.^(٢) (ر)

١٨١ - قاعدة: - العام كالنص في إثبات الحكم في كل ما يتناوله.^(٣) (سير)

١٨٢ - قاعدة: - عبارة الرسول كعبارة المرسل.^(٤) (سير)

الحول لا يطل حكم الحول سواء استبدل بمنسها أو بخلاف جنسها بلا خلاف لأن وجوب

الزكاة في أموال التجارة يتعلق بمعنى المال وهو المالية والقيمة فكان الحول منعقداً على المعنى، وأنه

قائم لم يغت بالاستبدال - (بدائع الصنائع - ج ٢ / ٩٨ - وانظر تأسيس النظر ص ٧٤)

(١) ولو قال الأمير: من قتل قتيلاً فله سبله، ثم لحقهم مدد من المسلمين، فقتل رجل من المسلمين

منهم قتيلاً كان له سبله --- إلى قوله --- لو كان جاء مع المدد أمير آخر وعزل الأمير الأول

بطل التنفيل فيما يستقبلون، لأن صحة تنفيله بإعتبار ولايته، وقد زالت ولايته بالعزل، والعارض

قبل حصول المقصود بالشيء كالمقترن بأصل السبب - (شرح السير الكبير - ج ٢ / ١٨٢ -) -

وكذا ينقضه رؤية الماء إذا قدر على استعماله - (الهدايه ج ١ / ٥٢) - وكذا إن كانت أئمة

فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انتقض ماضي من عدتها وعليها أن تستأنف العدة بالحيض -

(الهدايه ج ٢ / ٤٢٤) - لأن العارض الخ -

(٢) حتى يجوز نسخ الخاص بالعام لأنه يشترط في النسخ أن يكون مساوياً للمنسوخ أو خيراً منه

كحديث العرنين نسخ بقوله عليه السلام « استترهو عن البول الخ » وحديث العرنين خاص

ببول الإبل يدل على طهارته وحله - وقول عليه السلام « استترهو عن البول » عام لمأكل

اللحم وغيره وقد نسخ الخاص بالعام - (نور الانوار ص ٧٢) - لكن إذا لحقه خصوص

معلوم أو مجهول لا يبق قطعاً لكنه لا يسقط إلا محتاج به - (نور الانوار ص ٧٤) -

(٣) كقوله تعالى « وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا » فإن لفظ « دابة » عام يتناول جمعا

من الأفراد الداخلة تحته --- وامثلته في كتب الأصول كثيرة -

(٤) فإذا أرسل أمير العسكر رسولا إلى أمير حصن في حاجة له - فذهب الرسول وهو مسلم فلما

بلغ الرسالة قال: إنه أرسل على لساني إليك الأمان لك ولأهل مملكتك، فافتح الباب، وأتاه

بكتاب إنفتح على لسان الأمير، أوقال ذلك قولاً، وحضر المقاتلة ناس من السلمين - فلما فتح

الباب دخل المسلمون وجعلوا يسبون - فقال أمير الحصن: إن رسولكم أخبرنا أن أميركم

أمننا، وشهد أولئك المسلمون على مقاتلتهم، فالقوم آمنون، يرد عليهم ما أخذ منهم، لأن عبارة

- ١٨٣ - قاعدة: - العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني. ^(١) (مج)
 ١٨٤ - قاعدة: - العبرة للغالب الشائع لا للنادر. ^(٢) (مج)
 ١٨٥ - قاعدة: - العرف غير معتبر في المنصوص عليه. ^(٣) (شن)
 ١٨٦ - قاعدة: - العرف يسقط إعتباراً عند وجود التسمية بخلافه. ^(٤) (سير)

الرسول كعبارة المرسل فكان أمير العسكراتهم - فإن قيل : عبارة الرسول كعبارة المرسل فيما جعله رسولاً فيه، فأما فيما افتعله فلا - قلنا : هذا التمييز غير معتبر في حق المبعوث إليه - لأن لا طريق له إلى ذلك - (شرح السير الكبير ج ٢ / ٤٣) -

(١) أي أن العقود مبنية على الأغراض والمقاصد لا على الألفاظ، كالبيع والإجارة والحوالة تعتبر فيها المقاصد والمعاني ولا عبرة للألفاظ - ولهذا لو قال وهبتك هذه الدار بثوبك هذا كان بيعاً بالإجماع إذا العبرة للمعاني لا للألفاظ - وكذا الكفالة المشروطة فيها براءة ذمة المديون حوالة والحوالة بشرط عدم براءة ذمة المديون كفالة - (شرح المجلة ج ١ / ١٩) -

(٢) ولهذا قدر الفقهاء سن البلوغ بالسنة الخامسة عشر لأنها السن الذي يبلغ الأولاد غالباً فمن خرج منهم عن هذه القاعدة كان نادراً لا يعتد به - ولهذا أيضاً قدروا مدة الحضانة بسبع سنين للصغير وتسع سنين للصغيرة، لأنهم صرحوا بترك الغلام عند أمه حتى يستغني عنها بأن يأكل ويشرب ويستنجي وحده وبترك الصغيرة عند أمها حتى تصير مشتهاة وحيث أن ذلك يتفاوت بالنظر إلى الأولاد والزمان والمكان فقد عينوا مدة هي الأصح في الغالب وهي سبع سنين للصغير وتسع للصغيرة كما تقدم وبه يفتي كما في مجمع الأنهر وغيره - (شرح المجلة ج ١ / ٣٧)

(٣) ومنها: تناول الثمار الساقطة وفي إجارة الظئر (يعتبر فيهما العرف) وفيما لا نص فيه من الأموال الربوية - يعتبر فيه العرف في كونه كيلياً أو وزنياً - وأما المنصوص على كيله أو وزنه فلا إعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى، وقواه في «فتح القدير» من باب الربا، ولا خصوصية للربا، وإنما العرف غير معتبر في المنصوص عليه - (شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٢٦٩) -

(٤) فإذا وادع المسلمون المشركين على أن يودوا إلى المسلمين مائة رأس في كل سنة --- إلى قوله --- فهي رءوس الأوساط من رقيق أولئك الحربيين ليس عليهم أن يعطوا الرءوس من غير رقيقهم لأن مطلق التسمية ينصرف إلى ما هو المعروف بالعرف، والعرف الظاهر أنهم إنما يلتزمون تسليم الرءوس من رقيقهم إلا أن يسمى المسلمون شيئاً آخر معروفاً، فإن العرف يسقط إعتباره عند وجود التسمية بخلافه - (شرح السير الكبير ج ٥ / ٢٥، ٢٦) -

- ١٨٧ - قاعدة: - عند إجتماع الحقوق يبدأ بالأهم. ^(١) (سير)
- ١٨٨ - قاعدة: - عند التعريف بالإشارة يسقط إعتبار النسبة. ^(٢) (سير)
- ١٨٩ - قاعدة: - عند تحقق المعارضة وإنعدام الترجيح يجب الأخذ بالإحتياط. ^(٣) (سير)
- ١٩٠ - قاعدة: - عند تعذر رد العين رد القيمة كرد العين. ^(٤) (سير)
- ١٩١ - قاعدة: - العفو إنما يسقط ما كان مستحقا للعافي خاصة. ^(١) (سير)

(١) وعلى هذا لا يقدم أحد في التزاحم على الحقوق إلا بمرجح - ومنه السبق كالإزدحام في الدعوي والإفتاء والدرس، فإن استووا في المحيء أقرع بينهم - (شرح الحموي على الأشباه ج ٣ / ١٦٥)

وفيه أيضا : وإنما الكلام في حقوق العباد، فإن وَفَتْ التركة بالكل فلا كلام، وإلا قدم المتعلق بالعين كالرهن على ما تعلق بالذمة، وإذا أوصي بحقوق الله تعالى قدمت الفرائض وإن أخرجها كالحج والزكاة والكفارات، وإن تساوت في القوة يبدأ بما بدأ به - (شرح الحموي على الأشباه ج ٣ / ١٥٩/)

(٢) قاله الأمير : من أصاب هذه الجبة الخنز فهي له، فأصاها إنسان، فإذا هي مبطنة بفنك أو سمور فالكل للمصيب هاهنا، لأنه بني الإ استحقاق هنا على اليقين بالإشارة دون الإسم والنسبة، فكل واحد منهما للتعريف، إلا أن التعريف بالإشارة يسقط إعتبار النسبة، لأن الإشارة أبلغ - (شرح السير الكبير ج ٢ / ٢١٦) - (والتفصيل في الفوائد البهية)

(٣) وإن أشكل حالة أي الحربي وليس فيه أمر يستدل به على أنه مستأنم ولا ما يستدل به على أنه غير مستأنم - ولم يقع في القلوب ترجيح أحد الجانبين من حاله، فإنه ينبغي للأمير أن يأخذه فيخرجه إلى دار الإسلام ويجعله ذمة لأن عند تحقق المعارضة وإنعدام الترجيح يجب الأخذ بالإحتياط - ومن الإحتياط أن لا يقتله ولا يجعله فيئالإحتمال أنه جاء مستأنمًا - (شرح السير الكبير ج ١ / ٢٠٧)

(٤) فإن قال المشركون للمسلمين إنا قد أسأنا في قتل رهنكم، فنحن نفرم لكم ديارهم، فلا بأس بأن يقبل الإمام ذلك منهم، لأنه وقع البأس عن رد الرهن، ورد القيمة عند تعذر رد العين كرد العين وقيمة النفس الدية - (شرح السير الكبير ج ٥ / ٤٩) - وفي الهداية كتاب الغصب - ومن غصب شيئاً له مثل كالمكيل والموزون فهلك في يده فعليه مثله --- فإن لم يقدر على مثله فعليه قيمته الخ - (الهداية ج ٣ / ٣٧٢)

- ١٩٢ - قاعدة: - العوض حكمه حكم المعوض. ^(٢) (سير)
- ١٩٣ - قاعدة: - العوض يجب رده إذا لم يسلم المعوض. ^(٣) (سير)



-
- (١) والعفو في قتل المحاربين غير مؤثر، لأن العفو إنما يسقط ما كان مستحقاً للعافي خاصة - (شرح السير الكبير ج ٥ / ٥١)
- (٢) قال في الهدايه « كتاب الأضحية » ويتصدق بجلدها لأنه : « منها أو يعمل منه آلة تستعمل في البيت كالنطع والجراب والفربال ونحوها لأن الانتفاع به غير مرم ولا بأس بأن يشتري به ما ينتفع به في البيت بعينه مع بقاءه استحساناً وذلك مثل ما ذكرنا لأن البذل حكم المبدل - (الهدايه ج ٤ / ٤٥٠)
- (٣) كالربا ومهر البغي وحلوان الكاهن والرشوة وأجرة الناحية والزامر - (شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٣٩١) وفي رد المختار: الرشوة لا تملك بالقبض فله الرجوع بها، وذكر في « المحتنى » بعد هذا : ولو دفع الرشوة بغير طلب المرتشي فليس له أن يرجع قضائاً ، ويجب على المرتشي ردها - (رد المختار على الدر المختار (دار الكتاب) ج ٩ / ٥٢٠)

﴿ باب الفين ﴾

١٩٤ - قاعدة: - غالب الرأي يجوز تحكيمه فيما لا يمكن معرفة حقيقته. ^(١) (سير)

١٩٥ - قاعدة: - الغرْمُ بالغنم. ^(٢) (مج)

١٩٦ - قاعدة: - الغصب ليس بموجب للملك بنفسه. ^(٣) (سير)



(١) وكذلك لو كان معه السلاح إلا أنه ليس عليه هيئة رجل يريد القتال (ونادى بالأمان فهو آمن)

وإن كان أقبل سألًا سيفه ماذًا رمحًا نحو المسلمين، فلما كان في موضع لا يكون ممتنعًا منهم نادى الأمان فهو فيء، لأن الظاهر من حاله أنه أقبل مقاتلاً، والحاصل أن البناء على الظاهر فيما يتعذر الوقوف على حقيقته جائز وغالب الرأي يجوز تحكيمه فيما لا يمكن معرفة حقيقته، وإن كان يرجع إلى إباحة الدم - (شرح السير الكبير ج ١ / ٢٠٦) - وكذا إن اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرته من يسأله عنها اجتهد وصلي كذا في الهداية (الفتاوى الهندية ج ١ / ٦٤) -

(٢) يعني أن من ينال نفع شيء يتحمل ضرره — فبنائاً على ذلك إذا وهن الخاطئ المشترك وأراد أحد الشريكين نقضه وأبي الآخر فإنه يجبر على نقضه بالإشتراك — ومن هذا القبيل لو خيف الفرق واتفقوا على إلقاء بعض الأمتعة من السفينة فألقوها فالغرم على عدد الرء وس لأنها لحفظ الأنفس - (شرح المجله ج ١ / ٥٨) -

(٣) انظر شرح السير الكبير ج ٥ / ٣٨ — نعم إذا أتلغ المغصوب وضمن يملك بعد الضمان من وقت الغصب — وفي الهداية - ومن غصب شاة فضحي بها ضمن قيمتها وجاز عسن أضحيتها لأنه ملكها بسابق الغصب بخلاف ما لو أودع شاة فضحي بها لأنه يضمه بالذبح فلم يثبت الملك له إلا بعد الذبح - (الهداية ج ٤ / ٤٥٢) -

﴿ باب الفاء ﴾

- ١٩٧- قاعدة:- الفداء يكون بمقابلة الاصل. ^(١) (سير)
 ١٩٨- قاعدة:- الفرائض أفضل من النفل. ^(٢) (شن)
 ١٩٩- قاعدة:- فرض العين لا يترك بالنافلة أو بما هو من فروض الكفاية. ^(٣) (سير)
 ٢٠٠- قاعدة:- فساد السبب شرعا لا يمنع ثبوت الملك بعد تمامه. ^(٤) (سير)
 ٢٠١- قاعدة:- فعل القاضي حكم كأمر القاضي. ^(٥) (شن)

- (١) ولو غلب المشركون على دارهم ثم وقعت في سهم رجل من المسلمين (أي بعد غلبة المسلمين عليهم) فهدم بعض بنائها، ثم حضر صاحبها الذي كانت له، فأراد أخذها، فإنه يأخذها ويأخذ البعض إن كان قائما بعينه بقيمتها يوم وقعت في سهمه، لأن البعض كان مملوكا له كالأصل - --- ولا يسقط عنه شيء من القيمة يهدم من وقعت في سهمه، لأن ما يعطيه من القيمة فداء للملكه والفداء يكون بمقابلة الأصل فلا يسقط منه شيء بنقصان يتمكن فيه بفعل مكتسب أو لا بفعل مكتسب - (شرح السير الكبير ج ٥ / ١٨٣) -
- (٢) إلّا في مسائل: الأولى : إبراء المعسر مندوب، أفضل من إنظاره الواجب - الثانية : الإبتداء بالسلام سنة، أفضل من رده الواجب - - الثالثة : الوضوء قبل الوقت مندوب، أفضل من الوضوء بعد الوقت وهو الفرض - (شرح الحدوي على الأشباه ج ١ / ٣٩٠)
- (٣) إذا دخل عسكر من المسلمين أرض الحرب، فأخبروا أن المشركين قد أتوا بعض أرض المسلمين أو بعض ثغورهم، فإن خاف أهل العسكر على أهل الثغر ألا يطبقوا العدو الذي أتاهم فالواجب عليهم أن ينفروا إليهم ويدعوا غزورهم، لأنهم إذا خافوا على أهل الثغر، فإنه يفرض على كل مسلم أن ينفر إليهم وينصرهم ودخولهم دار الحرب للعدو نافلة لهم أو من فروض الكفاية، وفرض العين لا يترك بالنافلة، أو بما هو من فروض الكفاية - (شرح السير الكبير ج ٥ / ٣٥٣)
- (٤) وإذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بأمر البائع وفي العقد عوضان كل واحد منهما مال ملك المبيع ولزمته قيمته --- ولكل واحد من المتعاقدين فسخه رفعاً للفساد --- فإن باعه المشتري نفذ بيعه لأنه ملكه - (الهداية ج ٣ / ١٠٣) - وانظر شرح السير الكبير ج ٤ / ٥ -
- (٥) فليس له أن يزوج اليتيمة التي لا ولي لها من نفسه ولا من ابنه ولا ممن لا تقبل شهادته له - (شرح

٢٠٢ - قاعدة: - الفعل متى كان مباحا لا يصير ذلك سببا موجبا للدية والكفارة.^(١)

(سير)

٢٠٣ - قاعدة: - في إطلاق الإسم اعتبار العرف.^(٢) (سير)

٢٠٤ - قاعدة: - في كل موضع يملك المدفوعُ إليه المال المدفوع إليه مقابلا بملك

ماله فإن المأمور يرجع بلا شرط وإلا فلا.^(٣) (شن)

٢٠٥ - قاعدة: - فيما يستدام الإستدامة كالإلشاي.^(٤) (سير)

الحموي على الأشباه ج ٢/ ٢٣٧) — وأمر القاضي بحكم أيضا : كقوله : سلم الحدود إلى المدعى، وكذا الأمر بدفع الدين، والأمر بحبسه — ولكن المسألة الواحدة مستثناة من هذه — وقف، على الفقهاء - فاحتاج بعض قرابة الواقف، فأمر القاضي بأن يصرف شيء من الوقف إليه كان بمنزلة الفتوى، حتى لو أراد أن يصرفه إلى فقير آخر صحح - كما في «العمادية والبازية» (شرح الحموي على الأشباه ج ٢ / ٢٣٦)

(١) وفي «الهداية» ومن دخل عليه غيره ليلا وأخرج السرقة فأتبعه (المسروق عنه) وقتله فلا شيء عليه لقوله عليه السلام «قاتل دون مالك» ولأنه يُباح له القتل دفعا في الإبتداء فكذا استردادا في الإنتهاء- (الهداية ج ٤ / ٥٦٨)

وفيه أيضا: ومن كان مريضا في رمضان فخاف إن صام إزداد مرضه أفطر وقضي (ولا كفارة عليه) وإن كان مسافرا لا يستتبر بالصوم فصومه أفضل وإن أفطر جاز (ولا كفارة عليه). (الهداية ج ١ / ٢٢١)

(٢) والحاصل أنه يعتبر في كل موضع عرف أهل ذلك الموضع فيما يطلقون عليه من الإسم، أصله ما وروى أن رجلا سأل ابن عمر رضي الله عنهما — قال: إن صاحبنا لنا أوجب بدنة أفتجزئه البقرة ؟ فقال: مم صاحبكم ؟ فقال: من بني رباح، فقال: ومتى أفتنت بنو رباح البقرة ؟ إنما وهم صاحبكم الأبل - (شرح السير الكبير ج ٥ / ٧٧)

(٣) فالمشتري أو الغاصب إذا أمر رجلا بأن يدفع الثمن أو بدل الغصب إلى البائع أو المالك فالمأمور يرجع بلا شرط لأن المدفوع اليه يملك المال المدفوع اليه بمقابلة ماله هو المبيع أو المغصوب — وفي شرح الحموي لا يخفى أن ملك المال المدفوع ظاهر في مسألة الأمر بقضاء الدين عنه بخلاف مسألة الأمر بالإنفاق عليه إذ لا يملك الأمر المدفوع إليه في مقابلة ماله لأنه لا شيء له على المنفق كما تري - (شرح الحموي على الأشباه ج ٢ / ١٦٣)

(٤) إذا أحرق المشركون سفينة من سفائن المسلمين فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى من في السفينة بالخيار إن شاء صبر على النار حتى يحترق، وإن شاء ألقي نفسه في الماء حتى

﴿ باب القاف ﴾

- ٢٠٦ - قاعدة:- القاضي إذا قضي في مجتهد فيه نفذ قضاءه^(١). (سير، شن)
- ٢٠٧ - قاعدة:- القاضي لا يملك أن يقضي لنفسه^(٢). (سير)
- ٢٠٨ - قاعدة:- القدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف تسقط إعتبار الخلف^(٣). (سير)

- يفرق، لأنه على يقين من هلاكه في الوجهين --- والإستدامة فيما يستدام كالإنشاء - وفي قول محمد رحمه الله تعالى تفصيل - (أنظر شرح السير الكبير ج ٤ / ٢٤٨)
- (١) ولو أن إماماً نفل من الغنيمة بعد الإصابة قبل القسمة بعض من كان له جزء أو عناء على وجه الإجتهد والنظر منه، ثم رفع إلى وال آخر لا يرى التنفيل بعد الإصابة فإنه يمضي ما صنع ولا يرد، لأنه أمضي تنفيلاً مجتهداً فيه، وقضاء القاضي في المجتهدات نافذ، بمنزلة ما لو قضي على الغائب بالبينة، فإنه ينفذ قضاؤه لكونه مجتهداً فيه - (شرح السير الكبير ج ٢ / ١٣٨) وفي الأشباه: إلا في مسائل نص أصحابنا فيها على عدم النفاذ - فليراجع (شرح الحموي ج ٢ / ٢٢٧) - وفيه أيضاً قال الحموي: المراد بالقاضي المجتهد، إذ المقلد لا يقضي إلا بالراجع من مذهبه حتى لو قضي بغيره لا ينفذ قضاءه كما صرح به المتأخرون - (شرح الحموي على الأشباه ج ٢ / ٢٢٧)
- (٢) أن يكون (القضاء) لله سبحانه وتعالى خالصاً، لأن القضاء عبادة، والعبادة: إخلاص العمل بكليته لله عز وجل فلا يجوز قضاؤه لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له، لأن القضاء له قضاء لنفسه من وجه فلم يخلص لله سبحانه وتعالى - وكذا إذا قضي في حادثة برشوة لا ينفذ قضاؤه في تلك الحادثة، وإن قضي بالحق الثابت عند الله جلّ وعلا من حكم الحادثة، لأنه إذا أخذ على القضاء رشوة فقد قضي لنفسه لا لله عز اسمه فلم يصح - (بدائع الصنائع ج ٥ / ٤٤٨)
- (٣) وإن كانت آئسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم إنتقض ماضي من عدتها وعليها أن تستأنف العدة بالحيض - (الهداية ج ٢ / ٤٢٤) لأنها قدرت على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف - وفي البدائع، فإن وحده قبل الشروع في الصلوة إنتقض تيممه عند عامة العلماء --- لأن التيمم خلف عن الوضوء ولا يجوز المصير إلى الخلف مع وجود الاصل كما في سائر الأخلاف

- ٢٠٩ - قاعدة:- قد يثبت الشيء تبعا وحكما وإن كان قد يبطل قصداً. ^(١) (كر)
- ٢١٠ - قاعدة:- قد يثبت الفرع مع عدم ثبوت الأصل. ^(٢) (شن)
- ٢١١ - قاعدة:- القديم يترك على قدمه. ^(٣) (مج)
- ٢١٢ - قاعدة:- القضاء يقتصر على المقتضي عليه ولا يتعدي إلى غيره. ^(٤) (شن)
- ٢١٣ - قاعدة:- القضاء بالنكول كالقضاء بشهادة الزور. ^(٥) (در)

مع أصولها — وكذا إذا وجدته في إنشاء الصلوة يفسد الصلوة، لأنه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل وذلك يبطل حكم البدل، كالمعتدة بالأشهر إذا حاضت - (أنظر البدائع الصنائع ج ١ / از ص ١٨٧)

(١) ولو باع عبداً دخل أطرافه في المبيع تبعا — وكذا هواء الدار في بيع الدار — وكذا الشرب في بيع الأرض ولو باع الأطراف قصداً والهواء والشرب لم يصح — ونظائرها كثيرة - (حاشية اصول الكرخي ضميمه مع اصول البزدوي ص ٣٧١)

و في الأشباه « لو شري كبرعينا، وأمر المشتري البائع بقبضه للمشتري لم يصح، ولو دفع إليه غرارة وأمره أن يكيله فيها صح، إذ البائع لا يصلح وكيلاً عن المشتري في القبض قصداً، ويصلح ضمناً وحكما لأجل الغرارة — أنظر (شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٣٢٧)

(٢) ومن فروعه لو قال: لزيد على عمرو الف، وأنا ضامن به، فأنكر عمرو لزوم الكفيل، إذا ادعاهما زيد دون الأصيل كما في الخانية - (شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٣٢٥)

(٣) العبرة للقدم في حق المرور وحق المجري وحق المسيل يعني تترك هذه الأشياء وتبقى على حالها القديم الذي كانت عليه لأن القديم يبقى على حاله ولا يتغير، إلا أن يقوم الدليل على خلافه — أما القديم المخالف للشرع الشريف فلا إعتبار له --- بل يزال إذا كان فيه ضرر فاحش — (شرح المجله ج ١ / ٦٧١)

(٤) إلا في خمسة - ففي أربعة يتعدي إلى كافة الناس، فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده في [١] الحرية الأصلية [٢] والنسب [٣] وولاء العتاقة [٤] والنكاح كذا في «الفتاوى الصغرى» وفي واحدة يتعدي إلى من تلقي المقتضي عليه الملك منه — فلو استحق المبيع من المشتري بالبيعة والقضاء كان قضاءً عليه وعلى من تلقي الملك منه، فلو برهن البائع بعده على الملك لم تقبل - (شرح الحموي على الأشباه ج ٢ / ١٧٨)

(٥) يعني ينفذ ظاهراً وباطناً في العقود والفسوخ — وفي القنية « إدعى عليه جارية أنه اشتراها بكذا فأنكر فحلف فنكل فقضى عليه بالنكول تحمل الجارية للمدعي ديانة وقضائاً كما في شهادة الزور

- ٢١٤- قاعدة:- القلب حكم فيما ليس فيه دليل ظاهر. ^(١) (سير)
 ٢١٥- قاعدة:- القول قول الأمين مع اليمين من غير بينة. ^(٢) (كر)
 ٢١٦- قاعدة:- القول من يتمسك بالأصل. ^(٣) (سير)
 ٢١٧- قاعدة:- قول المتهم ليس بحجة. ^(٤) (سير)
 ٢١٨- قاعدة:- قول المناقص لا يعتبر. ^(٥) (سير)

فعلى هذا: القضاء بالنكول كالقضاء بشهادة الزور - (رد المحتار على الدر المختار ج ٤ / ٣٣٣- نعمانيه)

- (١) وإن كان أكبر الرأي منهم أن أولئك المسلمين لا يتصرونهم فالواجب عليهم أن يرجعوا عن غزوهم لما قلنا، وإنما يعمل بأكبر الرأي هاهنا، لأن القلب حكم فيما ليس فيه دليل ظاهر يوجب العمل بالظاهر- (شرح السير الكبير ج ٥ / ٣٥٤) - وكذا ان إشتبهت عليه القبلة وليس بحضرته من يسأله عنها إجتهد وصلّى، كذا في الهداية - (الفتاوى الهندية ج ١ / ٦٤)
- (٢) من مسأله : أن المودع مع المودع إذا اختلفا فقال المودع : هلك أو قال : رددتها اليك وقال المالك : بل استهلكها فالقول قول المودع، لأن المالك يدعي على الأمين أمراً عارضاً وهو التعدي والمودع مستصحب لحال الأمانة فكان متمسكاً بالأصل فكان القول قوله لكن مع اليمين لأن التهمة قائمة فيستحلف دفعا للتهمة - (بدائع الصنائع ج ٥ / ٣١٤) -
- (٣) فإن قدم مواليتهم فرغموا أنهم أذنوا لهم في الخروج إلى دار الإسلام للتجارة، فالقول قول المولى - -- لأن المولى يتمسكون بما هو الأصل، والأصل أن العبد غير مراغم لمواليه (حتى يعلم بحجة أنه مراغم) والقول قول من يتمسك بالأصل - (شرح السير الكبير ج ١ / ٢٣٩)
- (٤) ولو وجد المسلمون حريياً في دار الإسلام فقال : دخلت بأمان، لم يصدق، لأنه صار مأخوذاً مقهوراً لمنعة الدار، فهو متهم فيما يدعي من الأمان، وقول المتهم لا يكون حجة - (شرح السير الكبير ج ١ / ٢٠٨)
- وعلى هذا: لا تقبل شهادة الوالد لولده وولد ولده ولا شهادة الولد لأبويه ولأجداده --- إلى قوله فتكون شهادة لنفسه من وجه أو تتمكن فيه التهمة - (الهداية ج ٣ / ١٦١)
- (٥) ولو قال (المودع) : إنما قد ضاعت ثم قال بعد ذلك: بل كنت رددتها إليك لكسي أو همت لم يصدق وهو ضامن لأنه نفى الرد بدعوي الهلاك ونفى الهلاك بدعوي الرد فصار نافيًا ما أثبتته مثبتًا مانقاه، وهذا تناقض فلا تسمع منه دعوي الضياع والرد، لأن المناقص لا قول له، ولأنه لما ادعى دعوتين وأكذب نفسه في كل واحدة منهما فقد ذهبت أمانته فلا يقبل قوله- (بدائع

﴿ باب الكاف ﴾

- ٢١٩ - قاعدة: - الكتاب كالخطاب. ^(١) (سير)
 ٢٢٠ - قاعدة: - الكتاب محتمل والخط يشبه الخط. ^(٢) (شن)
 ٢٢١ - قاعدة: - كتاب القاضي إلى القاضي حجة في الأحكام. ^(٣) (سير)
 ٢٢٢ - قاعدة: - الكتاب ممن نأي كالخطاب ممن دني. ^(٤) (سير)
 ٢٢٣ - قاعدة: - الكسب يملك بملك الأصل. ^(١) (سير)

الصنائع ج ٥ / ٣١٤

- (١) فيصح البيع والشراء والنكاح والطلاق وغيرها من العقود والفسوخ بالكتابة من غير تلفظ، وذلك إذا ثبت أنه كتابه بإقراره أو بالبينة، وعند عدم الثبوت لا يقضي به، لأن الكتاب محتمل والخط يشبه الخط - انظر (شرح الحموي على الأشباه ج ٣ / ١٢٠) - الكتاب كالخطاب بثلاثة شرائط المذكورة في الفوائد البهية في شرح القواعد الفقهية - فليراجع له -
- (٢) فلا يعتمد عليه عند عدم الثبوت أو الإنكار وبعده يعمل به - كذا في الأشباه - لا يعتمد على الخط ولا يعمل به، فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضيين، لأن القاضي لا يقضي إلا بالحجة، وهي البينة أو الإقرار أو النكول، كما في وقف «الخانية» (شرح الحموي على الأشباه ج ٢ / ١٦٨)
- (٣) أما فيما بندراً بالشبهات لا يجعل حجة، وفيما يثبت مع الشبهات في القياس لا يكون حجة أيضاً، وإنما جعل حجة فيما يثبت مع الشبهات استحساناً، لتحقيق الحاجة فيه بشرائط يقع به الأمن عن الإفتعال ظاهراً، وهو الختم وشهادة الشهود عليه وعلى مافيه - (شرح السير الكبير ج ٢ / ٤٢) والتفصيل في فتح القدير ج ٥ / ٤٧٧ - (المطبعة الكبرى الأميرية) -
- (٤) ويكره للمسلم أن يتزوج في دار الحرب كناية منهم ---- إلى قوله ---- وإن كانوا أسروا مكاتباً أو مدبرة أو أم ولد ثم زوجها من هذا المسلم لم يجوز ذلك، لأنهم لم يملكوها بالإحراز، ولا نكاح إلا بولي، وولي المكاتب مولاه، فإذا أذن لها مولاه في الزواج بكتاب كتبه من دار الإسلام فلا بأس بأن يتزوجها، لأنها باقية على ملكه، والكتاب ممن نأي كالخطاب ممن دني - (شرح السير الكبير ج ٥ / ١٠١)

- ٢٢٤- قاعدة:- كسر عظم الميت ككسر عظم الحي.^(٢) (سير)
- ٢٢٥- قاعدة:- كل شفع من النفل صلوة.^(٣) (در)
- ٢٢٦- قاعدة:- كل صلاة أديت بکراهة التحريم وجبت إعادته.^(٤) (در)
- ٢٢٧- قاعدة:- كل صلتين لا يجوز بناء إحداهما على الأخرى في حق المنفرد لا يجوز بناء إحداهما على الأخرى في حق إمامه.^(٥) (ن)

(١) فإن كان العبد مدبراً، والمسألة بحالها في الوجهين، إن جاء مراغماً أو بأمان، فهو وماله الذي اكتسبه كله مردود على الماسور منه، لأنه لم يخرج من ملكه بإحراز المشركين، وإنما اكتسب المال وهو مملوك له، والكسب يملك بملك الأصل، فلهذا قلنا : بأن ذلك كله مردود على مولاه بغير شيء - (شرح السير الكبير ج ٤ / ٣٣٦)

(٢) إلا ان يكون عظم الإنسان أو عظم خنزير فإنه يكره التداوي به، لأنه الخنزير نجس العين، فعظمه نجس كلحمه لا يجوز الإنتفاع به بحال ما والأدمي محترم بعد موته على ما كان عليه في حياته، فكما يحرم التداوي بشيء من الأدمي الحي إكراماً له، فكذلك لا يجوز التداوي بعظم الميت - (شرح السير الكبير ج ١ / ٩٢)

(٣) والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع ركعات الوتر، أما النفل فلأن كل شفع منه صلوة على حدة والقيام إلى الثالثة كتحريمه مبتدأة، ولهذا لا يجب بالتحريم الأولى إلا ركعتان في المشهور عن أصحابنا عليه السلام ولهذا قالوا يستفتح في الثالثة أي يقول سبحانك اللهم - (الهداية ج ١ / ١٤٨)، وانظر رد المختار على الدر المختار ج ٢ / ١٣٣، دارالكتاب

(٤) ولها واجبات لا تفسد بتركها وتعاد وجوباً في العمد والسهو إن لم يسجد له، وإن لم يعسدها يكون فاسقاً أثماً — رد المختار (دار الكتاب) ج ٢ / ١٣٠ — وتعاد الصلوة بترك الواجبات إذا كانت من ماهية الصلوة وأجزائها، وإن كانت الواجبات خارجة من ماهية الصلوة فتركها لا تعاد وجوباً ولا يلزمه سجود السهو — كما في رد المختار — إلا أن يدعي تخصيصها بأن مرادهم بالواجب والسنة التي تعاد بتركها: ما كان من ماهية الصلوة وأجزائها --- إلى قوله --- فلو قرأ (أي سور القرآن) منكوساً أثم لكن لا يلزمه سجود السهو لأن ذلك من واجبات القراءة لا من واجبات الصلوة — (رد المختار ج ٢ / ١٣١) وإن جئت الكراهة لأمر خارج من الصلوة كمن صلي لا بساً الحرير أو ثوباً فيه تصاوير وغير ذلك، فالصلوة جائزة ولكن تعاد للاحتياط على وجه غير مكروه — في العناية : وتعاد على وجه غير مكروه أي تعاد الصلوة للإحتياط على وجه ليس فيه كراهة — (فتح القدير ج ١ / ٣٦٤)

(٥) إن اقتداء المفترض بالمنفعل لا يجوز عندنا لأن بناء الغرض على تحريمه النفل لم يجز في حالة الإ

- ٢٢٨ - قاعدة: - كل عقد له مجيز حال وقوعه توقف للإجازة وإلا فلا. ^(١) (كر)
- ٢٢٩ - قاعدة: - كل قرينة كانت على سبيل الإباحة استوي فيه الغني والفقير. ^(٢)
- (سير)

- ٢٣٠ - قاعدة: - كل قرض جرّ نفعا فهو ربا حرام. ^(٣) (شن)
- ٢٣١ - قاعدة: - كل ما لا يختلف بالمستعمل فالتقييد باطل. ^(١) (در)

نفراد فكذلك لم يجز بناء الفرض على تحريمه النفل في حالة الإقتداء وعند الشافعي عليه السلام يجوز اقتداء المفترض بالمتنفل — وكذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف عليهما السلام اقتداء القائم الراكع الساجد بالقاعد جائز لانه يجوز بناء صلاة القائم على القاعد في حق نفسه فيجوز في حق امامه وعند محمد عليه السلام لا يجوز — وعلى هذا ان اقتداء القائم بالمؤمي لا يجوز عندنا لانه لا يجوز بناء احدي الصلاتين على الأخرى في حالة الإفراد فكذلك لا يجوز بناء احدهما على الأخرى في حالة الاقتداء وعند زفر والشافعي يجوز بناء احدهما على الأخرى في حالة الاقتداء - (تأسيس النظر ص ٧١ وانظر الهداية ج ١/١٦٢)

(١) صغيرة زوجت نفسها ولأولي ولا حاكم ثمه أي في موضع العقد توقف ونفذ بإجازتها بعد بلوغها لأن له مجيز وهو السلطان — أما في دار الحرب أو في البحر أو المفازة فلا أي لا يتوقف العقد بل لا ينعقد ويقع باطلا لعدم من يقدر على الإمضاء حالة العقد فيقع باطلاً — انظر رد المختار (نعمانية) ج ٢/٣١٤

(٢) ولأن رجلاً جعل خياله حبساً في سبيل الله ودفعها إلى وكيل له يكون هو الذي يوزعها بين الغزاة إذا غزوا ولم يشترط ردها إليه فهذا جائز، ولا بأس بأن يوزعها بين الغزاة من الأغنياء والفقراء، لأن هذا إباحة وليس بتملك، وكل قرينة كانت على سبيل الإباحة استوي فيه الغني والفقير كالسقاية — (شرح السير الكبير ج ٥/٢٧٧)

(٣) أي إذا كان مشروطاً كما علم مما نقله عن «البحر» وعن «الخلاصة» وفي «الذخيرة» وإن لم يكن النفع مشروطاً في القرض — فعلى قول الكرخي: لا بأس به — فكره للمرتهن سكني المرهونة بإذن الراهن — رد المختار على الدر المختار (دارالكتاب) ج ٧/٢٩٨ وفي شرح الحموي على الأشباه يكره للمرتهن الانتفاع بالرهن بإذن الراهن «كذا في أكثر نسخ هذا الكتاب، ووقع في بعض النسخ بلا إذن الراهن - وفي بعضها - إلا بإذن الراهن، والكل صحيح لما في «القنية» عن أبي يوسف رحمه الله، المرتهن سكن الدار المرهونة بإذن الراهن يكره، وأطلق في الصرف أنه لا يكره والإحتياط في الإحتساب عنه - قلت: لما فيه من شبهة الربا - شرح الحموي على الأشباه ج ٢/٤٧١ — وانظر رد المختار (دارالكتاب) ج ٧/٢٩٩

- ٢٣٢ - قاعدة: - كل ما يجوز فعله بغير اقراع، الأولي للإمام أن يقرع تطييباً للقلوب ونفياً للتهمة. ^(٢) (سير)
- ٢٣٣ - قاعدة: - كل ما يطلب به الإنسان بالحبس والملازمة يكون الأمر بإدائه سبياً للرجوع بلا اشتراط ضمان، وكل ما لا يكون كذلك لا يكون الأمر بأدائه سبياً للرجوع إلّا بإشتراط الضمان. ^(٣) (حمري عن الظهيرية)
- ٢٣٤ - قاعدة: - كل من قبل قوله فعلية يعين. ^(٤) (شن)
- ٢٣٥ - قاعدة: - كل من كان محبوساً بحق الغير كانت نفقته عليه. ^(٥) (٥)

(١) ولهُ السُّكْنَى بنفسه وإسكان غيره بإجارة وغيرها، وكذا كل ما لا يختلف بالمستعمل يطول التقييد لأنه غير مفيد، بخلاف ما يختلف به كالركوب واللبس — رد المحتار (دار الكتاب) ج ٩ / ٣٣

(٢) ولاحق لمن في القسم حالة السفر فيسافر الزوج بمن شاء منهن والأولي أن يقرع بينهن فيسافر بمن خرجت قرعتها — قال الشافعي رحمه الله تعالى : القرعة مستحقة لما روي أن النبي عليه السلام كان إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه : إلا إنا نقول أن القرعة لتطيب قلوبهن فيكون من باب الاستحباب، وهذا لأنه لاحق للمرأة عند متتافرة الزوج — الهداية ج ٢ / ٣٤٩ - وانظر إعلاء السنن ج ١١ / ١١٨ — وشرح السير الكبير ج ٥ / ٧٠ -

(٣) لكن يخرج عنه الأمر بالإنفاق على البناء، والأمر بشراء الأسير، كما في البحر — شرح الحموي على الأشباه ج ٢ / ١٦٤ — وانظر القاعدة ٢٠٤

(٤) إلا في مسائل عشرة ذكرها في الأشباه — انظر شرح الحموي على الأشباه ج ٢ / ١٨٤ — مثال القاعدة : وإذا اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب أمرتك أن تعمله قباء وقال الخياط قميصاً، أو صاحب الثوب للصباغ أمرتك أن تصبغه أحمر فصبغته أصفر، وقال الصباغ لا بل أمرتني أصفر فالقول لصاحب الثوب لأن الإذن يستفاد من جهته ألا ترى لو أنكر أصل الإذن كان القول قوله فكذا إذا أنكر صبغته لكن يخلف لأنه أنكر شيء الوافر به لزمه، وإذا حلف فالخياط ضامن - (الهداية ج ٣ / ٣١٣)

(٥) النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة كانت أو كافرة إذا سلمت نفسها إلى منزله فعليه نفقتها وكسوتها وسكنائها ---- لأن النفقة جزاء الإحتباس وكل من كان محبوساً بحق مقصود لغيره كانت نفقته عليه، أصله القاضي والعامل في الصدقات، لأنهما حبسا أنفسهما لمصالح المسلمين فيجب كفائتهما - (الهداية ج ٢ / ٤٣٧) مع هامشه — وفيه أيضاً : وعلى المولى أن ينفق على أمته وعبدته - (الهداية ج ٢ / ٤٤٩) -

٢٣٦ - قاعدة: - كلمة كل توجب الإحاطة على سبيل الإنفراد. ^(١) (سير)

٢٣٧ - قاعدة: - كلمة ما يوجب العموم. ^(٢) (سير)



(١) وإن قالوا أمنونا كل واحد منا على بنيه، والمسألة بحالها، كانت البنات كلهن فينا إلا أولاد الرجل الذي له الإبن: لأن كلمة « كل » توجب الإحاطة على سبيل الإنفراد، وقد قال الله تعالى: كل نفس ذائقة الموت - (شرح السير الكبير ج ١ / ٢٣٣) وفي نور الانوار: كلمة كل تصحب الأسماء فتعمها أي تدخل على الأسماء دون الأفعال، لأنها لازمة الإضافة، والمضاف إليه لا يكون إلا إسمًا، فإن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق يحنث بتزوج كل امرأة ولا يقع الطلاق على امرأة واحدة مرتين — وإن دخلت على المنكر أوجبت عموم أفرادها — وإن دخلت على المعرف أوجبت عموم أجزائه — وإذا وصلت بما، أوجبت عموم الأفعال - (انظر نور الانوار ص ٧٦)

(٢) من وما يحتملان العموم والخصوص، وأصلهما العموم يعني أنهما في أصل الوضع للعموم ويستعملان في الخصوص بعارض القرائن، سواء أستخدمتا في الاستفهام أو الشرط أو الخبر — ومن في ذوات من يعقل، وما في ذوات ما لا يعقل — مثاله - فإن قال لأمتي إن كان مافي بطنك غلامًا فأنت حرة، فولدت غلامًا وجارية لم تعتق، لأن المعنى إن كان جميع مافي بطنك غلامًا فأنت حرة ولم يكن كذلك — بل كان بعض مافي بطنها غلامًا وبعضه جارية فلم يوجد الشرط - (نور الانوار ص ٧٦)

﴿ باب اللام ﴾

- ٢٣٨- قاعدة:- للإشارة عموم كما للعبارة. ^(١) (ر)
 ٢٣٩- قاعدة:- لصاحب الدين إذا ظفر بجنس حقه أن يأخذهُ. ^(٢) (سير)
 ٢٤٠- قاعدة:- للعرف عبرة في معرفة المراد بالإسم. ^(٣) (سير)
 ٢٤١- قاعدة:- اللفظ إذا تعدي معنيين أحدهما أجلي من الآخر والآخر أخفي فالأجلي أملك. ^(٤) (كر)

- (١) لأن كلا منهما ثابت بنفس النظم، فيحتمل أن يكون كل منهما خاصا وأن يكون عاما مخصوص البعض وغيره، مثاله قوله تعالى «وعلى المولود له رزقهن» فإنه يشير إلى أن للأب حق التملك في مال ولده — وخص من عموم إشارة النص وطي جارية ولده، فإنه لا يحل حتى وجبت عليه قيمتها على ما عرف - (نور الانوار ص ١٤٧)
 (٢) للدائن أن يأخذ بيده إذا ظفر بجنس حقه بغير رضا المدينون فكان للقاضي أي يعينه --- وفيه أيضا : وجد دنائير مديونه وله عليه درهم له أن يأخذهُ لإتحادهما جنسا في الثمنية، وفيه أيضا : قال الحموي في شرح «الكثر» نقلا عن العلامة المقدسي عن جده الأشقر عن شرح القدوري للأخصب : إن عدم جواز الأخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم لطاوعتهم في الحقوق، والفتوي اليوم على جواز الأخذ عند القدرة من أي مال كان لا سيما في ديارنا لمداومتهم للعقوق — رد المحتار على الدر المختار (دار الكتاب) ج ٩ / ١٨٢ — وفيه أيضا : ليس لذي الحق أن يأخذ غير جنس حقه، وجوزهُ الشافعي رحمه الله تعالى وهو الأوسع — ج ٩ / ٥١٩ -
 (٣) ولوقال : أمنوني على موالى - وليس له إلّا مواليات إناث لا ذكر فيهن - فهن أمناات معه استحسانا --- إلى قوله --- واهل اللغة يستجيزون إطلاق إسم الموالى على الإناث المفردات، ويعدون قول القائل : مواليات من باب التكلف، بل يقولون للمعتقات : هن موالى بني فلان كما يقولون للمعتقين، وللعرف عبرة في معرفة المراد بالاسم - فلهذا تناول هذا اللفظ الإناث المفردات في الأمان والوصية - (شرح السير الكبير ٢ / ٢٠)
 (٤) ومن ذلك قوله تعالى «ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين» حمله

٢٤٢ - قاعدة: - للحالة من الدلالة كما للمقالة (١) (كر)

٢٤٣ - قاعدة: - للوالى والأمير ولاية النظر لكل من عجز عن النظر بنفسه (٢)

(سير)

أصحابنا على العقد الذي هو الجلي وذلك في المستقبل - وحمله الشافعي رحمه الله على العقد الذي هو عزم القلب وذلك يقع على الماضي أيضا والأول أجلي فكان أولي - (حاشيه اصول الكرخي ضميمه مع اصول البزدوي ص ٣٧٥)، وفي نور الانوار: ولكن يواخذكم بما عقدتم الأيمان» محمولا على ما ينعقد وهو المنعقدة فقط، لأنه حقيقة هذا اللفظ دون معني العزم حتى يشمل الغموس والمنعقدة جميعا، لأنه مجاز، والمجاز لا يزاحم الحقيقة، انظر للتفصيل - (نور الانوار ص ٩٧)

(١) فللمودع أن يحفظ بيد نفسه ومن هو في عياله وهو الذي يسكن معه ويمونه فيكفيه طعامه وشرابه وكسوته، كائنا من كان، قريبا أو أجنبيا من ولده وإمرأته وخدمه وأجيريه --- إلى قوله --- لأن الملتزم بالعقد هو الحفظ والإنسان لا يلتزم بحفظ مال غيره عادة إلا بما يحفظ به مال نفسه، وإنه يحفظ مال نفسه بيده مرة وبيد هؤلاء أخرى فله أن يحفظ الوديعة بيدهم أيضا، فكان الحفظ بأيديهم داخلا تحت العقد دلالة - (بدائع الصنائع ج ٥ / ٣٠٨) - ومسائل الفور مبنية على هذه القاعدة -

(٢) الولاية: تنفيذ القول على الغير شاء أو أبي --- الولاية نوعان: ولاية على النفس وولاية على المال --- الولي على النفس في مذهب الحنفية: أن الولاية على النفس تثبت عندهم على القاصر للعصبات بحسب ترتيب الإرث: البنوة، فالأبوة، فالأخوة، فالعمومة - ويقدم الشقيق على من كان لأب فقط، فإن لم يوجد أحد من العصبات إنتقلت ولاية النفس إلى الأم ثم باقي ذوي الأرحام - (الفقه الإسلامي وأدلته ج ١٠ / ٧٣٢٧) --- الولي على المال: قال الحنفية: تثبت هذه الولاية للأب ثم لوصيه، ثم للجد أبي الأب ثم لوصيه ثم للقاضي فوصيه - (الفقه الإسلامي وأدلته ج ١٠ / ٧٣٣١) --- مثاله: فإن كانوا حين أتوا بها (الدابة) العسكر أخبروا الأمير خبرها فأمرهم أن ينفقوا عليها حتى يجدوا صاحبها ففعلوا ذلك، ثم حضر صاحبها، أخذها وأعطاهم ما أنفقوا بعد أمر الأمير ولم يعطهم شيئا مما أنفقوا قبل ذلك، لأن في هذا الأمر نظرا لصاحبها بإحياء ملكه وإمساكه عليه، والدابة لا تبقى بدون النفقة، والإنسان لا يرضى بالتبرع بالإنفاق على ملك الغير، وللأمير ولاية النظر لكل من عجز عن النظر لنفسه من الجند، (شرح السير الكبرج

٢٤٤ - قاعدة: - لا بأس بدفع بعض المال على سبيل الدفع عن البعض إذا خاف ذهاب الكل. ^(١) (سير)

٢٤٥ - قاعدة: - لا ترجيح بكثرة عدد الرواة إنما هو بفقهاء الراوي. ^(٢) (ر)

٢٤٦ - قاعدة: - لاتصح إجازة الباطل. ^(٣) (سير)

٢٤٧ - قاعدة: - لاتصح التسمية في شيء من العقود مع جهالة. ^(٤) (سير)

(١) لا بأس بالرشوة إذا خاف على دينه - وفي «المحتي» دفع المال للسلطان الجائر لدفع الظلم عن نفسه وماله ولا استخراج حق له ليس برشوة : يعني في حق الدافع، والتي عليه الصلاة والسلام كان يعطي الشعراء ولمن خاف لسانه — عن عكرمة مرسلاً قال : أتى شاعر النبي ﷺ فقال : يا بلال إقطع لسانه عني، فأعطاه أربعين درهماً ، رد المختار على الدر المختار (دار الكتاب) ج ٩/٥٢١ - وقد قال رسول الله ﷺ لبعض أصحابه «إجعل مالك دون نفسك ونفسك دون دينك» (شرح السير الكبير ج ٥/٥)

(٢) والترجيح لا يقع بفضل عدد الرواة وبالذكورة والأنوثة والحرية يعني إذا كان في أحد الخسرين المتعارضين كثرة الرواة وفي الآخر قلتها أو كان راوي أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً أو راوي أحدهما حرّاً والآخر عبداً لم يترجح أحد الخسرين على الآخر بهذه المزية، لأن المعتبر في هذا الباب العدالة وهي لا تختلف بالكثرة والذكورة والحرية، فإن عائشة ؓ كانت أفضل من أكثر الرجال وبلاّلاً رضي الله عنه كان أفضل من أكثر الحرائر والجماعة القليلة العادلة أفضل من الكثيرة العاصية — نور الانوار ص ٢٠٠ - وانظر القاعدة ٨١ -

(٣) ولو أن حربياً في دار الحرب أوصى بوصية لمسلم، ثم مات الحربي ثم أسلم أهل الدار قبل أن يقسم الميراث، فإن كان المسلم الموصي له يوم الوصية في دار الإسلام فالوصية باطلة لتباين الدارين بينهما، وتباين الدارين يمنع الوصية كما لو أوصى المسلم لحربي في دار الحرب بوصية لم يجز، فإن أحازها الورثة بعد ما أسلموا فهي باطلة إلا أن يدفعوها إليه ويسلموها فكانت بمنزلة الهبة منهم، لأن الوصية خرجت باطلة، والباطل لا تلحقه الإجازة - (شرح السير الكبير ج ٥/٢٣٨) وبه تبين أن الوارث محل الوصية، لأن الوصية للوارث ليست وصية باطلة، بدليل أنه لو اتصلت بها الإجازة جازت، والباطل لا يحتمل الجواز بالإجازة - (بدائع الصنائع ج ٦/٤٣٥)

(٤) ولو كانوا شرطوا في المودعة مائة ثوب في كل سنة أو مائة دابة كانت المودعة فاسدة، لأن الثياب أجناس مختلفة، والدواب كذلك، فالإسم حقيقة يتناول كل ما يدب على الأرض، وحكماً يتناول الخيل والبغال والحمير، ومع جهالة النفس لا تصح التسمية في شيء من العقود،

٢٤٨ - قاعدة: - لا تمنع الجهالة في الصفة صحة التسمية فيما بني أمره على التوسع كالنكاح. ^(١) (سير)

٢٤٩ - قاعدة: - لاجحة مع الإحتمال الناشي عن دليل. ^(٢) (مج)

٢٥٠ - قاعدة: - لاجحة مع التناقض لكن لا يختل معه حكم الحاكم. ^(٣) (مج)

٢٥١ - قاعدة: - لارجوع فيما تبرع عن الغير. ^(٤) (در)

بخلاف تسمية الرأس، فالجنس هناك معلوم، فانما بقيت الجهالة في الصفة، وهي لا تمنع صحة التسمية فيما بني أمره على التوسع كالنكاح وأخواتها - (شرح السير الكبير ج ٥ / ٣٢) — وفي « الهداية » من باع قطيع غنم كل شاة بدرهم فسد البيع في جميعها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك من باع ثوبا مذارعة كل ذراع بدرهم ولم يسم جملة الذرعان، وكذا كل معدود متفاوت - (الهداية ج ٣ / ٢٢)

(١) كما مر أنفاً : أي بخلاف تسمية الرأس الخ — وقال في الهداية في باب المهر: وهذا لأن الجهالة تحملت في النكاح — وفي هامشه أما النكاح فيجوز فيه الجهالة لأن في النكاح مساهلة (جهالة الوصف) ليس في غيره فيجوز النكاح بفرس غير معين — الهداية ج ٢ / ٣٢٩ — الوكالة مثل النكاح في التوسع والمساهلة — كما في الهداية — والأصل فيه (في باب الوكالة) أن الجهالة اليسيرة تتحمل في الوكالة كجهالة الوصف استحساناً لأن مبني التوكيل على التوسعة لأنه استعانة وفي اعتبار هذا الشرط بعض الحرج وهو مدفوع — (الهداية ج ٣ / ١٨١)

(٢) مثلاً لو أقر رجل لأحد ورثته بدين فإن كان في مرض موته لا يصح ما لم يصدق به باقي الورثة وذلك لأن إحتمال كون المريض قصده بهذا الإقرار حرمان سائر الورثة مستند إلى دليل وقوعه في المرض، وأما إذا كان الإقرار في حال الصحة جاز، لأنه إذا كان من المحتمل أن المسورث أراد حرمان سائر الورثة، فذلك إحتمال مجرد ونوع من التوهم فلا يمنع صحة الإقرار - (شرح المجلة ج ١ / ٥٠)

(٣) مثلاً لورجع الشاهدان عن شهادتهما لا تبقى شهادتهما حجة، لكن إذا كان القاضي قد حكم بما شهدا به أولاً، لا ينقض ذلك الحكم وإنما يلزم على الشاهدين ضمان المحكوم به — شرح المهلة ج ١ / ٥٣ — ولكن لا يصح الرجوع إلا بحضرة الحاكم، لأنه فسخ للشهادة، فيختص بما تختص به الشهادة من المجلس وهو مجلس القاضي أي قاضٍ كان - (الهداية ج ٣ / ١٧٣)

(٤) إذا كان له إثنان وإثنان فإنهم فالفقعة على الإثنان لأنه أقرب ولو كان الإثنان معسراً وإثنان الإثنان موسراً، فالفقعة على الإثنان أيضاً إذا لم يكن زمناً لأنه هو الأقرب، ولا سبيل إلى إيجاب الفقعة على الأبعد

- ٢٥٢- قاعدة:- لا ضرر ولا ضرار. ^(١) (مج، شن)
 ٢٥٣- قاعدة:- لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق. ^(٢) (سير)
 ٢٥٤- قاعدة:- لا عبرة بالتوهم. ^(٣) (مج)

مع قيام الأقرب إلا أن القاضي يأمر ابن الإبن بأنه يؤدي عنه على أن يرجع عليه إذا أسير فيصير الأبعد نائباً عن الأقرب في الأداء، ولو أدى بغير أمر القاضي لم يرجع — (بدائع الصنائع ج ٣ / ٤٤٢) وكذا لو أدى زكاة غيره بغير أمره الخ - (البحر الرائق ج ٢ / ٣٦٩)

(١) وفسره في «المغرب» بأنه لا يضر الرجل أخاه ابتداءً ولا جزءاً - (شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٢٥٠)

أي أنه لا يجوز أن يبادئه بالضرر ولا أن يقابله به، مثلاً لا يجوز لأحد أن يهدم حائط غيره وإن هدمه فلا يجوز للآخر أن يهدم حائطه مقابلة لذلك، بل عليه أن يرفع الأمر إلى الحاكم فيضمنه قيمة الحائط الذي هدمه - (شرح المجلة ج ١ / ٢٩) ويتبنى على هذه القاعدة كثير من أبواب الفقه — انظر شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٢٥٠، وشرح المجلة ج ١ / ٢٩)

(٢) وإنما تجب طاعة العلماء (أي الأمراء) فيما يأمرهم به لأنهم يأمرهم بما فيه منفعة للناس في أمر دينهم، وكذلك إن أمرهم بشيء لا يدرون أينفعون به أم لا، فعليهم أن يطيعوه لأن فريضة الطاعة ثابت بنص مقطوع به، وما تردد لهم من الرأي في أن ما أمر به منتفع أو غير منتفع به لا يصلح معارضا للنص المقطوع --- إلى قوله --- فلماذا كان عليهم الطاعة ما لم يأمرهم بأمر يخافون فيه الملكة، وعلى ذلك أكثر رأي جماعتهم لا يشكون في ذلك، فإذا كان هكذا فلا طاعة لهم، لقوله عليه الصلوة والسلام «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق» - (شرح السير الكبير ج ١ / ١١٦)

والنص المقطوع: قوله عليه الصلوة والسلام «إسمعوا وأطيعوا ولو أمر عليكم عبد حبشي مجرد ما أقام فيكم كتاب الله عز وجل» (شرح السير الكبير ج ١ / ١١٩) — وكذا إطاعة الوالدين لا يجوز في معصية الخالق كما في المرقاة وقيل عقوبتهما مخالفة أمرهما فيما لم يكن معصية وفي معانها الاجداد والجدات - (المرقات شرح المشكوة ج ١ / ١٢٢)

(٣) فلو أحدث رجل في داره شباكاً أعلى من قامة الإنسان فليس لجاره أن يمنعهُ عن ذلك لتوهمه أنه ربما يضع سُلماً وينظر إلى مقرنسائه - (شرح المجلة ج ١ / ٥٠)

ولو كان للدار شفيهان وأحدهما غائب، فللحاضر أن يأخذ كل الدار بالشفعة، لأن سبب ثبوت الحق على الكمال وجد في حقه وقد تأكد حقه بالطلب ولم يعرف تأكد حق الغائب لأنه محتمل

- ٢٥٥ - قاعدة: - لاعبرة بالدلالة في مقابلة الصريح. ^(١) (مج)
 ٢٥٦ - قاعدة: - لاعبرة بالظن البين خطأه. ^(٢) (مج، شن)
 ٢٥٧ - قاعدة: - لاعبرة بقول المنجمين. ^(٣) (در)
 ٢٥٨ - قاعدة: - لاعموم لدلالة النص ولا لإقتضاء النص. ^(٤) (ر)

أن يطلب، ويحتمل أن لا يطلب أو يعرض (فطلبه موهوم فلاعبرة له) — بدائع الصنائع ج ٤ / ٩٩ -

- (١) أي إذا تعارضت الدلالة والتصريح يعتبر التصريح ولاعبرة بالدلالة — فإذا وهب شيئاً من آخر وقبضه الموهوب له في مجلس الهبة كان قبضه صحيحاً وإن لم يأذنه الواهب، لأن إيجاب الواهب إذن بالقبض دلالة — وأما لوهاه الواهب عن القبض فلايصح قبضه، لان لاعبرة للدلالة في مقابلة التصريح — ولكن بعد العمل بموجب الدلالة لاعبرة للتصريح، فلو سمع أن فضولياً باع ماله فطلب منه الثمن كان طلبه هذا إجازة للبيع دلالة (كما في الدر المختار) فإذا رد بعد ذلك بيع الفضولي صراحة لايصح رده — (شرح المجلة ج ٢٥/١)
 (٢) لوطن أن وقت الفجر ضاق، فصلي الفجر، ثم تبين أنه كان في الوقت سعة بطل الفجر، وكذا لو ظن أن عليه ديناً فبان خلافه يرجع بما أدي — وكذا لوخطب امرأته بالطلاق ظاناً أنها أجنبية، فبان أنها زوجته طلقت، كذا العتاق - (شرح الحموي على الأشباه ج ١/ ٣٩٨ و ٤٠١) وفي القاعده مستثنيات فليراجع شرح الحموي -
 (٣) أي في وجوب الصوم على الناس بل في «المعراج» لايعتبر قولهم بالإجماع ولايجوز للمنجم أن يعمل بحساب نفسه — وماقاله السبكي من الإعتماد على الحساب مردود أي رده متأخروا هل مذهبه منهم إبن حجر والرملّي — رد المختار على الدرالمختار (درالكتاب) ج ٣/ ٣١٦ -
 (٤) والثابت بالدلالة لايمتثل التخصيص لأنه لاعموم له، إذالعموم والخصوص من عوارض الالفاظ وهذا معني لازم للموضوع له لالفظه، ولأن العلة كالأذي مثلاً إذا ثبت كونه علة للحرمة لايمتثل أن يكون غير علة، بأن يوجد الأذي ولم توجد الحرمة فأينما وجدت العلة وجدت الحرمة ولا يسمى هذا تعميماً (نورالانوار ص ١٤٩) - وفيه أيضاً : ولاعموم للمقتضي عندنا، لأن العموم والخصوص من عوارض الالفاظ والمقتضي معني لالفظ ---- حتى إذا قال إن أكلت فعبدي حر ونوي طعاماً دون طعام لايصدق عندنا لاديانة ولا قضاء، لأن طعاماً إنما ينشأ من إقتضاء الأكل، لأنه لا يكون بدون المأكول فلايكون عامّاً فلايقبل التخصيص، أما حثه بكل طعام فإنما هو لوجود ماهية الأكل لا لأن الطعام عام — وكذا إذاقال أنت طالق أو طلقك

- ٢٥٩- قاعدة:- لا قوام للدلالة مع النص. ^(١) (سير)
 ٢٦٠- قاعدة:- لا مساغ للإجتهااد في مورد النص. ^(٢) (مج)
 ٢٦١- قاعدة:- لا يبقى للإنسان الملك على نفسه. ^(٣) (سير)
 ٢٦٢- قاعدة:- لا يتم التبرع إلا بالقبض. ^(٤) (مج)
 ٢٦٣- قاعدة:- لا يثبت شيء من الحكم ببعض العلة. ^(٥) (سير)

ونوي ثلثا لا يصح، لأن قوله أنت طالق أو طلقتك خير وهو لا يصح إلا أن يسبق عليه طلاق من جانب الزوج --- إلى قوله --- فلا يكون هذا إلّا إقتضاء فلاتصح فيه نيت الثلث والإثنين- (نور الانوار ص ١٥٢)

(١) الإذن دلالة كالإذن صراحة (نصاً) أما إذا وجد النهي صراحة فلا عبرة للإذن دلالة - مثلاً إذا دخل رجل دار آخر بإذنه فوجد إنائاً معداً للشرب فهو ماذون دلالة بالشرب منه، فإذا أخذ ذلك الإناء يشرب فوقع من يده وهو يشرب فلا ضمان عليه - أما إذا نهاه صاحب الدار عن الشرب به ثم أخذه ليشرب فوقع من يده وانكسر ضمن قيمته - (شرح المجلة ج ١ / ٤٢٨) وانظر القاعدة ٢٥٥-

(٢) يعنى أنه لا يسوغ الإجتهااد بقضية شرعية ورد عليها النص صراحة، لأن الإجتهااد إنما يكون فيما لانص عليه، مثلاً حيث ورد النص بمنع الظلم ولعب القمار فلامساغ للإجتهااد بتجويزهما (شرح المجلة ج ١ / ٢٥)

(٣) أما عبد خرج إلى دار الإسلام مسلماً أو ذمياً مراغماً لمولاه فهو حر ويولى من شاء، لأنه صار محرراً نفسه على مولاه، ولو أحرز مالاً من مال مولاه بدار الإسلام ملكه فإذا أحرز نفسه، كان مالكا لنفسه أيضاً، ولا يبقى للإنسان الملك على نفسه فيعتق لهذا- (شرح السير الكبير ج ٣٨٣/٥)

(٤) فإذا وهب أحد لآخر شيئاً لاتتم هبة إلا بقبضه - سواء كانت الهبة بشرط العوض أو بدونه - أما الوصية فإنها تتم بدون حاجة إلى القبض ولو كانت تبرعاً، لأنها تمليك مضاف إلى مابعد موت الموصي فقبض الموصي به في الحال غير ممكن، ومن ثم يملكه الموصي له بعد موت الموصي بمجرد قبوله الوصية - (شرح المجلة ج ١ / ٤٢) -

(٥) ولو أسلم الفريقان (الترك والروم) معاً، أولاً يدري أيهما أسلم قبل الآخر فهم أحرار، لأن حريةهم معلومة، والسبب الموجب لرقهم وتقدم إسلام الترك غير معلوم، والرق لا يثبت بالشك، فإن قيل: فهر الترك إياهم معلوم أيضاً، وذلك مبطل لحريةهم، قلنا: قبل الإحراز لا، فإن ذلك

- ٢٦٤ - قاعدة: - لا يجري العموم في مقتضى النص. ^(١) (ر)
- ٢٦٥ - قاعدة: - لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس. ^(٢) (شن)
- ٢٦٦ - قاعدة: - لا يجوز أن يثبت في التابع حكم آخر سوى الثابت فيمن هو أصل. ^(٣) (سير)

- بعض العلة، وبعض العلة لا يثبت شيء من الحكم - (شرح السير الكبير ج ٤ / ٨٤)
- وكذا علة الربوا «القدر والجنس» فإن فقد أحدهما فلا يثبت الحكم أي الربوا - وكذا علة عتق العبد «الملك والقرابة» فإذا ملك العبد وهو ذورحم عتق عليه، فإن لم يوجد أحدهما فلا يعتق، لأن الحكم لا يثبت ببعض العلة - قال النبي ﷺ «من ملك ذارحم محرم فهو حر» - (ترمذي شريف ج ١ / ٢٥٣)
- (١) إذا قال إن أكلت فعبدي حر ونوي طعاما دون طعام لا يصدق عندنا، لاديانة ولا قضاء - (نور الانوار ص ١٥٢) وقد مرّ في القاعدة ٢٥٨ -
- (٢) هذه القاعدة مخالفة للقاعدة ٧٨ - والصحيح أن المفهوم معتبر في كلام الناس كما في شرح عقود رسم المفتي قال في «شرح التحرير» بعد قوله «غير معتبر في كلام الشارع فقط: فقد نقل الشيخ جلال الدين الخبازي في حاشية «الهداية» عن شمس الأئمة الكرذري: أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفى الحكم عما عداه في خطابات الشارع، فأما في متفاهم الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقليات يدلّ إنتهي - وتداوله المتأخرون، وعليه ما في «مزانة الأكمل» و«الخانية» لوقال: مالك على أكثر من مائة درهم، كان إقراراً بالمائة، وفيه أيضا بعد الصفحتين - فإن قلت: قال في «الاشباه» من كتاب القضاء: - لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس في ظاهر المذهب كالأدلة - وأما مفهوم الرواية فحجة، كما في «غاية البيان» من الحج إنتهي - فهذا مخالف لما مرّ: من أنه غير معتبر في كلام الشارع فقط - قلت: الذي عليه المتأخرون ما قدمناه - (شرح عقود رسم المفتي (زكريا) ص ١٦٧ - ١٧٠)
- (٣) ولو خرج مستأمنًا مع زوجته كانت حرة آمنة، فإذا خرج وهو ذمي مع زوجته فأولي أن تكون آمنة، ثم هي تابعة لمن هو من أهل دارنا في المقام، وهو الذمي فتصير ذمية ---- إلى قوله -- - ولا يجوز أن يثبت في التابع حكم آخر سوى الثابت فيمن هو أصل - (شرح السير الكبير ج ٢ / ٩٩) وفي «الهندي» حتى أن المرأة إذا كانت مع زوجها في السفر والرفيق مع مولاه والتلميذ مع أستاذه والأجير مع مستأجره والجندي مع أمره فهؤلاء لا يصيرون مقيمين بنية أنفسهم في ظاهر الرواية - (الفتاوى الهندي ج ١ / ١٤١)

- ٢٦٧- قاعدة:- لا يجوز ترك الواجب للإستحباب. ^(١) (سير)
- ٢٦٨- قاعدة:- لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز. ^(٢) (م)
- ٢٦٩- قاعدة:- لا يجوز لأحد أن يأخذ مال أحد بلاسبب شرعي. ^(٣) (مج، سير)
- ٢٧٠- قاعدة:- لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بغير إذنه. ^(٤) (مج)

- (١) إذا دخل العسكر من المسلمين أرض الحرب، فأخبروا أن المشركين قد أتوا بعض أرض المسلمين أو بعض ثغورهم، فإن خاف أهل العسكر على أهل الثغر ألا يطبقوا العدو الذي أتاهم فالواجب عليهم أن ينفروا إليهم ويدعوا غزوهم لأنهم إذا خافوا على أهل الثغر فإنه يفرض على كل مسلم أن ينفر إليهم وينصرهم، ودخولهم دار الحرب للعدو نافلة لهم أو من فروض الكفاية، وفرض العين لا يترك بالنافلة أو بما هو من فروض الكفاية - (شرح السير الكبير ج ٥ / ٣٥٣)
- وفيه أيضا: وإن كانوا فادؤهم بما لم يستحب لهم الوفاء بما عاملوهم عليه، لئلا ينسبوا إلى الغدر وليطمئنوا إليهم في مثل هذا في المستقبل، بخلاف الأساري أو الكراع أو السلاح إذا وقعت المفاداة بها، لأن الإمتناع من رد ذلك عليهم واجب شرعاً وللإستحباب لا يجوز ترك الواجب - (شرح السير الكبير ج ٤ / ٣٤١)
- (٢) حتى قلنا ان الوصية للموالي لاتتناول موالي الموالي وإذا كان له معتق واحد يستحق النصف، وتحقيقه أن لفظ المولي مشترك بين المعتق بلا واسطة والمعتق بلا واسطة، وقد يطلق على معتق المعتق وكذا معتق المعتق مجازاً --- إلى قوله --- وإن لم يكن له معتق بكسر التاء بل معتق ومعتق المعتق على ما هو وضع مسألة المتن يستحق المعتق ولا يستحق معتق المعتق، لأن الموالي حقيقة في المعتق ومجاز في معتق المعتق فلا يجتمع المجاز مع الحقيقة - (نور الانوار ص ٩٩)
- (٣) وإن أخذه ولو على ظن أنه ملكه وجب عليه رده عينا إن كان قائما وإلا فيضمن قيمته إن كان قيميا ومثله إن كان مثليا، لأن النسيان ليس عذرا في حقوق العباد - (شرح المجلة ج ١ / ٦٢)
- فائدة: والسبب الشرعي ما جعله الشرع سببا للملك وجواز التصرف كالبيع والهبة والإرث والوصية --- والأخذ في القاعدة عام سواء كان ظلما أو غصبا أو سرقة --- نعم مواضع الضرورة مستثناة -

- (٤) أو بلا ولاية عليه أو وكالة عنه وإن فعل كان ضامنا - ويخرج عن هذه القاعدة مسائل : منها: إذا مات المسافر في الطريق جاز لرفقاءه بيع أمتعته وتكفينه وتجهيزه ورد الباقي إلى ورثته - وكذا لو أغمي عليه فأنفقوا عليه من ماله لم يضمنوا - ومنها : أنه يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض ما يحتاج إليه من غير إذنه - وغيرها من المسائل - انظر شرح الحموي على الأشباه

- ٢٧١- قاعدة:- لا يجوز مخالفة الإجماع. ^(١) (سير)
 ٢٧٢- قاعدة:- لا يحلف على حق مجهول. ^(٢) (شن)
 ٢٧٣- قاعدة:- لا يزيد البعض على الكل إلا في مسألة الظهار. ^(٣) (شن)
 ٢٧٤- قاعدة:- لا يصح توكيل مجهول. ^(٤) (شن)

ج ٢ / ٤٤٤، وشرح المجلة ج ١ / ٦١

- (١) الإجماع باعتبار الحكم على ثلاثة أقسام (١) الإجماع المتواتر : هو إجماع تواتر نقله إلينا منذ عهد الصحابة بدون اختلاف فيما بينهم — حكمه: أنه قطعي كالقرآن، فيلزم الاعتقاد به والعمل عليه، وجحوده كفر — مثاله: إتفاق الصحابة رضي الله عنهم على خلافة أبي بكر رضي الله عنه وإتفاقهم في أمر القتال مع مانعي الزكاة، لكن هذا الإجماع بالسكوت (٢) الإجماع المشهور: هو إجماع علماء مابعد الصحابة مع تواتر نقله إلينا منذ عهد الإجماع — حكمه: أنه بمنزلة المشهور من السنة، يلزم الطمانينة به والعمل عليه ويضلل جاحده — (٣) الإجماع الأحادي: هو الإجماع المنقول إلينا أحاداً : حكمه: أنه بمنزلة الصحيح من أخبار الأحاد اعتقاداً وعملاً، وانظر للتفصيل « المرجز » ص ٢٣٤ — وانظر القاعدة ٢٤ و ٢٨٣ -
- (٢) فلو ادعى على شريكه خيانة مبهمه لم يحلفه — خرجت عن هذه القاعدة ستة مسائل — منها: إذا أتم القاضي وصي اليتيم — ومنها: إذا أتم متولي الوقف، فإنه يحلفهما نظراً لليتيم والوقف - وانظر للبواقى شرح الحموي على الأشباه ج ٢ / ١٧٦
- (٣) فإذا طلق نصف تطليقة، وقعت واحدة لاثنين، لان البعض لا يزيد على الكل بل يساوي الكل، وكذا لو طلق نصف المرأة طلقت — إلا في مسألة واحدة فيزيد البعض على الكل - وهي ما إذا قال : انت على كظهر أمي فإنه صريح (أي في الظهار) ولوقال : كأمي كان كناية — (شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٤٠٤) — وقال الحموي زيد على ذلك ثلاث مسائل - انظر (شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٤٠٤)
- (٤) ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمديونة، من جاءك بعلامة كذا، أو من أخذ إصبعك، أو قال لك كذا فادفع مالي عليك إليه لم يصح، لأنه توكيل بمجهول، فلا يبرأ بالدفع إليه - (شرح الحموي على الأشباه ج ٢ / ٢٩٦)
- وفي « شرح المجلة » ويشترط أيضاً أن يكون الوكيل معلوماً ولكن لو جهل جهالة بسيرة جاز، فلو قال مالك عبد لرجلين وكلت أحدهما ببيع عبدي هذا فهو جائز فأبهما باع كان جائزاً (خانية) ومثال الجهالة الفاحشة الموقال لمديونه من جاءك بعلامة كذا الخ - (شرح المجلة

٢٧٥ - قاعدة:- لا يصح رجوع القاضي عن قضائه إذا كان مع شرائط الصحة
(١) (شن)

٢٧٦ - قاعدة:- لا يعتمد على الخط ولا يعمل به لأن الخط يشبه الخط. (٢) (شن)

٢٧٧ - قاعدة:- لا يعتبر الاختلاف في السبب بعد الإتفاق على الحكم. (٣) (سير)

٢٧٨ - قاعدة:- لا يفتي بكفر مسلم مهما أمكن. (٤) (در)

٢٧٩ - قاعدة:- لا يقاس المنصوص على المنصوص. (١) (سير)

(٧٧٦/٢)

(١) فلو قال: رجعت عن قضائي، أو وقعت في تلبيس الشهود، أو أبطلت حكمي لم يصح، والقضاء ماضي كما في «الخانية» وقيدته في «الخلاصة» بما إذا كان مع شرائط الصحة، وفي «الكثر» بما إذا كان بعد دعوي صحيحة، وشهادة مستقيمة — (شرح الحموي على الأشباه ج ٢ / ٢٣٦) إلا في ثلاثة مسائل - انظر (شرح الحموي على الأشباه)

(٢) فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضيين، لأن القاضي لا يقضي إلا بالحجة، وهي البينة أو الإقرار أو النكول — قال الحموي وفي «خزانة الأكملة» أجاز أبو يوسف ومحمد ﷺ العمل بالخط في الشاهد والقاضي والراوي إذا رأي خطه ولا يتذكر الحادثة، قال في «العيون» الفتوي على قولهما — انظر (شرح الحموي على الأشباه ج ٢ / ١٦٨)

(٣) ولو أن مسلماً خرج من دار الحرب ومعه رجل أو امرأة وقال: هذا مملوكي أو هذه مملوكتي - وقال الآخر: ليس كذا ولكنه أمتنا فخرجنا معه: ففي القياس: هما فيء لأن ما ادعى هو من الملك قد انتفي بتكذيبها، وما ادعى من الأمان قد انتفي بإنكاره، وفي الإستحسان: هما حران مستأمان يرجعان إذا أحبّا، لأنهما مع الاختلاف تصادقا على أنه لاسبيل للمسلمين عليهما، والأسباب مطلوبة لأحكامها للأعيانها، فبعد الإتفاق على الحكم لا يعتبر الاختلاف في السبب - (شرح السير الكبير ج ٢ / ١٠٠)

(٤) واعلم أنه لا يفتي بكفر مسلم متى أمكن حمل كلامه على محمل حسن أو كان في كفره خلاف، ولو كان ذلك رواية ضعيفة --- إلى قوله --- إذا كان في المسألة وجوه توجب الكفر وواحد بمنع، فعلى المفتي الميل لما بمنع ثم لو نيت ذلك فمسلم، وإلا لم ينفعه حمل المفتي على خلافه --- رد المختار (دارالكتاب) ج ٦ / ٢٧٨ - وقال في «البحر» عن «الفتاوي الصغرى» الكفر شيء عظيم فلا أجعل المؤمن كافراً متى وجدت رواية أنه لا يكفر - البحر الرائق ج ٥ / ٢١٠ (دارالكتاب) وانظر للأمثلة رد المختار والبحر الرائق -

- ٢٨٠ - قاعدة: - لا يقدم أحد في التزامه على الحقوق إلا بمخرج. ^(٢) (شن)
- ٢٨١ - قاعدة: - لا ينبغي الحكم على الموهوم خصوصاً فيما يجب الأخذ بالإحتياط. ^(٣) (سير)
- ٢٨٢ - قاعدة: - لا ينسب إلى ساكت قول - لكنه في معرض الحاجة بيان. ^(٤) (مج، شن)

- (١) انه (المحصر) إذا كان لا يقدر على هدي بيعته ليحتل به، فإن عطاء بن أبي رباح كان يقول: يتحلل بصوم عشرة أيام، بالقياس على هدي المتعة، وأهل المدينة كانوا يقولون يتحلل بغير شيء، فأما المذهب عندنا أنه لا يتحلل إلا بالهدي، لأن حكم المحصر منصوص عليه في القرآن وهو التحلل بالهدي خاصة، وكون الصوم بدلاً عن الهدي في المتعة أيضاً منصوص عليه في القرآن، ولا يقاس المنصوص على المنصوص عندنا - (شرح السير الكبير ج ٥ / ٢٢٨)
- (٢) منه سبق كالإزدحام في الدعوي والإفتاء والدرس، فإن استتروا في المجيء أقرع بينهم - (شرح الحموي على الأشباه ج ٣ / ١٦٥) وانظر القاعدة ١٨٧
- (٣) فإن قال أهل الثغر: لا نقدر على دفع العدو بأنفسنا إن أتاننا، ولكن نستغيث بالمسلمين فيأتينا الغياث منهم فن دفع بهم العدو، فإنه لا ينبغي لهم أن يحملوا النساء والذاري إلى مثل هذا الثغور أيضاً، لأنهم لا يقرون على الدفع عنهم بأنفسهم، ولحقوق الغوث بهم للدفع موهوم، ولا ينبغي الحكم على الموهوم خصوصاً فيما يكون الواجب فيه الأخذ بالإحتياط - (شرح السير الكبير ج ١ / ١٤٧)
- (٤) للقاعدة جزءان - الأول: لا ينسب إلى ساكت قول، يعني أنه لا يقال لساكت أنه قال كذا فلورأي أجنبياً يبيع ماله، فسكت ولم ينهه، لم يكن وكيلاً بسكونه - ولورأي القاضي الصبي أو المعتوه أو عبدهما يبيع ويشترى فسكت، لا يكون إذناً في التجارة، ولو رأي المرهن الرهن يبيع الرهن فسكت، لا يكون إذناً بإتلافه - (شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٣٨٢)
- والجزء الثاني: لكنه في معرض الحاجة بيان، يعني أن السكوت فيما يلزم التكلم به إقرار وبيان مثلاً: سكوت الشفيع عند علمه بالبيع دلالة على رضاه به ويسقط حق شفيعته - ومنها: سكوت المشتري قبل البيع عند إخباره بالعيب رضي بالعيب - ومنها: سكوت البكر عند استعمار وليها قبل التزويج وبعده - وغير ذلك كثير من المسائل متفرع على هذه القاعدة - انظر شرح المجلد ج ١ / ٤٧، وشرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٣٨٣

٢٨٣ - قاعدة: - لا ينفذ القضاء به ما إذا قضي بشيء مخالف للإجماع. ^(١) (شن)

٢٨٤ - قاعدة: - لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان. ^(٢) (مج)



(١) وهو ظاهر، وما خالف الأئمة الأربعة مخالف للإجماع، وإن كان فيه خلاف لغيرهم، فقد صرح في «التحرير» أن الإجماع إنعقد على عدم العمل بمذهب مخالف للأربعة لأنضباط مذاهبهم، وإنتشارها وكثرة أتباعهم - (شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٣٠٠)

(٢) كمجواز الإستئجار على تعليم القرآن - وعدم الاكتفاء بظاهر العدالة - وكذا: تضمين الساعي مع مخالفته لقاعدة المذهب، أن الضمان على المباشردون المتسبب، ولكن أفتوا بضمانه، زجرًا لفساد الزمان - شرح عقود رسم المفتي (زكريا) ص ١٧٦ - وكذلك لو اشتري أحد دارًا ورأي أحد بيوتها سقط خيار رؤيته وذلك لأن حجر الدور في عهد المتقدمين كانت تبني على نمط واحد، فلما تبدلت الأعصار وصارت بيوت المنازل تبني على نسق مختلف بالشكل والقدر صار لابد من رؤية حجر الدار كلها كني يسقط خيار الرؤية - انظر (شرح المجلد ج ١ / ٣٦)

﴿ باب الميم ﴾

- ٢٨٥ - قاعدة: - ما اجتمع محرم ومبيح إلا غلب المحرم. ^(١) (شن)
 ٢٨٦ - قاعدة: - ماثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد دليل بخلافه. ^(٢) (مج)
 ٢٨٧ - قاعدة: - ماثبت بيقين لا يرتفع إلا بيقين. ^(٣) (شن)
 ٢٨٨ - قاعدة: - ماثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه. ^(٤) (مج)
 ٢٨٩ - قاعدة: - ماثبت يكون باقيا ما لم يوجد الدليل المزيل. ^(٥) (سير)

- (١) إذا تعارضا دليلان، أحدهما يقتضي التحريم، والآخر الإباحة، قدم التحريم - (شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٣٠٢) وانظر القاعدة ١٤
- (٢) فإذا ثبت بزمان ملك شيء لواحد يحكم ببقاء الملك له ما لم يوجد ما يزيله — هذه القاعدة من قبيل العمل بالاستصحاب، وهي متحدة مع القاعدة ٣١ - «الأصل بقاء ما كان على ما كان» ومما يتفرع عليها ما لو ثبت أن رجلا ملك شيء بالإرث أو الشراء أو بوضع اليد مدة لا تسمع بعدها الدعوى، يبقى ذلك الشيء في يده، ولا يقال أنه يحتمل أن يكون قد أخرجه عن ملكه ببيع أو هبة، أما لو ثبت أنه خرج عن ملكه فيكون قد وجد حينئذ دليل على زوال ملكه فلا يحكم ببقاء الملك له بل بزواله - (شرح المجلة ج ١ / ٢٣)
- (٣) ولذا قال في «الملقط» ولو لم يفتنه من الصلوة شيء وأحب أن يقضي صلاة عمره منذ أدرك لا يستحب ذلك إلا إذا كان أكبر ظنه فسادها بسلب الطهارة، أو ترك الشرط، فحينئذ يقضي ما غلب على ظنه وما زاد عليه يكره لورود النهي عنه — (شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ١٩٣) والمراد به (بيقين) غالب الظن - (شرح الحموي على الأشباه)
- (٤) كشهادة واحد قد قبنها رسول الله ﷺ من خزيمة رضي الله عنه، كما روي في أبي داود ج ٥٠٨ / ٢ — فهذه وردت على خلاف القياس فيقتصر على مورده، والنصاب اثنان لقوله تعالى «واستشهدوا شهيدين من رجالكم» سورة البقرة وانظر للتفصيل - (شرح المجلة ج ١ / ٢٦)
- (٥) هذه القاعدة متحدة مع القاعدة ٢٨٦ — وفي شرح السير الكبير ج ٥ / ١٢٦ — لو أسلم الحربي في دار الحرب، وله أولاد صغار كانوا مسلمين بإسلامه، فإن خرج إلينا وخلفهم كانوا

- ٢٩٠ - قاعدة: - ماجاء لعذر بطل بزواله. ^(١) (مج)
 ٢٩١ - قاعدة: - ما حرم أخذه حرم إعطاءه. ^(٢) (شن)
 ٢٩٢ - قاعدة: - ما حرم فعله حرم طلبه. ^(٣) (شن)
 ٢٩٣ - قاعدة: - ما حصل بسبب خبيث فالسبيل رده. ^(٤) (سير)
 ٢٩٤ - قاعدة: - ماراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن. ^(٥) (سير)

مسلمين على حالهم، لأن ما ثبت يكون باقيا ما لم يوجد الدليل المزيل، فإن البقاء لا يستدعي دليلا مبقيا، إنما إثبات الشيء ابتدائى يستدعي دليلا مثبتا -

(١) فبطل التيمم إذا قدر على استعمال الماء، فإن كان يفقد الماء فبطل بالقدرة عليه، وإن كان لمرض بطل ببراءة، وإن كان لبرد بطل بزواله - (شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٢٥٣) وانظر شرح المجلة ج ١ / ٣٠ -

(٢) كالربا ومهر البغي وحلوان الكاهن والرشوة وأجرة النائحة والزامر - إلا في مسائل: مثلا : الرشوة لخوف على ماله أو نفسه، أو ليسوي أمره عند سلطان أو أمير إلا للقاضى، فإنه يحرم الأخذ والإعطاء كما بيناه في « شرح الكثر » من القضاء، وفك الأسير، وإعطاء شيء لمن يخاف هجوه - قال الحموي الرشوة جائزة لخوف على ماله في جانب المدافع، أما في جانب المدفوع له فحرام - (شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٣٩١ - وانظر الفوائد البهية)

(٣) إلا في مسألتين : الاولى: إدعى دعوي صادقة، فأنكر الغريم فله تحليفه، لأننا لو لم نجوز ذلك لضاعت فائدة التحليف وهوجاء النكول - (فالخلف الكاذب حرام لكن طلبه من الغريم جائز) - شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٣٩٢ - وللمسألة الثانية أنظر شرح الحموي -

(٤) قال بعض مشائخنا: كسب المغنية كالمغصوب لم يحل أخذه، وعلى هذا قالوا: لومات الرجل وكسبه من بيع الباذق أو الظلم أو أخذ الرشوة يتورع الورثة ولا يأخذون منه شيء، وهو اولى بهم ويردوهم على أربابها إن عرفوهم، وإلا تصدقوا بها لأن سبيل الكسب الخبيث التصديق إذا تعذر الرد على صاحبه - ردالمختار (دارالكتاب) ج ٩ / ٤٧٠ - وانظر شرح السير الكبير ج ٤ / ٤ -

(٥) ولا بأس بأن يقلد الخيل في أعناقها في الحرب وغير الحرب، لأن ذلك من صنع المبارزين وغيرهم ومن يركب الخيل، وماراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن - (شرح السير الكبير ج ٤ / ٢١٤)

وفي الأشباه : ماراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن، إنما هو من قول عبد الله بن مسعود

٢٩٥ - قاعدة: - ما في الذمة لا يتعين إلا بقبض. ^(١) (شن)

٢٩٦ - قاعدة: - ما كان ثابتاً فإنه يبقى ببقاء بعض أثاره ولا يرتفع إلّا بإعتراض معني هو مثله. ^(٢) (سير)

٢٩٧ - قاعدة: - ما كان على وجه التبرع يستوي فيه الغني والفقير. ^(٣) (سير)

٢٩٨ - قاعدة: - ما يبتني على السماع لا يثبت حكمه ما لم يسمعه. ^(٤) (سير)

٢٩٩ - قاعدة: - ما يمتد فللدوامه حكم الإبتداء وإلا لا. ^(٥) (شن)

موقوفاً عليه، أخرجه أحمد في مسنده — (شرح الحموي على الأشباه ج ٢٦٨/١)

(١) ولهذا لو كان لهما دين بسبب واحد فقبض أحدهما نصيبه، فإن لشريكه أن يشاركه، ويصح

تفريقه على أن ما في الذمة لا تصح قسمته — (شرح الحموي على الأشباه ج ١٥٢/٣)

(٢) إذا كانت البقاع في يداهل الحرب فلا تصير دارالاسلام إلّا بإنقطاع يد أهل الحرب عنها من كل

وجه، وهذا لأن ما كان ثابتاً فإنه يبقى ببقاء بعض أثاره، ولا يرتفع إلّا بإعتراض معني هو مثله أو

فوقه، وإذا ثبت أنه من أرض أهل الحرب فما يكون فيه من الخشب يكون في يد أهل الحرب،

(إذا قطعه المسلمون بإذن الإمام) فهذا مال أصابه المسلمون من أهل الحرب بطريق القهر، وهو

الغنيمة بعينه - (شرح السير الكبير ج ٨٦/٤)

(٣) ولو أن رجلاً جعل خياله حبساً في سبيل الله ودفعها إلى وكيل له يكون هو الذي يوزعها بين

الغزاة إذا غزوا ولم يشترط ردها إليه فهذا جائز، ولا بأس بأن يوزعها بين الغزاة من الأغنياء

والفقراء، لأن هذا إباحة وليس بتملك، وكل قرية كانت على سبيل الإباحة استوي فيه الغني

والفقير كالسقاية، وكذلك لو جعل خاناً لتزول الناس فيه، أو مقبرة يقر فيها موتي المسلمين، فإنه

يسكن خانة الغني والفقير، ويقر في مقبرته الغني والفقير - (شرح السير الكبير ج ٢٧٨ / ٥)

(٤) إذا خرج المسلمون للعزو بنية مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً قصروا الصلوة، فنادي منادي الأمير أن

يرجعوا إلى المدينة، فعليهم من حين سمعوا هذا الخبر أن يتموا الصلوة (وإن سمع بذلك بعضهم

دون بعض فعلى الذين سمعوا أن يتموا الصلوة، وقصر الذين لم يسمعوا، فصلواتهم صحيحة ليس

عليهم إعادتها، لأن ما يبتني على السماع لا يثبت حكمه في حق المخاطب ما لم يسمع به - (انظر

شرح السير الكبير ج ١٦٩/١)

(٥) بخلاف قوله للصحيحة إذا صححت (فانت طالق) فيقع كما سكت، لأن الصحة أمر يمتد

فلدوامه حكم الإبتداء — ولو قال لها وهي حائض إذا حضت فهو على حيض مستقبل ---

- وكذا لو قال : إذا مرضت وهي مريضة — انظر ردالمحتار ج ٣٥٥/٤ (دارالكتاب) -

- ٣٠٠ - قاعدة: - مال المسلمين لا يصير غنيمة للمسلمين بحال. ^(١) (سير)
- ٣٠١ - قاعدة: - المباشر ضامن وإن لم يعتمد. ^(٢) (مج)
- ٣٠٢ - قاعدة: - المبني على الفاسد فاسد. ^(٣) (شن)
- ٣٠٣ - قاعدة: - المباح يملك بالإحراز. ^(٤) (سير)
- ٣٠٤ - قاعدة: - متى أمكن العمل بالحقيقة سقط المجاز. ^(٥) (ر)

- (١) وذكر أن علي بن طالب رضي الله عنه أتى بأسير يوم صفين، فقال: لا تقتلني، قال لأقتلك صبراً
إني أخاف الله رب العالمين، وجعل سلاحه للذي جاء به، وإنما جعل ذلك ليتقوي به على
العدو، حتى إذا وضعت الحرب أوزارها رده على صاحبه إن كان حياً، وعلى ورثته إن كان
ميتاً، وهو أيضاً تاويل مانقل عن الشعبي رضي الله عنه - أن علياً رضي الله عنه لم يغنم من أموال
أهل الجمل إلا الكراع والسلاح، أي دفع ذلك إلى أصحابه ليتقوا به على عدوهم من غير أن
يملكهم ذلك، فإن مال المسلمين لا يصير غنيمة للمسلمين بحال، ألا ترى أنه لم يغمس شيئاً من
ذلك، وأنهم لما طالبوه القسمة بينهم قال: فمن يأخذ منكم عائشة عليها السلام؟ وإنما قال ذلك على
وجه الإنكار عليهم - (شرح السير الكبير ج ٣ / ١٣١)
- (٢) المباشر هو الذي يلي الأمر بنفسه فإنه يضمن الضرر الذي يتولد عن فعله سواء كان عن قصد منه
أو لم يكن، كما إذا رمي طيراً بسهم أو رصاص فأصاب رجلاً فإنه يضمن دية كما في «درمختار»
وكذا إذا كان ماراً في السوق فمس وعاء اتفاقاً وألقاه على الأرض فإنه يضمن قيمته - (شرح
المجلة ج ١ / ٦٠) وانظر للتفصيل شرح المجلة ج ١ / ١ از ص ٥٠٨
- (٣) لو جدد لمنكوحته بمهر لم يلزمه، فقلت: لأن النكاح الثاني لم يصح، فلم يلزم ما في ضمنه من
المهر - وكذا لو قال: بعثك دمي بألف فقتله وجب القصاص كما في «خزانة المفتين» ولا يعتبر
ما في ضمنه من الإذن بقتله - وكذا لو أبرأه أو أقرله ضمن عقد فاسد فسد الإبراء كما في
«البيزاية» - شرح الحموي على الأشباه ج ٣ / ٢٥٧ (وانظر الفوائد البهية في شرح القواعد
الفقهية)
- (٤) وعلى هذا سائر المباحات كالطير إذا باضت أو فرخت في أرض إنسان أنه يكون مباحاً ويكون
للاخذ لالصاحب الأرض - سواء كان صاحب الأرض يتخذله وكراً أم لا - وكذلك
صيد التحا إلى أرض رجل أو داره فهو للاخذ لما قلنا - (بدائع الصنائع ج ٥ / ٢٨٢) وانظر
للتفصيل بدائع الصنائع كتاب الشرب وكتاب الأراضي -
- (٥) فيكون النكاح المذكور في قوله تعالى «ولا تنكحوا ما نكح آباءكم من النساء» محمولاً على

٣٠٥ - قاعدة: - المتعاقدان إذا صرحا بجهة الفساد فهو كما صرحا وإلا صرف إلى الصحة. ^(١) (كر)

٣٠٦ - قاعدة: - المتيقن به لا يتبدل إلا بمثله. ^(٢) (سير)

٣٠٧ - قاعدة: - المتسبب لا يضمن إلا بالتعمد. ^(٣) (مج)

الوطي دون العقد يشمل الوطي الحلال والحرام والوطي يملك اليمين أيضا، لأن النكاح في الأصل الضم وهو إنما يكون بالوطي — والعقد إنما سمي نكاحا لأنه سبب الضم، فمن حيث اللغة حقيقة النكاح ألوطي، والعقد مجاز، ومن حيث الشرع بالعكس - فالشافعي رحمه الله حمل النكاح ههنا على معناه المتعارف فلا يثبت حرمة المصاهرة بالزنا، ونحن نحمله على حقيقة اللغوية فتثبت حرمة المصاهرة بالزنا - (نور الانوار ص ١٠١)

(١) من مسائله إذا باع قلب فضة وزها عشرة وثوبا قيمته عشرة بعشرين درهما على أن عشرة منها موجلة إلى شهر، فإن صرحا أن العشرة الموجلة ثمن الثوب والعشرة المنقودة ثمن القلب صح، وإن صرحا أنها ثمن القلب فسد، وإن أهما فالعشرة المنقودة تجعل للقلب والموجلة للثوب حملا على الصحة - (حاشية أصول الكرخي ضميمه أصول البزدوي ص ٣٧٠) - وانظر للتفصيل بدائع الصنائع ج ٥/٥٣

(٢) ألا ترى أن الذئب لوعدي على شاة فقطع أو داجها أو نثرافي بطنها ثم أدركها صاحبها فذبحها لم يحل أكلها، وإن كانت تضطرب عند الذبح، ومثله لوعقها الذئب عقرا يعلم أن آخر ذلك الموت — إلا أنها تعيش يوما أو يومين فذبحها صاحبها جاز أكلها ---- إلى قوله ---- وهذا لأن المتيقن به لا يتبدل إلا بمثله — فالروح قبله كان متيقنا به فلا يحكم بموته إلا بفعل يتيقن به بأنه لا يبقى فيه الروح بعده - (شرح السير الكبير ج ٢ / ١٩٦)

(٣) المتسبب هو من يسبب تلف الشيء بعمله أمرا يفضي إلى إتلافه — فهو لا يضمن إلا إذا كان متعمدا - مثلا إذا جفل حيوان بكر من زيد ففرّ وضاع فلا ضمان على زيد وأما إذا كان أجفله قصدا وضاع فإنه يضمن قيمته — تضمين المباشر مطلقا وتضمين المتسبب عند التعدي أو التعمد، لأن المباشر علة وسبب مستقل للتلف، أما التسبب فليس سببا مستقلا فاقتضي أن يرافقه صفة عداة ليصلح علة للتضمين - (شرح المجلة ج ١ / ٦٠)

وكذا لو جفلت الدابة من صوت البندقية التي رماها الصياد قصدا للصيد فوقعت وتلفت أو إنكسر أحد أعضائها لا يلزم الضمان - وأما إذا كان الصياد قد رمى البندقية قاصدا إجهالها فإنه يضمن - (شرح المجلة ج ١ / ٥١٤)

- ٣٠٨ - قاعدة: - المجاز أولي من الإشتراك. ^(١) (م)
- ٣٠٩ - قاعدة: - المجاز يعم كما تعم الحقيقة. ^(٢) (م)
- ٣١٠ - قاعدة: - مجرد الخبر لا يصلح حجة. ^(٣) (سير)
- ٣١١ - قاعدة: - المحتمل لا يعارض المنصوص. ^(٤) (سير)
- ٣١٢ - قاعدة: - المختلف فيه بامضاء الإمام بإجتهاده يصير كالمتفق عليه. ^(٥) (سير)

(١) كما في قوله تعالى «إن الله وملائكته يصلون على النبي» لفظ الصلوة مشترك، لأن الصلوة من الله رحمة ومن الملائكة إستغفار فلهذا يراد به المعنى المجازي عند الحنفية وهو الإعتناء بشأنه وهذا معني عام شامل للكل، فيكون المعنى إن الله وملائكته يعتنون بشأنه، بإيها الذين آمنوا إعتنوا أيضا بشأنه، وذلك الإعتناء من الله تعالى رحمة ومن الملائكة إستغفار، ومن المؤمنين دعاء — انظر نور الانوار ص ٨٨ — وفي «فواتح الرحموت» المجاز أولي من الإشتراك فيحمل عليه عند التردد في أنه مجاز أو مشترك لأن المجاز أغلب وجودا بالإستقراء حتى قيل إن شطر اللغة مجاز وأن الإشتراك يخل بالتفاهم لولا القرينة، فانه يصير مجملاً - (فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ٢١٠/١)

(٢) لوجود المقتضي للعموم وعدم المانع عنه فقوله عليه الصلوة والسلام «لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين» أي لا تبيعوا ما يسعه الصاع بما يسعه الصاعان يعم المكيلات كلها مطعوما وغير مطعوم، فيجري الربا في نحو الجص - (فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ١/ ٢١٥)

(٣) خير الواحد في الامور الملزمة لا يصلح حجة، وفي غير الملزمة حجة وإن كان فيه من وجه الزام ومن وجه غير الزام ففيه تفصيل — فليراجع حاشية القاعدة ١٢٧ - (وانظر شرح السير الكبير ج ٤٩/٢)

(٤) فكذلك قولهم : أمنك على أن تدلنا لا يكون دليلا على أنه لأمان لك إن لم تدلنا، لأن ذلك محتمل، والمحمّل لا يعارض المنصوص ولا يدفع حكمه، إلا ان ينص فيقول : على أي إن لم أدلكم عليهم فلاأمان بيني وبينكم، فحينئذ هذا نص يصلح معارضا لذلك النص - (شرح السير الكبير ج ٧٩/٢)

(٥) ولوأن الأمير بعد إنهزام المشركين نظر إلى قتلي منهم عليهم أسلأهم، وهو لا يدري من قتلهم فقال: من أخذ سلب قتيل فهو له، فأخذها قوم، فذلك لهم نفل، لأن المسلمين لم يأخذوها، فيكون هذا في معني التنفيل قبل الإصابة والأصح أن نقول : هذا تنفيل بعد الإصابة، ولكن الإمام أمضاء بإجتهاده والمختلف فيه بامضاء الإمام بإجتهاده يصير كالمتفق عليه، حتى إذا مات

٣١٣ - قاعدة: - المرأة تابعة للزوج في المقام والزوج لا يكون تابعا لإمرأته. ^(١) (سير)

٣١٤ - قاعدة: - المرأموأخذ بإقراره. ^(٢) (مج)

٣١٥ - قاعدة: - المرأيعامل في حق نفسه كما أقربه ولا يصدق على إبطال حق الغير ولا بإلزام الغير حقا. ^(٣) (كر)

٣١٦ - قاعدة: - المرسل كالمسند في الإحتجاج. ^(٤) (فتاوى عزيزيه)

أو عزل وولي غيره لم يسترد من الأخذين شيئا من ذلك - (شرح السير الكبير ج ٢ / ٢٥٦)

(١) فإذا تزوجت المستأمنة في دارنا مسلما أو ذميا ضارت ذمية، لا تتمكن من الرجوع إلى دار الحرب، بخلاف المستأمن إذا تزوج ذمية، لأن المرأة تابعة للزوج في المقام والزوج لا يكون تابعا لإمرأته — وعلى هذا لودخل رجل مع إمرأته إلينا بأمان ثم صار الزوج ذميا فليس لها أن ترجع إلى دار الحرب، وكذلك لو أسلم وهي من أهل الكتاب، لأن النكاح بينهما مستقر بعد إسلامه - (شرح السير الكبير ج ٥ / ١١٧)

(٢) إذا أقر الرجل العاقل البالغ برضائه لزمه ما أقره معلوما كان ما أقره أو مجهولا، فإذا قال واحد لفلان عندي أمانة أو سرق مال فلان أو غصبته صح إقراره، ويجوز على تعيين الأمانة المجهولة أو المال المسروق أو المفقود - (انظر شرح المجلة ج ٢ / ٢ از ص ٨٥٨) -

وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ماعزا الأسلمي رضي الله عنه والإمرأة غامدية بإقرارهما - انظر (مسلم شريف ج ٢ / ٦٦، ترمذي شريف ج ١ / ٢٦٤ - ابوداؤد شريف ج ٢ / ٦٠٩)

(٣) من مسائله أن مجهولة النسب إذا أقرت بالرق لإنسان وصدقها ذلك الإنسان تصير أمة له، لكن لا يبطل نكاح الزوج ولا يضمن الزوج للمقرلة إذا كان قد أوفأها المهر مرة، وكذا المودع المأمور بدفع الوديعة إذا قال دفعته إلى فلان فقال مادفعته إلى فلان فقول المودع في براءة نفسه من الضمان، لا في إيجاب الضمان على فلان بالقبض - (حاشية أصول الكرخي ضميمه مع أصول البزدوي ص ٣٦٩)

(٤) في شرح الهدايه لخواجه عصام الدين أما كون الحديث مرسل فليس بطعن عندنا لأننا نقبل المراسيل ذكره الأهمري وفي شرح الهداية لابن الهمام والمراسيل عندنا وعند جمهور العلماء حجة - (المركات شرح المشكوة ج ١ / ٣٤٧)

والمسند: حديث هو مرفوع عن صحابي بسند ظاهره الإتصال (كشاف اصطلاحات الفنون ج ٢ / ٣٧١) — والمرسل: هو الحديث الذي سقط من آخر إسناده من بعد التابعي راوواحد

- ٣١٧ - قاعدة: - المساجد لله بمزلة الكعبة. ^(١) (سير)
- ٣١٨ - قاعدة: - المسلم مأمور بأن يدفع سبب الهلاك عن نفسه. ^(٢) (سير)
- ٣١٩ - قاعدة: - المسلمون عند شروطهم. ^(٣) (سير)
- ٣٢٠ - قاعدة: - المشترك لا عموم له. ^(٤) (شن)
- ٣٢١ - قاعدة: - المشقة تجلب التيسير. ^(٥) (شن)

وأكثر، وذلك السقوط يسمى إرسالاً - (كشاف اصطلاحات الفنون ٢/٢٧٥)

- (١) فإن المسجد مصلي للمسلمين مبني لإقامة الطاعات فيه، فكان محرزا من حق العباد خالصا لله تعالى، قال الله تعالى «وأن المساجد لله». بمزلة الكعبة فلهذا لا ينبغي أن يدخله جنبا فيه أو يطأ الرجل فيه إمرأته، أو يقضي حاجته من بول أو غائط - (شرح السير الكبير ج ٨٦/٥)
- (٢) وإن كان المسلم مظلوما فيهم فكفل به مسلم أو ذمي أو حربي على أن يحضره يوم كذا ليقتلوه، فلا بأس بأن يخفر كفيله ويخرج، سواء كان أمره بالكفالة أو لم يأمره بذلك، لأنه في الحضور يكون معينا على نفسه ملقيا بيده إلى التهلكة ولا رخصة في ذلك ---- إلى قوله ---- والمسلم في هذا مأمور بأن يبدأ بدفع سبب الهلاك عن نفسه - (شرح السير الكبير ج ٢٢٤/٥)
- (٣) قال صلى الله عليه وسلم «المسلمون عند شروطهم» (أخرجه البخاري) وقال عمر رضي الله عنه الشرط أملك أي يجب الوفاء به ---- إلى قوله ---- وتعليق اسباب التحريم بالشرط صحيح كالطلاق والعتاق - (شرح السير الكبير ج ١٩٥/١)
- (٤) لا يجوز تعميم المشترك إلا في اليمين، حلف لا يكلم مولاؤه، وله أعلن وأسلمون، فأبهم كلم حنث كما في «المبسوط» (لا يجوز تعميم المشترك) فلهذا بطلت الوصية للموالي، والحالة هذه ولو وقف عليهم كذلك (أي بطل الوقف) فهو للفقراء - (شرح الحموي على الأشباه ج ٤٤/٢)

- (٥) والأصل فيها قوله تعالى «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر» قال العلماء: يتخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته - لان الصعوبة تصير سببا للتسهيل ويلزم التوسع في وقت المضايقة - كالقرض - والحواله - والرهن - والحجر - والإجاره - والمزارعة وغيرها كثير من المسائل مبني على هذه القاعدة - وما حوزة الفقهاء من الرخص والتخفيفات في الأحكام الشرعية فهي مستنبطة من هذه القاعدة - منها القصر والفطر والمسح أكثر من يوم وليلة في السفر - ومنها التيمم للمريض عند الخوف على نفسه أو على عضوه أو من زيادة المرض أو بطؤه، والقعود في صلاة الفرض والإضطجاع فيها، والإيماء والتخلف عن الجماعة

- ٣٢٢ - قاعدة: - المشقة والخرج إنما يعتبر في غير المنصوص أمافيه فلا. ^(١) (شن)
- ٣٢٣ - قاعدة: - معاريض الكلام مندوحة عن الكذب. ^(٢) (سير)
- ٣٢٤ - قاعدة: - المصير إلى البذل عند فوات الأصل لامع قيامه. ^(٣) (سير)

مع حصول الفضيلة، وغير ذلك — ومنها: الصلوة مع النجاسة المعفوعة وقت العسر وعموم البلوي - وبول ترشش على الثوب قدر رؤوس الإبر، وطين الشوارع وغير ذلك - (انظر شرح الحموي على الأشباه ج ١ / از ص ٢٢٦)

(١) ولذا قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى : بخمرة رعي حشيش الحرم وقطعه إلا الإذخر (قال رسول الله ﷺ « ولا يعضد شجرها » --- فقال رجل من قريش إلا الإذخر يا رسول الله - فإننا نجعله في بيوتنا وقبورنا فقال النبي ﷺ إلا الإذخر إلا الإذخر - (رواه البخاري ج ٢٢/١، رواه مسلم ج ٢ / ٤٣٩)

وجوز أبو يوسف رحمه الله للخرج — وعلى هذا قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله بتغليظ نجاسة الأرواث، لقوله عليه الصلوة والسلام « إهاركس » أي نجس، ولا اعتبار عنده بالبلوي في موضع النص، كما في بول الأدمي، فإن البلوي فيه أعم - (شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٢٤٨)

(٢) وقال عمر رضي الله عنه: إن في معاريض الكلام لمندوحة عن الكذب، وتفسير هذا ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب: وهو أن يكلم من يبارزه بشيء وليس الأمر كما قال: ولكنه يضم خلاف ما يظهره له، كما فعل على رضي الله عنه - يوم الخندق حين بارزه عمرو بن عبدود، قال: أليس قد ضمنت لي أن لاتستعين علي بغيرك؟ فمن هؤلاء الذين دعوتهم؟ فالتفت كالمستبعد لذلك، فضرب على ساقه ضربة قطع رجله، وكان من الخدعة أن يقول لأصحابه قولاً ليري من سمعه أن فيه ظفراً أو أن فيه أمراً يقوي أصحابه، وليس الأمر كذلك حقيقة ولكن يتكلم على وجه لا يكون كاذباً فيه ظاهراً - (شرح السير الكبير ج ١ / ٨٥)

(٣) ولوقالوا: نصالحكم أو نودعكم على أن نعطيكم كذا على أن تكفوا عنا شهراً، فليس ينبغي لهم أن يقاتلوهم حتى يبنذوا إليهم أو يمضي الوقت، لأنهم شرطوا لهم الأمان على أنفسهم في المدة - --- إلى قوله ---- ثم إن كان هذا في غرة الهلام فالمعتبر شهر بالهلال، نقص أو لم ينقص - وإن كان في بعض الشهر فهذا على ثلاثين يوماً، لأن الأهلة في الشهور أصل والأيام بدل عنه، قال رسول الله ﷺ « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا شعبان ثلاثين يوماً » والمصير إلى البذل عند فوات الأصل لامع قيامه - (شرح السير الكبير ج ٥ / ١٩)

----- هكذا إذا حاضت في خلال عدة الطلاق بالشهور - (انظر بدائع الصنائع ج ٣ / ١٤٤)

- ٣٢٥- قاعدة:- مطلق التسمية ينصرف إلى ماهو المعروف بالعرف.^(١) (سير)
- ٣٢٦- قاعدة:- مطلق الكلام يتقيد بدلالة الحال.^(٢) (سير)
- ٣٢٧- قاعدة:- مطلق الكلام يتقيد بالمقصود.^(٣) (سير)
- ٣٢٨- قاعدة:- المطلق فيما يحتمل التأييد بمثلة المصرح بذكر التأييد.^(٤) (سير)
- ٣٢٩- قاعدة:- المطلق لا يحمل على المقيد في حكمن مختلفين.^(٥) (سير)

- (١) والرؤوس الأوساط من رقيق أولئك الحربيين ليس عليهم أن يعطوا الرؤوس من غير رقيقهم لأن مطلق التسمية ينصرف إلى ماهو المعروف بالعرف، والعرف الظاهر أنهم إنما يلتزمون تسليم الرؤوس من رقيقهم — (شرح السير الكبير ج ٥/٢٦) - وفي «الهداية» ومن أطلق الثمن كان على غالب نقد البلد لأنه المتعارف - (الهداية ج ٣/٢١) وانظر (شرح السير الكبير ج ٢/٢٠)
- (٢) ولوقالوا: نصالحكم على أن تؤمنونا على ألف دينار، ولم يؤقتوا وقتاً، فهذا على خروجهم إلى دار الإسلام، لأن مطلق التسمية يتقيد بدلالة الحال وبما يعلم من مقصود المتكلم، وبعد ما أحاطت بهم السرية يعلم أن مقصودهم بهذا الصلح الأمن من الخوف الذي نزل بهم، وإنما يتم ذلك بخروج السرية إلى دار الإسلام، فكأنهم صرحوا بهذا وقالوا: أمنونا حتى تخرجوا إلى دار الإسلام - (شرح السير الكبير ج ٢/٥٥ - وانظر القاعدة ٩١)
- (٣) قد مر أنفاً — وكذا إذا أرادت امرأة الخروج فقال لها الزوج إن خرجت فانت طالق فمكث ساعة حتى سكن غضبه ثم خرجت لا تطلق — وهذا الحكم في كل بمن الفور — انظر (نور الانوار ص ١١٣)
- (٤) ولأن الإمام بعث إليهم من دار الإسلام من يدعوهم إلى الصلح، فصالحوه على أن يؤمنوهم على مال مطلقاً — ثم بدا للإمام أن ينبذ إليهم، فليس ينبغي أن يقاتلهم حتى يرد إليهم ما أخذوا منهم ---- إلى قوله ---- وإنما مقصودهم من بذل المال هاهنا تحصيل الأمن لهم مطلقاً، حتى لا يتعرض أحد من المسلمين لجانبهم، والمطلق فيما يحتمل التأييد بمثلة المصرح بذكر التأييد (شرح السير الكبير ج ٢/٥٥)
- (٥) وعندنا لا يحمل المطلق على المقيد وإن كانا في حادثة واحدة لإمكان العمل بهما، إذ لا تضاد ولاتنافي بينهما، فيكون في الظهار الصيام والتحرير قبل التماس والطعام أعم من أن يكون قبل التماس أو بعده، وإذا كان في حادثة واحدة ففي الحادثتين بالطريق الأولى، فيحكم في القتل بإعتاق رقبة مؤمنة وفي غيره بإعتاق رقبة أعم — إلا أن يكونا في حكم واحد مثل صوم كفارة اليمين في قوله تعالى «فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام» فإن قراءة العامة مطلقة وقراءة ابن مسعود

٣٣٠ - قاعدة: - المطلق يتقيد بدلالة العرف. ^(١) (سير)

٣٣١ - قاعدة: - المطلق يجري على إطلاقه. ^(٢) (مج)

٣٣٢ - قاعدة: - المظلوم له أن يدفع الظلم عن نفسه بما قدر عليه لكن ليس له أن يظلم غيره. ^(٣) (سير)

٣٣٣ - قاعدة: - المعرفة لا تدخل تحت النكرة إلا المعرفة في الجزاء. ^(٤) (شن)

رضي الله عنه «فصيام ثلاثة أيام متتابعات» مقيدة بالتتابع، والقراءتان بمنزلة الأيتين في حق المعاملة فيجب ههنا أن يقيد قراءة العامة أيضا بالتتابع لأن الحكم وهو الصوم لا يقبل وصفين متضادين، فإذا ثبت تقييده بطل إطلاقه - (نور الانوار ص ١٥٩، وانظر شرح السير الكبير ج ٢ / ١٥٣)

(١) ولو كانوا قالوا لهم: نصالحكم على أن نعطيكم عشرة آلاف دينار على أن تنصرفوا عنا إلى بلادكم، أو قال المشركون للمسلمين: صالحونا على أن تعطونا عشرة آلاف دينار على أن ننصرف عنكم، والمسألة بحالها فليس ينبغي للمسلمين أن يغيروا عليهم حتى ينبذوا إليهم، أو يرجع القوم إلى بلادهم للصلح والموادة التي جرت بين الفريقين ---- إلى قوله ---- لأن الموادة كانت على الإنصراف عنهم مطلقا، وإنصرفهم عن المسلمين إنما يكون بوصولهم إلى دار الحرب ومأمنهم عادة، وفي العادة إنما ينصرفون إلى مأمنهم، والمطلق من الكلام يتقيد بدلالة العرف - (شرح السير الكبير ج ١٨/٥)

(٢) هذا إذا لم يقدّم دليل التقييد نصّا أو دلالة --- فالوكيل بالبيع إذا كانت وكالته مطلقة يجوز له أن يبيع مال موكله بالثمن الذي يراه مناسباً، قليلاً كان أو كثيراً، ولكن لو عين له الموكل ثمناً معلوماً لا يجوز له حينئذٍ أن يبيع المال بأقل منه، لأن دليل التقييد قام نصّاً فلا يجوز مخالفته --- وكذا لو وكل رجلاً بشراء شيء معين ولم يبين له الثمن كان للوكيل أن يشتريه بثمن المثل أو بغبن يسير ولكن لا يجوز له أن يشتريه بغبن فاحش وإن فعل وقع الشراء له، وذلك لأن وكالته وإن كانت مطلقة إلا أنها مقيدة دلالة بعدم التجاوز إلى الغبن الفاحش - (شرح المجلد ج ٤٥/١)

(٣) ألا ترى أن مسلماً في دار الإسلام لو قصده ظالم بظلم فأعطاه كفيلاً بنفسه، لم يحل له أن يخفف كفيلاً، وإن كان يعلم أنه مظلوم، لأن ليس للمظلوم أن يظلم غيره فإذا أخفر كفيلاً كان ظالماً - (شرح السير الكبير ج ٢٢٥/٥)

(٤) إذا قال: إن كلم غلامي هذا أحد، فأنت طالق فلا تدخل الحالف إلا أن ينوي دعول نفسه حتى

- ٣٣٤- قاعدة:- المعروف بالعرف كالمشروط شرطاً. ^(١) (مج)
 ٣٣٥- قاعدة:- المعروف بين التجار كالمشروط بينهم. ^(٢) (مج)
 ٣٣٦- قاعدة:- المعلق بالشرط يثبت ويجب بوجوب الشرط. ^(٣) (مج، سير)

لو كلم الخالف غلام نفسه لم تطلق، لأن المعرفة لا تدخل تحت النكرة لأفهما ضدان فلا يجتمعان وفي دخولها تحتها يلزم الاجتماع، فباء المتكلم معرفة لا تدخل تحت النكرة وهي قوله «أحد» وكذا لو قال: إن البست هذا القميص أحداً، أو قال: إن دخل دارك هذه أحد، فانت طالق، فلا تدخل المعرفة أي التاء وكاف الخطاب في النكرة أي في قوله «أحداً» ————— والجزء الثاني: إلا المعرفة في الجزاء- يعني فإنها تدخل تحت النكرة، كما إذا قال: إن كلم غلامي هذا أحد فانت طالق، فناء الخطاب وإن كانت معرفة لكنها وقعت في الجزاء- فلم يمتنع دخولها تحت النكرة في الشرط، لأنه إذا كانت النكرة في جملة والمعرفة في جملة أخرى، فإنه حينئذ لا يمتنع أن تدخل المعرفة تحت النكرة، لأن الجملتين كالكلامين المختلفين — فتدخل المعرفة أي تاء الخطاب في النكرة أي أحد، فإذا كلمت المرأة تطلق ————— واعلم أن المعرفة في الجزاء- كما تدخل تحت النكرة في الشرط كذلك تدخل المعرفة في الشرط تحت النكرة في الجزاء — فانظر للتفصيل (شرح الحموي على الأشباه ج ٢/ ٤٢)

- (١) يتفرع عليها مسائل: منها: لودفع إبنه إلى حائك ليتعلم النسيج ولم يشترط الأجر على أحدهما فلما تعلم العمل طلب الأستاذ الأجر من الأب والأب من الأستاذ، ينظر إلى عرف أهل تلك البلدة، فإن كان العرف يشهد للأستاذ يحكم له بأجر مثل تعليم ذلك العمل على الأب، وإن كان العرف يشهد للأب فبأجر مثل الولد على الأستاذ، (درر) ومنها: لودفع ثوبه إلى الخياط ليخيطه أو إلى صباغ ليصبغه ولم يعين له أجرة فإن كان العامل من يعمل بالأجرة يستحق أجر المثل وإلا فلا — ومثل ذلك الزول في الخان والدخول إلى الحمام واستعمال الماء المعد للإستغلال أي أنه يجب فيها أجر المثل إذا لم تشترط الأجرة — (شرح المجلة ج ١/ ٣٧)
- (٢) مثلاً لو اشتري شيئاً من السوق بثمن معلوم ولم يصرحا بحلول ولا تأجيل وكان المتعارف فيما بينهم أن البائع يأخذ كل جمعة أو كل شهر جميع الثمن أو بعضاً معيناً منه إنصرف إليه بلا بيان، لأنه حيث كان ذلك متعارفاً عند التجار فصار كأنها قد اتفقا عليه - (شرح المجلة ج ١/ ٣٨)
- (٣) يعني إذا علق بالشرط شيء من المعاملات التي يجوز تعليقها بالشرط فعند ثبوت الشرط يلزم ثبوت المعلق به، مثلاً إذا قال لآخر أنا ضامن مالك إذا سرقه فلان، فمضى ثبت الشرط أي السرقة يثبت المعلق به أي الضمان — شرح المجلة ج ١/ ٥٤ — وكذا لو قال إن دخلت هذه الدار فأنت

٣٣٧ - قاعدة: - المعلق بالشرط لا ينعقد سببا للحال والمضاف منعقد في الطلاق والعتاق والنذر. ^(١) (شن)

٣٣٨ - قاعدة: - المعلق بالشرط معدوم قبل الشرط. ^(٢) (سير)

٣٣٩ - قاعدة: - المغرور يرجع على الغار بما غر. ^(٣) (سير)

٣٤٠ - قاعدة: - المفرد المضاف إلى معرفة للعموم. ^(٤) (شن)

٣٤١ - قاعدة: - مفهوم الشرط كمفهوم الصفة وليس بحجة. ^(٥) (سير)

طالق أو إن كلمت فلانا أو إن قدم فلان ونحو ذلك - فان دخلتها أو كلمته أو قدم فلان فقد طلقت وأما قبله فلا تطلق - (انظر بدائع الصنائع ج ٣/ ٢٠٠)

(١) قوله : المعلق بالشرط لا ينعقد سببا للحال أي في الطلاق والعتاق والنذر وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه — فإذا قال: انت حر غدا لم يملك بيعه اليوم — وإذا قال أنت حر إذا جاء غد ملك بيعه، وكذا لو قال : لله على التصديق بدرهم غدا، ملك التعجيل (لأن السبب قد انعقد) بخلافه إذا جاء غدا - (شرح الحموي على الأشباه ج ٢ / ٢٢)

(٢) قد مر أنفا - فلهذا لو قال : إن دخلت الدار فعبدي حر يملك بيعه قبل وجود الشرط، لأن الحرية معدوم قبل الشرط من كل الوجوه فيصح التعجيل -

(٣) فإن دفعه (أي فرسا حبيسا في سبيل الله) إلى غيره يغزو عليه بأجر فركبه الذي إستأجره فعطب في يده من ركوبه أو من غير ذلك، فرفع ذلك إلى القاضي، فان القاضي له أن يضمن أيهما شاء، إن شاء ضمن المؤاجر وإن شاء ضمن المستأجر ---- إلى قوله ---- وإن ضمن المستأجر القيمة رجع المستأجر بالقيمة على المؤاجر، لأنه مغرور من جهته والمغرور يرجع على الغار بما غره- (شرح السير الكبير ج ٥ / ٢٧٦) -

(٤) ومن فروعه الفقهية لو أوصي لولد زيد أو وقف على ولده - وكان له أولاد ذكور وإناث كان لكل ذكره في « فتح القدير » من الوقف — (لأن المفرد (أي ولد) مضاف إلى معرفة (أي هـ) فيكون للعموم) - (شرح الحموي على الأشباه ج ٣/ ٢٣٧) -

(٥) المفهوم قسمان : مفهوم الموافقة (٢) مفهوم المخالفة — مفهوم المخالفة على أقسام - (١) مفهوم الصفة (٢) مفهوم الشرط (٣) مفهوم الغاية (٤) مفهوم العدد (٥) مفهوم اللقب - وهو معتبر عند الشافعي رحمه الله تعالى إلا مفهوم اللقب — قال في « التحرير » والحنفية ينفون مفهوم المخالفة بأقسامه في كلام الشارع فقط انتهى - فأفاد أنه في الروايات ونحوها معتبر بأقسامه حين مفهوم اللقب، وهو تعليق الحكم بحامد كقولك، صلوة الجمعة على الرجال الأحرار، فلهم منه

- ٣٤٢ - قاعدة: - المفهوم ليس بحجة ^(١) (سير)
 ٣٤٣ - قاعدة: - المقرلة إذا كذب المقر بطل إقراره ^(٢) (شن)
 ٣٤٤ - قاعدة: - المقر إن صار مكذبا في إقراره يسقط حكم إقراره ^(٣) (سير)
 ٣٤٥ - قاعدة: - المقضي عليه في حادثة لاتسمع دعواه ولا بينته ^(٤) (شن)

عدم وجوبها على النساء والعبيد — والتفصيل في رد المختار (دارالكتاب) ج ١ / ٢٠٦ —
 وانظر للحدود والأمثلة « الفوائد البهية في شرح القواعد الفقهية » — مثلا في
 قوله تعالى قال الله تعالى « وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك » لا يدل على حرمة
 اللاتي لم يهاجرن معه — وقال تعالى « فلاتظلموا فيهن أنفسكم » لا يدل على إباحة الظلم في غير
 الأشهر الحرم - (شرح السير الكبير ج ٢ / ٧٩) -

(١) أي في النصوص وكلام الشارع كما مرانفا — فأما في متفاهم الناس وعرفهم وفي المعاملات
 والعقليات فيدل — (رد المختار ج ١ / ٢٠٦) -

(٢) إلا في سبعة مسائل: في الإقرار [١] بالحرية [٢] والنسب [٣] وولاء العتاقة كما في « شرح
 المجموع » معللا بأنها لاتتحمل النقص، ويزاد [٤] الوقف فإن المقر له إذا رده ثم صدقه صح كما في
 « الإسعاف » [٥] والطلاق والنسب [٦] والرق كما في البرازية « فكلها لاترتد — وفي
 الشامي [٧] والنكاح كما في متفرقات قضاء « البحر » شرح الحموي على الأشباه ج ٢ / ٣٠٥،
 ورد المختار (دار الكتاب) ج ٨ / ٣٤٥ - قال الحموي: لوعاد المقر إلى الإقرار ثانيا فصدقه
 المقر له صح، ويكونان قد توافقا على الثاني قال في « التاتارخانية » ثم في كل موضع بطل الإقرار
 برد المقر له لوعاد المقر إلى ذلك الإقرار، وصدقه المقر له كان للمقر له أن يأخذه بإقراره، وهذا
 استحسان، والقياس ان لا يكون له ذلك - انظر (شرح الحموي على الأشباه ج ٢ / ٣٠٥)

(٣) إذا ثبت المقر كاذبا بالبينة كمن أقر بغلام أنه ابنه ومثله لا يولد لمثله لا يصح إقراره لأنه يستحيل
 أن يكون ابنه فكان كذبا في إقراره بيقين - (بدائع الصنائع ج ٦ / ٢٦٤) — قال في
 « الأشباه » خرجت عن هذا الأصل مسألتان — فانظر شرح الحموي على الأشباه ج ٢ / ٣١٣
 وانظر شرح السير الكبير ج ٢ / ١٠٢)

(٤) واعلم أن المراد بالقضاء هنا قضاء الإلزام لا قضاء الترك، فإن المقضي عليه قضاء ترك تسمع
 دعواه وبينته ويصير مقضيا له بعد ذلك في تلك الحادثة — نعم تسمع إذا ادعى تلقي الملك
 من المدعي أو النتاج، أو برهن على إبطال القضاء، كما ذكره العمادي - انظر (شرح الحموي
 على الأشباه ج ٢ / ١٨٧، والتفصيل في الفوائد البهية)

- ٣٤٦ - قاعدة: - الملك الثابت للوارث هو الملك الذي كان للمورث. ^(١) (سير)
- ٣٤٧ - قاعدة: - الملك لا تثبت ابتداءً بغير سبب. ^(٢) (سير)
- ٣٤٨ - قاعدة: - الملك المطلق أزيد من المقيد والملك بالسبب مقتصر على وقت السبب. ^(٣) (در)
- ٣٤٩ - قاعدة: - الممتنع عادة كالممتنع حقيقة. ^(٤) (مج)
- ٣٥٠ - قاعدة: - من استعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه. ^(٥) (شن)
- ٣٥١ - قاعدة: - من التزم شيئاً وله شرط لنفوذه فإن الذي هو شرط لنفوذ الآخر يكون في الحكم سابقاً والثاني لاحقاً والسابق يلزم للصحة والجواز. ^(٦) (كر)

(١) ولهاذيرد بالعيب على بائع مورثه، ويصير مغروراً فيما اشتراه مورثه، (شرح السير الكبير ج ١٨٢/٥)

وقال: في «الهندية» في باب خيار العيب - وكان موروثة - (الفتاوي الهندية ج ٦٦/٣)

(٢) المفهوم واضح - وانظر (شرح السير الكبير ج ١٥٦/٤) -

(٣) ومنه إذا ادعى ملكاً مطلقاً أو بالتنازع فشهدوا في الأول بالملك بسبب وفي الثاني بالملك المطلق قبلت، لأن الملك بسبب أقل من المطلق لأنه يفيد الأولوية، بخلافه بسبب فإنه يفيد الحدوث والمطلق أقل من التنازع، لأن المطلق يفيد الأولوية على الإحتمال والتنازع على اليقين وفي قلبه وهو دعوى المطلق فشهدوا بالتنازع لا تقبل - (ردالمحتار (دارالكتاب) ج ٨ / ١٩١) -

(٤) فدعوى ما يستحيل وجوده عقلاً أو عادة باطلة لتيقن الكذب في المستحيل العقلي كقوليه لمعروف النسب أو لمن لا يولد مثله لهذا إبن، وظهوره في المستحيل العادي كدعوى معروف بالفقر أموالاً عظيمة على آخر أنه أقرضه إياها دفعة واحدة أو غصبها منه، فالظاهر عدم سماعها - (الدر المختار مع رد المحتار (دارالكتاب) ج ٨ / ٢٥٣)

(٥) ومن فروعها حرمان القاتل مورثه عن الإرث - قال الحموي: الحرمان مقيد بأن لا يكون القتل بحق في نفس الأمر، كما لو قتل العادل مورثه الباغي فإنه يرثه، لأنه قتله بحق، ومنها: لو طلقها ثلاثاً بلارضاًها قاصداً حرماناً من الإرث في مرض موته، فإنها ترثه، وخرجت عنها مسائل، ذكرت في الأشباه ثمانية مسائل: الأولى: لو قتلت أم الولد سيدها عتقت ولا تحرم - الثانية: لو قتل صاحب الدين المديون حل دينه وغير ذلك - (شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٣٩٣)

(٦) من مسأله أن من التزم صلوة كان إلزاماً لتقدم الطهارة عليها لأن الطهارة شرطها - (حاشية

٣٥٢- قاعدة:- من ساعده الظاهر فالقول قوله والبيئة على من يدعي خلاف الظاهر. ^(١) (كر)

٣٥٣- قاعدة:- من سعي في نقض ماتم من جهته فسعيه مردود. ^(٢) (شن)

٣٥٤- قاعدة:- من شك هل فعل شيئاً أم لا فالأصل أنه لم يفعل. ^(٣) (شن)

اصول الكرخي ضميمه مع اصول البزدوي ص ٣٧٠)

(١) من مسائله أن من ادعي دينا على رجل وضماناً فأنكره فالقول قوله لان الذم في الأصل خلقت بريئة والبيئة على من يدعي خلاف الظاهر - (حاشية اصول الكرخي ضميمه مع اصول البزدوي ص ٣٧٦)

ومنها: أن المودع مع المودع إذا اختلفا فقال: المودع هلكت أو قال: ردها إليك وقال المالك: بل استهلكتها فالقول قول المودع، لأن المالك يدعي على الأمين أمراً عارضاً وهو التعدي والمودع مستصحب لحال الأمانة فكان متمسكاً بالأصل فكان القول قوله لكن مع اليمين لأن التهمة قائمة فيستحلف دفعا للتهمة — (بدائع الصنائع ج ٥/٣١٤)

(٢) ومن فروعها ما قال في الهداية: ومن باع عبد غيره بغير أمره وأقام المشتري البيئة على إقرار البائع أو رب العبد أنه لم يأمره بالبيع وأراد رد البيع لم تقبل بيئته — (الهداية ج ٣/٩١) لأن المشتري قد سعي في نقض ماتم من جهته فسعيه مردود — وكذا لو وكل رجلاً ببيع داره فباعها الوكيل وهو شفيعها بطلت شفيعته، لأنه يطلبه الشفيع يسعي في نقض البيع الذي تم من جهته فلا يقبل — وكذا لو باع داراً من رجل فضمن شفيع الدار الدرك للمشتري بطلت شفيعته أيضاً، لأنه بضمانه الدرك للمشتري ضمن له أن يحصل له الدار وهذا لا يكون إلا بتركه الشفيع وفي أخذه لها إبطال ذلك ومنها إدعي البائع أنه فضولي لا يقبل منه — ومنها ضمن رجل الدرك ثم ادعي أن المبيع ملكه لا تسمع دعواه ويخرج عنها مسائل — انظر (شرح المجلة ج ١/٦٣) وانظر شرح الحموي على الأشباه ٢/٢٢٢)

(٣) شك في صلاة هل صلاها أم لا؟ أعاد في الوقت — شك في ركوع أو سجود وهو فيها أعاد، وإن كان بعدها فلا — وإن شك أنه كم صلى، فإن كان أول مرة إستأنف، وإن كثر تحري، وإلا أخذ بالأقل، قال الحموي «فالأصل أنه لم يفعل» أقول: ينبغي أن يقيد في الصلوة بما إذا كان في الوقت لما في «الخانية» في فصل مسائل الشك، شك في صلاته أنه هل أداها أم لا؟ فإن في الوقت كان عليه أن يعيدها، وبعد خروج الوقت لاشيء عليه — إنتهى - (شرح الحموي على الأشباه ج ١/١٩٢)

- ٣٥٥ - قاعدة: - من عليه حق إذا منع عن قضاءه لا يضرب. ^(١) (شن)
- ٣٥٦ - قاعدة: - من كان معه مذكر ولاداعي له لم يسقط وإن لم يكن له مذكر فيسقط. ^(٢) (شن)
- ٣٥٧ - قاعدة: - من ملك الإنشاء ملك الإخبار. ^(٣) (شن)
- ٣٥٨ - قاعدة: - من ملك التنجيز ملك التعليق. ^(٤) (شن)
- ٣٥٩ - قاعدة: - من ملك شيئاً ملك ماهو من ضرورياته. ^(١) (مج)

- (١) ولذا قالوا: إن المديون لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا يغل — إلا في ثلاث مسائل: إذا امتنع عن الإنفاق على قريبه كما ذكروه في النفقات (٢) وإذا لم يقسم بين نساءه ووُعِظَ فلم يرجع كما في «النسراج الوهاب» من القسم، (٣) وإذا امتنع من كفارة الظهار مع قدرته كما صرحوا به في بابها - (شرح الحموي على الأشباه ج ٢/ ١٧٥) -
- (٢) كآكل المصلي أي في ركن من صلاته ناسياً للصلوة، لم يسقط (أي التكليف) لتقصيره (فتفسد) بخلاف سلامه في القعدة أي الأولى طائناً أنها القعدة الأخيرة حيث جعل النسيان عذراً حيث لا تفسد صلاته، لأن القعدة محل السلام، وليس للمصلي هيئة تذكر أنها القعدة الأولى — وفي أكل الصائم ناسياً سقط لانه لا مذكر له مع النسيان ومعه داع - وإن لم يكن له مذكر ولاداعي فكذلك كترك الذابح التسمية - (شرح الحموي على الأشباه ج ٨/ ٣)
- (٣) ولو قال الزوج للمطلقة الرجعية: كنت راجعتك أمس، فإن صدقته المرأة فقد ثبت الرجعة سواء قال ذلك في العدة أو بعد إنقضاء العدة بعد أن كانت المرأة في العدة أمس، وإن كذبت فإن قال ذلك في العدة فالقول قوله، لأنه أخير عما يملك إنشاءه في الحال، لأن الزوج يملك الرجعة في الحال، ومن أخير عن أمر يملك إنشاءه في الحال يصدق فيه، إذ لو لم يصدق ينشئه للحال فلا يفيد التكذيب — بدائع الصنائع ج ٣/ ٢٩٣ (دارالكتاب) وفيه أيضاً: بخلاف الإقرار (في حالة المرض) باستيفاء الدين لأنه إقرار بقبض الدين وأنه يملك إنشاء القبض فيملك الإخبار عنه بالإقرار، ولكن إذا أقر المريض أنه كان أبرأ فلاناً من الدين الذي عليه في صحته لا يجوز، لأنسه لا يملك إنشاء الإقرار للحال، فلا يملك الإقرار به - (بدائع الصنائع ج ٦/ ٢٦٣، وانظر شرح الحموي على الأشباه ج ٢/ ٣٠٩)
- (٤) إلا الوكيل بالطلاق يملك التنجيز ولا يملك التعليق، ومن لا يملك التنجيز لا يملك التعليق إلا إذا علقه بالملك أو سببه مثلاً إذا قال العبد والمكاتب: كل مملوك أملكه فهو حر بعد عتقي صح - (شرح الحموي على الأشباه ج ٣/ ١٧٩) -

- ٣٦٠ - قاعدة: - من وما يَحْتَمِلان العموم والخصوص وأصلهما العموم. ^(٢) (ر)
- ٣٦١ - قاعدة: - المواعيد بصورة التعاليق تكون لازمة. ^(٣) (مج)
- ٣٦٢ - قاعدة: - الموجود في حالة التوقف كالموجود في أصله. ^(٤) (كر)
- ٣٦٣ - قاعدة: - الموقوف عليه العقد إذا أجازة نفذ ولا رجوع له. ^(٥) (شن)

- (١) فمن اشترى داراً ملك الطريق الموصل إليها — وكذا لو اشترى قفلاً دخل فيه مفتاحه، وكذا لو اشترى بقرة لأجل حلبها دخل رضيعها في البيع وإن لم يذكر، لأنه لولا ذلك لما أمكن المشتري أن ينتفع من مشتراه إذ كيف يتأتى له دخول الدار والخروج منها إذا لم يكن لها طريق - (شرح المجلة ج ١/٤٠)
- (٢) من وما يَحْتَمِلان العموم والخصوص وأصلهما العموم يعني أنهما في أصل الوضع للعموم ويستعملان في الخصوص بعارض القرائن، سواء أستخدمتا في الاستيفهام أو الشرط أو الخير — ومن في ذوات من يعقل وما في ذوات ما لا يعقل — مثاله — فإن قال لأمنه إن كان ما في بطنك غلاماً فانت حرة فولدت غلاماً وجارية لم تعتق، لأن المعنى إن كان جميع ما في بطنك غلاماً فانت حرة ولم يكن كذلك — بل كان بعض ما في بطنها غلاماً وبعضه جارية فلم يوجد الشرط - (نور الأنوار ص ٧٦)
- (٣) مثلاً لو قال رجل لأخر بع هذا الشيء لفلان وإن لم يعطك ثمنه فانا أعطيه لك، فلم يعط المشتري الثمن لزم على الرجل أداء الثمن المذكور بناءً على وعده المعلق — أعلم أن الوعد المجرد لا يلزم الوفاء به شرعاً إلا في صورة واحدة وهي إذا باعه ماله بيعاً باتاً بغبن فاحش ثم وعده المشتري بأن يرد له الثمن صح الوعد ولزم الوفاء به كما في «الخيرية والحامدية» وفيما سوي ذلك لا يلزم الوفاء بالوعد — فلو أمر رجل بأن يؤدي دينه عنه فوعده المأمور بذلك ثم امتنع من تادية الدين لا يجبر — وكذا لو قال لرجل بع مالك من فلان وأنا أدفع لك الثمن لا يلزمه شيء، لأن هذا وعد مجرد ولكن لو علق وعده بحصول شيء أو عدمه لزم الوفاء بالوعد - (شرح المجلة ج ١/٥٦)
- (٤) مثلاً لو باع الفضولي وكان المبيع فرساً فولدت مهرماً أو كان بستاناً فأثمرت أشجاره بعد العقد ثم أجاز المالك البيع مَلَكَ المشتري المهر والثمر حتى لو استهلكهما قبل الإجازة فلا شيء عليه، لأن المالك تم له من وقت الشراء — (درمختار) (شرح المجلة ج ١/٢١٣) وانظر حاشية أصول الكرخي ضميمه مع أصول البزدوي ص ٣٧١
- (٥) كما لو باع الفضولي مال غمره توقف على إجازة المالك إن أجازة نفذ ولا رجوع له — وهكذا

٣٦٤ - قاعدة: - المؤكل إذا قيد على وكلية فإن كان مفيدا اعتبر مطلقا وإلا لا. (١)

(شن)

٣٦٥ - قاعدة: - الميت لا يملك بعد الموت. (٢) (شن)

٣٦٦ - قاعدة: - ميراث ذوي الأرحام ماخوذ من حكم العصبية في جميع الأحكام. (٣) (ن)



في إنكاح الفضولي — قال ابن نجيم : إلا في مسألة واحدة، وهي إذا أجاز الغريم قسمة الوارث، فإنه له الرجوع - (شرح الحموي على الأشباه ج ٢/١٥٣) -

(١) فإن كان القيد مفيدا من كل وجه، اعتبر مطلقاً سواء أكدته بالنفي أولاً، وإلا لا، وإن كان نافعا من وجه، ضاراً من وجه، فإن أكدته بالنفي اعتبر وإلا لا — وعلى القاعدة فروع : منها بعه بخيار فباعه بغير خيار لم ينفذ لأنه مفيد — ولو قال : بعه نسيئة له بعه نقداً — ولو قال : بعه في سوق كذا فباعه في غيره نفذ، ولكن إذا قال : لاتبعه إلا في سوق كذا لا ينفذ - (انظر شرح الحموي على الأشباه ج ٢/٢٧٩)

(٢) إلا إذا نصب شبكة للصيد، ثم مات فتعقل الصيد فيها بعد الموت فإنه يملكه ويورث عنه، كذا ذكره الزيلعي من المكاتب — مثال القاعدة : العطاء لا يورث عنه، لأن الميت لا يملك العطاء بعد الموت - (شرح الحموي على الأشباه ج ٢/٤٩٥) -

(٣) ذو الرحم هو في اللغة بمعنى ذي القرابة مطلقاً — وفي الشريعة : هو كل قريب ليس بذئ سهم أي ذي فرض مقدر في كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو إجماع الأمة ولا عصبية تخرز جميع المال عند الإنفراد — وكانت عامة الصحابة رضي الله عنهم أكثرهم كعمر رضي الله عنه وعلى وابن مسعود وأبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وابن عباس رضي الله عنهم في رواية عنه مشهورة وغيرهم يرون توريث ذوي الأرحام وبه قال أصحابنا أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر ومن تابعهم — (الشرعية شرح السراجيه ص ٩٥) والتفصيل لمه - وانظر (تاسيس النظر ص ٧٦)

﴿ باب النون ﴾

- ٣٦٧ - قاعدة: - الناسي والعامد في اليمين والطلاق والعتاق ومحظورات الإحرام سواء ^(١) (شن)
- ٣٦٨ - قاعدة: - النداء للإعلام ^(٢) (شن)
- ٣٦٩ - قاعدة: - النسب بعد ثبوته لا يحتمل النقص ^(٣) (سير)
- ٣٧٠ - قاعدة: - نسخ الكتاب بالسنة المشهورة التي تلقاها العلماء بالقبول جائز ^(٤) (سير)

- (١) قال في « البدائع » سواء كان الحائث ساهيا أو خاطئا أو نائما أو مغمي عليه أو مجنونا الخ (بدائع الصنائع ج ٣/٣١) وفيه أيضا في « كتاب الإعتاق » وكونه جازا ليس بشرط بالإجماع حتى يصح إعتاق الهازل وكذا كونه عامدا حتى يصح إعتاق الخاطي لما ذكرنا في الطلاق - (بدائع الصنائع ج ٣/٤٨٠) - وقال في رد المختار في باب حنايات الإحرام - ثم لافرق في وجوب الجزاء بين ما إذا جني عامدا أو خاطئا، مبتدئا أو عائدا، ذاكرا أو أنثى الخ (رد المختار ج ٣/٥٠٧) (دارالكتاب) وفيه أيضا في باب الطلاق، أو مخطئا بأن أراد التكلم بغير الطلاق فجري على لسانه الطلاق أو تلفظ به غير عالم بمعناه أو غافلا أو ساهيا الخ فالظاهر أن المراد هنا بالغافل الناسي بقريضة عطف الساهي عليه - (رد المختار ج ٤/٣٣١) (دارالكتاب) وانظر شرح الحموي ج ٨/٣
- (٢) فلا يثبت به الحكم، فلو قال لجاريته: ياسارقة، يازانية، يامجونة، وباعها فطعن المشتري بقبول البائع لا يردّها، لأنه للإعلام، لا للتحقيق - ولو قال لزوجته: ياكافرة لم يفرق بينهما كذا في « الجامع » - إلا في الطلاق بباطال، وفي العتق بياحر، وفي الحدود بيا زانية، وفي التعزير بياسارق، أي يثبت الحكم - (شرح الحموي على الأشباه ج ٢/٢٠) -
- (٣) لأن النسب إذا ثبت من إنسان في زمان لا يحتمل الثبوت من غيره بعد ذلك الزمان - (بدائع الصنائع ج ٥/٣٦٨) وهو على الكافة - كما في رد المختار - وإنما يثبت النسب في حق غيره حتى الناس كافة - (رد المختار (دارالكتاب) ج ٥/١٩١) -
- (٤) فيجوز النسخ بمحدث المسح على الخفين، لأنه حديث مشهور - وفي البدائع: ماروي عن

- ٣٧١ - قاعدة: - النص أقوى من العرف: ^(١) (در)
- ٣٧٢ - قاعدة: - النص يحتاج إلى التعليل بحكم غيره لا بحكم نفسه. ^(٢) (كر)
- ٣٧٣ - قاعدة: - النعمة بقدر النعمة والنقمة بقدر النعمة. ^(٣) (مج)
- ٣٧٤ - قاعدة: - النفقة صلة فلا يستحكم الوجوب فيها إلا بالقضائ. ^(٤) (ه)

رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: يمسح المقيم على الخفين يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها» وهذا حديث مشهور رواه جماعة من الصحابة مثل عمر وعلى وخزيمة بن ثابت وأبي سعيد الخدري وصفوان بن عسال وعوف بن مالك وأبي بن عمارة وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم، حتى قال أبو يوسف رحمته الله: خير مسح الخفين يجوز نسخ القرآن بمثله، وروي أنه قال إنما يجوز نسخ القرآن بالسنة إذا وردت كورود المسح على الخفين - (بدائع الصنائع ج ١/٧٦، وانظر شرح السير الكبير ج ١/٦٨)

(١) ولهذا قال في «التنوير وغيره» وما نص الشارع على كونه كيلياً كبيراً وشعير وتمر وملح أو وزنيا كذهب وفضة فهو كذلك لا يتغير أبداً لأن النص أقوى من العرف إنتهي، ولكن عن أبي يوسف رحمته الله رواية أخرى وهي إذا كان النص مبنيًا على العرف والعادة فالعبرة للعرف والعادة وإلا فللنص، وعليه حيث أن النص الوارد على أخذ الفضة والذهب وزناً، والقمح والشعير والملح والتمر كيلياً كان مبنيًا على عرف الناس في عصر النبي الأكرم صلى الله عليه وسلم كان عدم الاعتبار لأن النص المبني على العرف والعادة يتبدل بتبدلها، وقد قوّي هذه الرواية بعض المحققين كالكمال ورجحها في «الكافي والبحر والمنح والفتح» - (شرح المجلة ج ١/٣٤) وانظر حاشيه القاعدة ١٨٥)

(٢) وذلك أن الحرمة في الأشياء الستة التي في قول النبي صلى الله عليه وسلم «الحنطة بالحنطة الخ» ثابتة بعين النص لا بالمعنى - وفي سائر المكيلات والموزونات بالمعنى وهو القدر مع الجنس وكذا نظائره - (حاشيه اصول الكرخي ضميمه مع اصول البزدوي ص ٣٧٤)

(٣) ومنه إذ ألزم تعمير الملك المشترك فيلزم كل شريك من نفقة التعمير قدر حصته في ذلك الملك، وكذا لو احتاج اللقيط إلى النفقة أو قتل قتيلاً يستوجب الدية فنفقته والدية على بيت المال، لأنه لومات فتركته لبيت المال - واللقيط مولود طرحه أهله خوفاً من العيلة أو فراراً من التهمة - (شرح المجلة ج ١/٥٨)

(٤) وإذا مضت مدة لم ينفق الزوج عليها وطالبت بذلك فلا شيء لها إلا أن يكون القاضي فرض لها النفقة أو صالحت الزوج على مقدار نفقتها فيقضي لها بنفقة ماضية، لأن النفقة صلة وليست

- ٣٧٥ - قاعدة: - النقد لا يتعين في المعاوضات. ^(١) (شن)
- ٣٧٦ - قاعدة: - نقل الثقات الأخبار حجة شرعية في وجوب العمل بها. ^(٢) (سير)
- ٣٧٧ - قاعدة: - النكرة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية عين الأولى. ^(٣) وإذا أعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى. ^(٤) والمعرفة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية عين الأولى. ^(٥) والمعرفة إذا أعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى. ^(٦) (ر)
- ٣٧٨ - قاعدة: - النكرة في موضع النفي تعم. ^(٧) وفي الإثبات تخص لكنها

بعوض عندنا على مامر من قبل فلا يستحكم الوجوب فيها إلا بقضائ - كالهبة لا توجب الملك إلا بمؤكد وهو القبض - والصلح بمزلة القضاء، لأن ولايته على نفسه أقوى من ولاية القاضي - (الهداية ج ٢/ ٤٤٠)

(١) وإنما لم يتعين النقد أي الدراهم والدنانير في عقد المعاوضات، لأن النقد خلق ثمنا، فالأصل فيه وجوبه في الذمة لتوسله إلى العين المقصودة، واعتبار التعيين فيه يخالف ذلك (لأن بالتعيين يكون عينا فلا يبقى ثمنا ففيه تغيير حكم الشرع) ويتعين في الأمانات، والهبة، والصدقة، والشركة، والمضاربة، والغصب — إعلم أن عدم تعيين الدراهم والدنانير في حق الاستحقاق لا غير، فإنهما يتعينان جنسا وقدرًا ووصفًا بالإنفاق - (شرح الحموي على الأشباه ج ٣/ ٥١)

(٢) فإن كانت لهم كنيسة قديمة في مصر من أمصار المسلمين فأراد المسلمون منعهم من الصلوة فيها — فقالوا: نحن قوم من أهل الذمة صالحنا على بلادنا، وقال المسلمون: بل أخذنا بلادكم عنوة ثم جعلتم ذمة، وهو أمر قد تطاول فلم يدر كيف كان، فإن الإمام ينظر في ذلك، هل يجد فيه أثر عند الفقهاء؟ ويسأل أصحاب الأخبار كيف كان أصل هذه الأرض؟ فإن وجد فيه أثر اعلم به، لأن نقل الثقات الأخبار الخ - (شرح السير الكبير ج ٤/ ٢٧٤)

(٣) كقوله تعالى «إذا أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصي فرعون الرسول» (نور الانوار ص ٨١)

(٤) كاليسر في قوله تعالى «فإن مع العسر يسراً فإن مع العسر يسراً» - (نور الانوار ص ٨٢)

(٥) كاليسر في الآية المذكورة - (نور الانوار ص ٨٢)

(٦) [٤] ما إذا أقر بألف مقيد بصك بحضرة شاهدين في مجلس ثم بألف غير مقيد بصك بحضرة شاهدين آخرين في مجلس آخر - يكون الثاني غير الاول ويلزمه ألفان - (نور الانوار ص ٨٢) وينبغي أن يعلم أن هذا كله عند الإطلاق وخلو المقام عن القرائن، وإلا فقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة الخ - والتفصيل في (نور الانوار ص ٨٢)

(٧) [١] وذلك لأنها في أصل وضعها للماهية أو لفرد واحد غير معين على إختلاف القولين، فإذا

مطلقة. ^(١) (ر)

- ٣٧٩ - قاعدة: - النكول في باب الأموال بمنزلة الإقرار. ^(٢) (سر)
 ٣٨٠ - قاعدة: - النية إنما تعمل في الملفوظ. ^(٣) (شن)
 ٣٨١ - قاعدة: - نية الإقامة في غير موضع الإقامة هدر. ^(٤) (سير)
 ٣٨٢ - قاعدة: - نية تخصيص العام يصح ديانة لا قضاء. ^(١) (سير)

دخل عليها النفي تعم إذ نفى الماهية أو الفرد الغير المعين لا يكون إلا كذلك — كما في كلمة «لا إله إلا الله» وفي قولهم لا رجل في الدار — (نور الانوار ص ٧٨)

(١) [٣] لكنها مطلقة بحسب الأوصاف - كما إذا قلت أعتق رقبة يدل على عتق رقبة واحدة محتملة لأوصاف كثيرة بأن يكون سوداء أو بيضاء أو غير ذلك - (نور الانوار ص ٧٨)

(٢) ولذا يحلف السارق بالاتفاق فإن نكل عن الحلف ضمن المال ولا يقطع، لان النكول إقرار مع شبهة فيعمل في الضمان دون القطع — ويحلف الزوج إن ادعت الزوجة طلاقاً بلاينة لها عليه قبل الدخول إجماعاً، لأن مقصودها المال والاستحلاف يجري في المال بالإجماع فإن نكل ضمن الزوج نصف المهر - (مجمع الأنهر ج ٣ / ٣٥١)

(٣) وذلك لأن النية يقصد بها التميز، وإنما يتأتى في لفظ محتمل كعام يحتمل التخصيص، أو محتمل يحتاج إلى البيان أو مشترك يعين بعض أفرادها — أما إذا لم يكن اللفظ محتملاً يبقى بمجرد النية ولا تأثيرها في أحكام الدنيا ولهذا لا يقع الطلاق والعتاق بمجرد النية — مثلاً: إن حلف: إن أكلت ونوي طعاماً دون طعام لا يصدق ديانة ولا قضاء، لأن نية التخصيص إنما تصح في العام، وهي تعمل في الملفوظ — وفي المثال: المذكور الفعل وهو لاعموم له، ولم يذكر معه المفعول إلا إذا قال: إن خرجت، ونوي السفر المتنوع، وفيما إذا حلف لا يتزوج ونوي حبشية أو عربية يصدق ديانة وإن لم يذكر المفعول — (شرح الحموي على الأشباه ج ٢ / ٥٦) وانظر بدائع الصنائع ج ٣ / ١٠٩ والهداية ج ٢ / ٤٩١)

(٤) والإقامة تثبت بأربعة أشياء: أحدها: صريح نية الإقامة وهو أن ينوي الإقامة خمسة عشر يوماً في مكان واحد صالح للإقامة فلا بد من أربعة أشياء: نية الإقامة - ونية مدة الإقامة - وإتمام المكان - وصلاحيته للإقامة - (بدائع الصنائع ج ١ / ٢٦٨ (دار الكتاب) - وفيه أيضاً: وأما المكان الصالح للإقامة فهو موضع اللبث والقرار في العادة نحو الأمصار والقرى، وأما المفازة والجزيرة والسفينة فليست موضع الإقامة حتى لو نوي الإقامة في هذه المواضع خمسة عشر يوماً لا يصير مقيماً - (بدائع الصنائع ج ١ / ٢٧١)

﴿ باب الواو ﴾

٣٨٣- قاعدة:- الواجب على الكفاية واجب على الكل ويسقط بفعل البعض.^(٢)

(م)

٣٨٤- قاعدة:- الواو لمطلق العطف من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب وقد تكون

للحال، والفاء للوصل والتعقيب فيتراخي المعطوف وإن لطف، وقد تدخل على العلل، وثم للتراخي، وحق للغاية، وبل للإضراب، ولكن للإستدراك وأولاً أحد الأمرين، والباء للإلصاق، وعلى للإستعلاء وقد يكون للشرط، ومن للتبعية، وإلى لإنتهاء الغاية، وفي للظرفية، ولولا لإنقضاء الثاني لوجود

الأول، وكيف للحال -^(٣) (نور الانوار)

٣٨٥- قاعدة:- وجوب الحق لا يفوت بالتأخير.^(٤) (سير)

(١) ولوحلف لا يأكل طعاماً أو لا يشرب شراباً أولاً بذوق ونوي طعاماً دون طعام أو شراباً دون

شراب — إلى قوله — فإن نوي تخصيص ماهو مذكور بأن ذكر لفظاً عاماً وأراد به بعض مادخل تحت اللفظ العام من حيث الظاهر يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء، لأن التكلم بالعام على إرادة الخاص جائز إلا أنه خلاف الظاهر، لأن اللفظ وضع دلالة على العموم، والظاهر من اللفظ الموضوع دلالة على العموم في اللغة إرادة العموم فكان نية الخصوص خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء — (بدائع الصنائع ج ١٠٩/٣ دارالكتاب) -

(٢) لأن المقصود وجود الفعل وقد وجد، كسقوط ما على الكفيلين بأداء أحدهما - (مسلم الثبوت

ص ٢٧) وكصلوة الجنائز وجواب السلام واجب على الكفاية يسقط بفعل البعض -

(٣) راجع تفاصيل هذه الحروف والالفاظ - (نور الانوار از ص ١١٤ - وانظر الفوائد البهية في

شرح القواعد الفقهية)

(٤) فإن مرّبه بعد الحول الأول على العاشر في دار الإسلام فكتمة المال، ثم أدخله دار الحرب فمكث

حولاً في دار الحرب ثم أخرجه، فمر به على عاشره وأخبره خبره فإنه يعثر للحول الأول

٣٨٦ - قاعدة: - وجوب الشيء يتضمن حرمة ضده. ^(١) (م)

٣٨٧ - قاعدة: - وجوب الضمان بإعتبار العصمة والتقوم في المحل، أما وجوب رد

العين فلا يستدعي العصمة والتقوم في المحل. ^(٢) (سير)

٣٨٨ - قاعدة: - وصف الشرط كالشرط. ^(٣) (شن)

٣٨٩ - قاعدة: - الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر. ^(٤) (مج)

٣٩٠ - قاعدة: - الوصية أخت الميراث. ^(١) (سير)

ولا يعشر للحول الثاني، أما ما يعشره للسنة الأولى، فلأنه قد مر بعد وجوب الحق (بالتأخير) ووجوب الحق لا يفوت بالتأخير - (شرح السير الكبير ج ٥/٢٩٨ - وانظر أيضا ج ٥/٢٩٤، والفتاوي الهندية ج ١/١٨٣)

(١) وجوب الشيء يتضمن حرمة ضده وقيل يقتضي كراهة ضده وهو قول فخر الإسلام والقاضي أبي زيد وشمس الأئمة السرخسي وصدر الإسلام وإبراهيم وأتباعه من المتأخرين - وقيل نفس النهي عن ضده الخ - (مسلم الثبوت مع هامشه ص ٣٩)

(٢) لو أخذوا مالا من المسلمين ثم أسلموا قبل الإحراز بدارهم أمروا برده، بخلاف ما لو أسلموا بعد الإحراز بدارهم ولو كان إستهلكه قبل أن يسلموا، ثم أسلموا لم يكن عليه في ذلك ضمان في الوجهين، لأن وجوب الضمان بإعتبار العصمة والتقوم في المحل، وذلك لم يكن موجودا، فأما وجوب رد العين لا يستدعي العصمة والتقوم في المحل، ألا ترى: أن مسلما لو غصب من مسلم حمرا أمر بردها عليه إذا كانت قائمة بعينها ولو كان إستهلكها لم يضمن له شيئا من مثل أو قيمة - (شرح السير الكبير ج ٥/٣٤)

(٣) يعني إن وصف الشرط يراعي كما يراعي أصله، ولهذا لوقال: إن دخلت الدار راكبة فأنت طالق، فدخلت الدار غير راكبة لا تطلق - (شرح الحموي على الأشباه ج ٢/٦٣)

(٤) لأن المراد بالوصف التعريف، والإشارة في المعين (الحاضر) أبلغ من الوصف في التعريف، لأنها تقطع الإشتراك والوصف لا، ولأن تعريفهما من جهتين من جهة العين، ومن جهة القلب، وتعريف الوصف من جهة القلب لا غير - وأما الغائب فلا يعرف إلا بوصفه - فلذلك أعتبر فيه، وهذا إذا كان الوصف للتعريف فقط، (شرح الحموي على الأشباه ج ٢/٦٩) مثلا لو أراد البائع بيع فرس أشهب حاضر في المجلس وقال في إيجابه بعث هذا الفرس الأدهم وأشار إليه وقبل المشتري صح البيع ولغي وصف الأدهم - ولو باع فرسا غائبا وذكر أنه أشهب والحال أنه أدهم لا ينعقد البيع - (شرح المحلة ج ١/٤٦)

- ٣٩١ - قاعدة:- الوصية للمجهول لاتصح .^(٢) (سير)
- ٣٩٢ - قاعدة:- الوفاء بالشرط واجب .^(٣) (سير)
- ٣٩٣ - قاعدة:- الوكالة لاتقتصر على المجلس بخلاف التملك .^(٤) (شن)
- ٣٩٤ - قاعدة:- الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه .^(٥) (شن)
- ٣٩٥ - قاعدة:- الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة .^(٦) (شن)

- (١) والإرث ثبت في كل مال فكذلك الوصية - (شرح السير الكبير ج ٢٢٨/١) ولكن صحت بالكل عند عدم ورثته - (رد المختار ج ١٠ / ٢٨١٢ دارالكتاب) وصحت بالكل ايضا بإجازة الورثة كما في رد المختار « لا الزيادة عليه إلا أن تميز ورثته بعد موته ولا تعتبر إجازتهم حال حياته أصلا بل بعد وفاته - وهم كبار المراد أن يكونوا من أهل التصرف - (ج ١٠ / ٢٧٩)
- (٢) ومنها : أن لا يكون مجهولا جهالة لا يمكن إزالتها، فإن كان لم تجز الوصية له لأن الجهالة التي لا يمكن استدراكها تمنع من تسليم الموصي به إلى الموصي له فلاتفيد الوصية — وعلى هذا يخرج ما إذا أوصي بثلاث ماله لرجل من الناس أنه لا يصح بلا خلاف — (بدائع الصنائع ج ٤٤١/٦ دارالكتاب)
- (٣) وكذلك لو قال المحصور: على أي إن لم أف كنت ذمة لكم فهو كما قال : وإذا لم يف بالشرط فهو ذمة لا يقتلونه ولا يسترقونه، لان الوفاء بالشرط واجب — (شرح السير الكبير ج ٨٠/٢) لكن الشرط إذا كان مفيدا يجب مراعاته وإن كان غير مفيد فيلغى، وإن كان لا يدري أمفيد أم لا، فالظاهر أنه مفيد لأن العاقل لا يشتغل بما لا يفيد شيئا — انظر شرح السير الكبير ج ٢١١/١، وحاشية القاعدة (١٤٩)
- (٤) فإذا قال لرجل: طلقها لا يقتصر، وطلقني نفسك يقتصر - (شرح الحموي على الأشباه ج ٢ / ٢٨٧ — والفرق الثاني بين الوكالة والتمليك : أن في الوكالة له الرجوع ويملك نهي عنه وفي التملك فليس له الرجوع فلا يملك نهي عنه - كما في البدائع ج ٣ / ١٩٥ دارالكتاب) -
- (٥) قد علمت في القاعدة ٢١٦ « القول من يتمسك بالأصل بيمينه » والوكيل يتمسك بالأصل وهو براءة الذمة فالقول قوله بيمينه — إلا في أربعة مسائل فلا يقبل قول الوكيل إلا بالبينه — الاولى : إلا الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعد موت الموكل أنه كان قبضه في حياته ودفعه له، فإنه لا يقبل قوله إلا بالبينه كما في « الولوافية » من الوكالة — وانظر للبواقي - (شرح الحموي على الاشباه ج ٢٩٨/٢)
- (٦) ولهذا قالوا : إن القاضي لا يزوج الهمم واليتممة إلا عند عدم ولي لها في نكاح، ولو ذارحم محرم

٣٩٦ - قاعدة: - الولد يتبع خير الأبوين ديناً ويتبع الأم في الحرية. ^(١) (سمر)

أو أمًا أو معتقًا - (شرح الحموي على الاشباه ج ١/٣٩٥) - وفيه ايضاً : وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله - (ج ١/٣٩٧) - وفيه ايضاً : والولي قد يكون ولياً في المال والنكاح، وهو الأب والجد: وقد يكون في النكاح فقط، وهو سائر العصبات والأم وذوو الأرحام - وقد يكون في المال فقط، وهو الوصي الأجنبي - (ج ١/٣٩٦) -

(١) الولد يتبع خير الأبوين ديناً، بأن كانا كافرين فأسلم أو أسلمت ثم جاء ت بولد قبل العرض على الآخر والتفريق أو بعده في مدة يثبت النسب في مثلها أو كان بينهما ولد صغير قبل إسلام أحدهما فإنه بإسلام أحدهما يصير الولد مسلماً — قيد بخير الأبوين « لأن الولد لا يصير مسلماً بإسلام جده ولو أبوه ميتاً، وأن هذه من المسائل التي ليس فيها الجد كالأب، لأنه لو كان تابعاً له لكان تابعا لجد الجد وهكذا، فيؤدي إلى أن يكون الناس مسلمين بإسلام آدم عليه السلام — وفيه أيضاً الصغير تبع لأبويه أو أحدهما في الدين، فإن انعدم فلذي اليد، فإن عدمت فللدار، (أي دار الإسلام ودار الحرب) - (رد المختار على الدر المختار ج ٤/ ٢٧٦ دار الكتاب) والجزء الثاني : ويتبع الأم في الحرية « — والحاصل أن الولد يتبع الأم في الحرية والرق والتدبير والكتابة وحكم أمية الولد وفي النسب يتبع الأب وفي الدين يتبع خير الأبوين ديناً — (لمسح القدير ج ٤/ ٢٥٥) (دار احياء التراث العربي - لبنان) وانظر شرح السمر الكبير ج ٥/ ١٠٥

﴿ باب الياء ﴾

٣٩٧- قاعدة:- يبنى حكم الإستحقاق ثبوتا وبقاء على ما يحتاج إليه خاصة .^(١)

(سير)

٣٩٨- قاعدة:- يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.^(٢) (شن، مج)

٣٩٩- قاعدة:- يتكرر الجزاء بتكرر الشرط.^(٣) (شن)

٤٠٠- قاعدة:- يثبت التبع بثبوت الأصل.^(٤) (سير)

(١) ولودخل مسلم دارالحرب بأفراس فباعها كلها إلا واحداً منها لم يحرم سهم الفارس، لأنه متمكن من القتال على الفرس بما بقي عنده، ولأنه تبين بما صنع أنه قصد التجارة فيما باع فيسقط إعتبار ذلك في إستحقاق السهم به، ويجعل في الحكم كأنه حين دخل لم يكن معه إلا هذا الفرس- وهذا لأن ما زاد على الواحد فضل هو غير محتاج إليه، وإنما يبنى حكم الإستحقاق ثبوتا وبقائاً على ما يحتاج إليه خاصة، ألا ترى أنه لو رجع بعض الشهود لم ينقض نصاب الشهادة برجوع من رجع، فإن القاضي لا يمنع القضاء بالشهادة لهذا المعنى، ولو كان بعد القضاء لم يجب شيء من الضمان على الراجعين - (شرح السير الكبير ج ٣ / ٨٧)

(٢) وهذا مقيد لقولهم : الضرر لا يزال بمثله، وعليه فروع كثيرة : منها جواز الرمي إلى كفار تترسوا بصبيان المسلمين - ومنها : جواز العجز على البالغ العاقل الحر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ثلث، المفتي الماخن والطبيب الجاهل والمكاري المفلس دفعا للضرر العام - (شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٢٥٦)

(٣) كقوله : كلما دخلت فكذا - وكلما قعدت عندك فكذا، فقعد ساعة طلقت ثلاثاً - وجه ذلك ان الدوام على القعود وعلى كل عمل يستدام بمثلة الانشاء وكذا لو قال: كلما ضربت بك، فضرها بيدي طلقت ثنتين، وإن بكف واحدة فواحدة، وجه ذلك أن في اليمين تكرار الضرب، لأن الضرب بكل يد ضربة على حدة، بخلاف الضرب بكف واحدة، لأن الضرب لم يتكرر، لأن الأصل في الضرب هو الكف والأصابع تبع لها، فلم يتعدد الضرب - (شرح الحموي على الأشباه ج ١ / ٢٨)

٤٠١ - قاعدة: - يجب الأخذ بالإحتياط عند تحقق المعارضة وإنعدام الترجيح. ^(٢)

(سير)

٤٠٢ - قاعدة: - يجب الضمان عند الإستهلاك بعد القبض. ^(٣) (سير)

٤٠٣ - قاعدة: - يجب العمل بالجواز إذا تعذر العمل على الحقيقة. ^(٤) (سير)

٤٠٤ - قاعدة: - يجوز الحكم بالعصمة بين المسلمين وإن كان أحدهما في دار

(١) فإن اشترى المستأمن أرضاً من أرض الخراج أو من أرض العشر فزرعها فوجب عليه فيها خراج

أو عشر أخذ ذلك منه، وأخذ منه خراج رأسه أيضاً --- إلى قوله ---- وإنما يصير ذمها

باعتبار ما باشر من الصنع، وهو شراء الأرض الخراجية ---- إلى قوله ----- وكان المعنى فيه

أن خراج الرأس في حكم التبعية لخراج الأرض - انظر شرح السير الكبير ج ١٢٠/٥ - وفيه

أيضاً: لو دخل حربي مع امرأته دارنا بأمان، ومعهما أولاد صغار وكبار، فأسلم أحدهما،

فالصغار من الأولاد صاروا مسلمين تبعاً للذي أسلم منهما --- وكذلك لو صار أحدهما ذمياً

كان الصغار من الأولاد تبعاً له - (شرح السير الكبير ج ١٢١/٥) -

(٢) وإن أشكل حال الأسير وليس فيه أمر يستدل به على أنه مستأمن ولا ما يستدل به على أنه غير

مستأمن، ولم يقع في القلوب ترجيح أحد الجانبين من حاله - فإنه ينبغي للأمير أن يأخذه

فيخرجه إلى دار الإسلام ويجعله ذمة، لأن عند تحقق المعارضة وإنعدام الترجيح يجب الأخذ

بالإحتياط، ومن الإحتياط أن لا يقتله ولا يجعله فيئا لإحتمال أنه جاء مستأمنًا، وأن لا يرده إلى

مأمنه لإحتمال أنه جاء مغيراً، فلا يبطل حكم حرمة بالمختل، ولا يجوز إراقة دمه أيضاً - (شرح

السير الكبير ج ٢٠٧/١)

(٣) ومن غصب شيئاً له مثل كالمكيل والموزون فهلك في يده فعليه مثله - فإن لم يقدر على مثله

فعليه قيمته، (الهداية ج ٣/٣٧٢) (إن باع بشرط الخيار) وإن هلك (المبيع) بفعل المشتري

لا يفسخ البيع وعليه الثمن لأنه بالإتلاف صار قابضاً كل المبيع لأنه لا يمكنه إتلافه إلا بعد إثبات

يده عليه وهو معني القبض فيقرر عليه الثمن - (بدائع الصنائع ج ٤/٤٩٠) -

(٤) فأما إسم الأولاد لا يتناول إلا أولاد الصلب في قول أبي حنيفة رحمته الله، لأن الإسم لهم حقيقة،

والأولاد الأولاد بجواز، فإذا صارت الحقيقة مراداً (لم يطلق على الجواز) وإن لم يكن لبعض من

صالح ولد لصلبه فولدٌ بينه يدخلون الآن، لأنهم أولاده بجواز، ويجب العمل بالجواز إذا تعذر العمل

بالحقيقة - (شرح السير الكبير ج ٨٦/٥) وانظر شرح الحموي على الأشباه ج ٣٥١/١

الحرب. ^(١) (سير)٤٠٥ - قاعدة: - يختار أهون الشرين. ^(٢) (مج)٤٠٦ - قاعدة: - ينخص القياس والأثر بالعرف العام دون الخاص. ^(٣) (رد)٤٠٧ - قاعدة: - يد المودع كيد المودع. ^(٤) (سير)

(١) ولو كان أسلم (في دار الحرب) ثم طلقها (وهي في دار الإسلام) وقع طلاقه عليها، انظر شرح السير الكبير ج ٩٨/٥ وقال في «الهداية» في باب موانع الإرث - وإختلاف الدارين يمنع الإرث كما في التبيين، ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى لومات مسلم في دار الحرب يرثه ابنه الذي في دار الإسلام - (الفتاوي الهندية ج ٤٥٤/٦) -

(٢) مثاله: رجل عليه جرح لو سجد سال جرحه، وإن لم يسجد لم يسلم، فإنه يصلي قاعدة يؤمى بالكوع والسجود لأن ترك السجود أهون من الصلوة مع الحدث - (شرح الحموي على الاشباه ج ٢٦١/١) وفيه أيضا: لو قال له لتلقين نفسك في النار، أو من الجبل - أو لأقتلنك، وكان الإلقاء بحيث لا ينجو منه، ولكن فيه نوع خفة، فله الخيار إن شاء فعل ذلك، وإن شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل عند أبي حنيفة رحمته الله لأنه ابتلي بيليتين فيختار ما هو الأهون في زعمه، وعندهما يصبر ولا يفعل ذلك، لأن مباشرة الفعل سعي في إهلاك نفسه فيصبر تحاميا عنه - (شرح الحموي على الاشباه ج ٢٦٣/١) -

(٣) أن العرف قسمان: عام وخاص - فالعام يثبت به الحكم العام ويصلح مخصصا للقياس والأثر، بخلاف الخاص فإنه يثبت به الحكم الخاص، مالم يخالف القياس والأثر، فإنه لا يصلح مخصصا - قال في «الذخيرة» في الفصل الثامن من الإجازات «في مسألة» مالدفع إلى حائك غزلا لينسجه بالثلث، مشائخ بلخ كنصر بن يحيى ومحمد بن سلمة وغيرهما كانوا يميزون هذه الإجارة في الثياب لتعامل أهل بلدهم في الثياب - والتعامل حجة يترك به القياس وينخص به الأثر وتجويز هذه الإجارة في الثياب للتعامل بمعنى تخصيص النص، الذي ورد في قفيز الطحان، لأن النص ورد في قفيز الطحان لا في الحايك، إلا أن الحايك نظيره، فيكون إرادا فيه دلالة، فمضى تركنا العمل بدلالة هذا النص في الحايك وعملنا بالنص في قفيز الطحان كان تخصيصا لا تركا أصلا، وتخصيص النص بالتعامل جائز - (شرح عقود رسم المفتي (زكريا) ص ١٨٣)

(٤) إذا ضاعت في يد المودع بغير صنعه لا يضمن، لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه

- ٤٠٨ - قاعدة:- يسقط إعتبار دلالة الحال إذا جاء التصريح بخلافه. ^(١) (سير)
- ٤٠٩ - قاعدة:- يسقط إعتبار النسبة عند التعريف بالإشارة. ^(٢) (سير)
- ٤١٠ - قاعدة:- يسقط الدين بأداء المتبرع. ^(٣) (م)
- ٤١١ - قاعدة:- يضاف الفعل إلى الفاعل لا الأمر ما لم يكن مجبراً. ^(٤) (مج)

قال: « ليس على المستعير غير المغل الضمان ولا على المستودع غير المغل الضمان » ولأن يده يدا المالك فالهلاك في يده كالهلاك في يد المالك - (بدائع الصنائع ج ٣١٤/٥) — وفي شرح السير الكبير وما كان أودعهم (المسلمين) الأسير أو أهل الحرب أو مرتدون في دار الحرب، فهو فيء كله، لأن يد المودع كيد المودع وهو بنفسه لو أحرز ذلك بمنعة الجيش كان فيءاً، فكذلك إذا جاء به مودعه - (شرح السبكي الكبير ج ١٣/٤)

(١) فإذا ذهب شيئاً من آخر وقبضه الموهوب له في مجلس الهبة كان قبضه صحيحاً وإن لم يأذنه الواهب، لأن إيجاب الواهب إذن بالقبض دلالة — وأما لو ناهى الواهب عن القبض فلا يصح قبضه (لأن جاء التصريح بخلاف دلالة الحال فيسقط إعتباره) نعم، بعد العمل بموجب الدلالة لأعيرة بالتصريح — فلو سمع أن فضولياً باع ماله فطلب منه الثمن كان طلبه هذا إجازة للبيع دلالة « كما في الدر المختار » فإذا رد بعد ذلك بيع الفضولي صراحة لا يصح رده - (شرح المجلة ج ٢٥/١)

(٢) قال (الأمير) من أصاب هذه الجبة الخرز فهي له، فأصاها إنسان، فإذا هي مبطنة بفنك أو سمور فالكل للمصيب هاهنا، لأنه بني الاستحقاق هنا على اليقين بالإشارة دون الاسم والنسبة، فكل واحد منهما للتعريف، إلا أن التعريف بالإشارة يسقط إعتبار النسبة، لأن الإشارة أبلغ - (شرح السير الكبير ج ٢١٦/٢، والتفصيل في الفوائد البهية)

(٣) كسقوط الدين بأداء المتبرع مع أنه لا وجوب لأداء الدين عليه - (مسلم الثبوت ص ٢٧) وفي « الهداية » فإن كفّل بأمره رجع بما أدّى عليه، لأنه قضى دينه بأمره وإن كفّل بغير أمره لم يرجع بما يوديه لأنه متبرع بأدائه - (الهداية ج ١١٨/٣) -

(٤) فإذا أتلف أحد مال غيره بأمر آخر فالضمان على المتلف لا على الأمر ما لم يكن مجبراً — ويخرج عن هذه القاعدة مسائل: منها إذا كان الأمر عاقلاً بالغاً وكان المأمور صبيّاً فيجب الضمان أولاً على الصبي، غير أنه يرجع بعد ذلك على أمره وأما إذا كان أمره صبيّاً لا يرجع عليه (خانيه)

٤١٢ - قاعدة: - يعتبر في الدعاوي مقصود الخصمين في المنازعة دون الظاهر.^(١)
(كر)

٤١٣ - قاعدة: - يعتبر الوصف في غير المعين ولا يعتبر في المعين.^(٢) (سير)

٤١٤ - قاعدة: - يغتفر في الإبتداء ما لا يغتفر في البقاء.^(٣) (شن)

٤١٥ - قاعدة: - يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها.^(٤) (شن)

٤١٦ - قاعدة: - يفرق بين علة الحكم وحكمته فإن علة موجبة وحكمته غير موجبة.^(٥) (كر)

(شرح المجلد ج ١/٥٨، والتفصيل ثمه)

(١) من مسائله : أن المودع إذا طوّل برد الوديعة فقال رددتها عليك فقال المودع لم تردّها فالقول قول قابل الوديعة مع أنه يدعي الظاهر بقوله رددت لأن المقصود هو الضمان وهو منكر للضمان فكان القول قوله - (حاشية اصول الكرخي ضميمه مع اصول البردوي ص ٣٦٧) -

(٢) من قال: لأأكل هذا الشاب، فكلّمه بعد ما شاخ حنث في يمينه - ولو قال: لأأكل شاباً، فكلّم شيخاً كان شاباً وقت يمينه لم يحنث، لان في المعين لا يعتبر الوصف وفي غير المعين يعتبر - (شرح السير الكبير ج ٢/٨٩)

(٣) وعلى هذا لو كان القاضي عدلاً ففسق بأخذ الرشوة أو غيره لا ينزل ويستحق العزل وهذا هو ظاهر المذهب، وعليه مشائخنا رحمهم الله تعالى - (الهداية ج ٣/١٣٢، وانظر الفوائد البهية في شرح القواعد الفقهية)

(٤) منه فضولي زوجه امرأة برضاها، ثم الزوج وكله بعده بأن يزوجه امرأة، فقال: نقضت ذلك النكاح لم ينتقض ولو لم ينقضه قولاً، ولكن زوجه إياها بعد ذلك إنتقض النكاح الأول (شرح الحموي على الاشباه ج ١/٣٢٦) وكذا لو وكل المشتري البائع بقبض المبيع لا يجوز أما لو أعطى البائع جولاً ليكيل ويضع فيه الطعام المبيع ففعل كان ذلك قبضاً من المشتري - (شرح المجلد ج ١/٤١)

(٥) فإن السفر علة القصر وحكمته المشقة، ثم السفر يثبت الحكم أي القصر وإن لم يلحقه مشقة وعدم الحكمة لا يوجب عدم الحكم ووجود العلة أوجب وجود الحكم — وكذا علة وجوب الإستبراء استحداث ملك الرطية. يملك اليمين وحكمته صيانة النسب والتحرز عن إختلاط المياه، ثم إذا اشترى

٤١٧- قاعدة:- يفرق بين العلم إذا ثبت ظاهراً وبينه إذا ثبت يقيناً. ^(١) (كر)

٤١٨- قاعدة:- يفرق بين الفساد إذا دخل في أصل العقد وبينه إذا دخل في علاقة من علاقته (٢) (كر)

بكرًا أو جارية من امرأة أوصي وجب الاستبراء مع التيقن بفراغ الرحم، فعدم الحكمة لم يوجب

عدم الوجوب لما وجد الملك الحارث- (أصول الكرخي ضميمه مع أصول البزدوي ص ٣٧٥)

(١) فما علم يقيناً يجب العمل به وإعتقاده ومأثبات ظاهراً وجب العمل به ولم يجب إعتقاده وسيوضح

هذا بالصلوات الخمس وبالوتر — وكون الأذنين من الرأس علم ظاهراً فلم يجوز إقامة فرض المسح

بهما الذي ثبت يقيناً — وكون الخطيم من البيت علم ظاهراً فلم يجوز التوجه إليه في الصلوة مع

استدبار البيت وقد ثبتت فرضية التوجه إلى البيت يقيناً — وإذا قضى القاضي بشيء ثم علم أنه أخطأ

بدليل ظاهر ليس بمتيقن لم ينقض قضاءه وإذا ظهر خطأه بدليل متيقن من نص أو إجماع نقض

قضاءه — (حاشيه أصول الكرخي ضميمه مع أصول البزدوي ص ٣٧١) -

ففرضية الصلوات الخمس ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول - انظر بدائع الصنائع ج ٢٥٢/١

ووجوب الوتر ثابت بالظاهر أي بالسنة «قال النبي صلى الله عليه وسلم الوتر حق واجب فمن لم يوتر

فليس منا» وقال «أوتروا يا اهل القرآن فمن لم يوتر فليس منا» انظر بدائع الصنائع ج ٦٠٧/١ -

(دارالكتاب) وفي المرقاة «قلنا بوجوب الوتر لكون الدليل ظنيًا» (المرقاة شرح المشكوة

ج ١٧٥/٣) وأما وجوب مسح الرأس ثبت بدليل مقطوع به، وكون الأذنين من الرأس ثبت بخبر

الواحد قال النبي ﷺ «الأذان من الرأس» وأنه يوجب العمل دون العلم، فلوناب المسح عليهما عن

مسح الرأس لجعلناهما من الرأس قطعاً وهذا لا يجوز - وصار هذا كقول النبي صلى الله عليه وسلم

«الخطيم من البيت» فالحديث يفيد كون الخطيم من البيت حتى يطاف به كما يطاف بالبيت، ثم

لا يجوز أداء الصلوة إليه، لأن وجوب الصلوة إلى الكعبة ثبت بدليل مقطوع به، وكون الخطيم من

البيت ثبت بخبر الواحد، والعمل بخبر الواحد إنما يجب إذا لم يتضمن إبطال العمل بدليل مقطوع به،

وأما إذا تضمن فلا، (بدائع الصنائع ج ١١٦/١) (دارالكتاب) وانظر بدائع ج ٣١٤/٢

(٢) إذا باع عبداً بألف درهم ورطل من خمر فسد البيع ولو أخرجه الخمر لم يعد الجواز لأن

الفساد في أصل العقد - ولو باع عبداً بألف درهم مؤجلة إلى الحصاد فسد البيع لجهالة الأجل،

فلو أخرجا قبل مجيء وقت الحصاد عاد العقد إلى الجواز لأنه علاقة من علاقته - (حاشيه أصول

٤١٩ - قاعدة: - يفرق في الإخبار بين الأصل والفرع وقد يثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل. ^(١) (كر)

٤٢٠ - قاعدة: - يقبل قول المترجم مطلقاً. ^(٢) (مج، شن)

٤٢١ - قاعدة: - اليقين لا يزول بالشك. ^(٣) (شن)

٤٢٢ - قاعدة: - يلزم مراعاة الشرط بقدر الإمكان. ^(٤) (مج)

الكرخي ضميمه مع اصول البزدوي ص ٣٧٠، وانظر الهداية ج ٣/٤٩ - ٦١)

(١) فالمرأة إذا أثيرت بالرضاع بين الزوجين لم يفرق بينهما ويفرق في الفرع بطلاق وخلع - (حاشيه اصول الكرخي ضميمه مع اصول البزدوي ص ٣٧١) لأن في إخبار المرأة بالرضاع إبطال الملك وهو لا يثبت إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأة - (الهدايه ج ٢/٣٥٤) ولأن في إخبارها بالرضاع إخباراً بفساد مقارن والإقدام على العقد يدل على صحته وإنكار فساد فثبت المنازع بالظاهر وخبر الواحد لا يقبل في موضع المنازعة - بخلاف الإخبار بالطلاق والخلع فإنها معتبرة، لأن القاطع أي قاطع النكاح طار على النكاح السابق ويمكن الجمع بينهما ولا منازع فيصح العمل به - (انظر الهداية مع هامشه ج ٤/٤٦٩)

والجزء الثاني : قد ثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل قد مر في القاعدة ٢١٠ فليراجع ثمة -

(٢) فإذا كان الحاكم لا يفهم لغة المتداعيين والشهود فيحكم ويستشهد بواسطة الترجمان الحاذق العالم بأسرار اللغتين وغوامضها ويقبل قوله مطلقاً، والمراد بالإطلاق أنه يقبل قوله في الحدود وغيرها — وحسبه أن يكون واحداً على قول الإمامين خلافاً لمحمد - لكنه يشترط أن يكون بصيراً وعدلاً - (شرح المجلة ج ١/٤٩، وانظر شرح الحموي على الاشباه ج ١/٣٤٠)

(٣) إستيقن بالتيمم وشك في الحدث فهو على تيممه — وكذا لو إستيقن بالحدث وشك في التيمم أخذ باليقين، كما في الوضوء، ولو تيقن الطهارة والحدث وشك في السابق فهو متطهر أي أيهما سابق، الطهارة أو الحدث - (شرح الحموي على الاشباه ج ١/١٨٧، وشرح السير الكبير ج ٢/١٩٦)

(٤) إذا أمر المودع المستودع بحفظ الوديعة ولها عن أن يسلمها لزوجته أو ابنه أو خادمه أو لمن يأتمنه على حفظ مال نفسه وكان ثمة أمر مجبر أخرجته إلى تسليم الوديعة لأحد هؤلاء كان ذلك النهي غير معتبر، فإذا هلك الوديعة أو ضاعت في هذه الصورة بلا تعد ولا تقصير لا يضمن المستودع

- ٤٢٣ - قاعدة: - اليمين إذا عقدت على صفة كانت صحتها لصفة محلها. ^(١) (ن)
- ٤٢٤ - قاعدة: - اليمين إذا كانت لها حقيقة مستعملة ومجاز متعارف فالعبرة للحقيقة. ^(٢) (ن)
- ٤٢٥ - قاعدة: - اليمين على نية الخالف إن كان مظلوماً وعلى نية المستحلف إن كان ظالماً. ^(٣) (شن)

— أما إذا سلمها بلا إضطرار فهلكت لزمت الضمان، لأنه يلزم مراعاة الشرط بقدر الإمكان — (شرح المجلد ج ١/٤٣٤) — أعلم أن الشرط على ثلاثة أقسام — شرط جائز: وهو ما يقتضيه العقد ويلائمه أو جرى العرف به أو ورد الشرع بمجازه (١) شرط فاسد: وهو ما لا يكون من مقتضيات العقد ولا يلائمه وفيه نفع لأحد العاقلين (٢) شرط لغو: وهو ماسوي ذلك - انظر للتفصيل - (شرح المجلد ج ١/٥٤)

- (١) ومن قال: إن لم أشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فإمرأته طالق وليس في الكوز ماء لم يحنث، فإن كان فيه ماء فأهريق قبل الليل لم يحنث وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف رحمه الله يحنث في ذلك كله - (الهداية ج ٢/٤٩٢) وانظر تأسيس النظر ص ٧٣ -
- (٢) كما إذا حلف لا يأكل من هذه الخنطة أو لا يشرب من هذه الفرات، فإن حقيقة الأول أن يأكل من عين الخنطة وهو مستعملة لأنها تغلي وتقلي وتوكل قضمًا، ولكن المجاز وهو الخبز غالب الاستعمال في العادة، فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إنما يحنث إذا أكل من عين الخنطة، وعندهما يحنث إذا أكل من الخبز أو منهما — وحقيقة الثاني: أن يشرب الماء من الفرات بطريق الكرع وهي مستعملة كما هو عادة أهل البوادي ولكن المجاز غالب الاستعمال وهو أن يشرب من غرف أو إناء يتخذ الماء منها، فعنده يحنث بالكرع فقط وعندهما بالإناء والغرف أو بهما وبالكرع جميعاً - (نور الانوار ص ١٠٨) وانظر تأسيس النظر ص ٧٥ -

- (٣) أن اليمين بالله عز وجل على نية الخالف أو المستحلف فقد روي عن أبي يوسف رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله عن حماد رحمه الله عن إبراهيم رحمه الله أنه قال: اليمين على نية الخالف إذا كان مظلوماً، وإن كان ظالماً فعلى نية المستحلف — وذكر الكرخي إن هذا قول أصحابنا جميعاً، وذكر القدوري أنه إن أراد به اليمين على الماضي فهو صحيح، لأن المواخذة في اليمين على الماضي بالإثم فمضى كان الخالف ظالماً كان أمّا في يمينه، وإن نوي به غير ما حلف عليه، لأنه يتوصل باليمين إلى ظلم غيره ---- إلى قوله ----

٤٢٦ - قاعدة: - يُوخذ في العبادة بالإحتياط .^(١) (سير)

وأما إذا كان مظلوماً فهو لا يقتطع بيمينه حقاً فلا يأنم وإن نوي غير الظاهر — وأما اليمين على المستقبل إذا قصد بها الخالف معني دون معني فهو على نيته دون نية المستحلف لأنه عقد وهو العاقد فينقصد على ما عقده — (بدائع الصنائع ج ٣/٣٦) — قال في « خلاصة الفتاوي » وفي « التجريد » اليمين على نية الخالف إن كان مظلوماً وعلى نية المستحلف إن كان ظالماً وهذا في الماضي ---- إلى قوله ---- وفي المستقبل على نية الخالف، وفي الفتاوي لو كان اليمين بالطلاق أو العتاق وما شاكل ذلك، النية نية الخالف ظالماً كان أو مظلوماً - (خلاصة الفتاوي ج ٢/١٢٤) — وانظر شرح الحموي على الاشباه ج ١/١٧٦

(١) وإن كانت المسيرة من المدينة القريبة إلى دار الحرب دون يومين فإنهم يتمون الصلاة، لأنهم لا يدرون أين يريد الوالي، فلعله لا يريد أن يجاوز أول دار الحرب، وإنما يُوخذ في العبادة بالإحتياط، وطريق العبادة الإحتياط في البناء على المتيقن به دون المحتمل، والغزاة تبع للوالي في نية السفر والإقامة، لأن عليهم طاعته - (شرح السير الكبير ج ١/١٦٧) — قال في « الهداية » ثم التمسح مستحب لقوله عليه الصلوة والسلام « تسحروا فإن في السحور بركة » والمستحب تأخير لقوله عليه السلام « ثلاث من أخلاق المرسلين تعجيل الإفطار وتأخير السحور والسواك » إلا أنه إذا شك في الفجر فالأفضل أن يدع الأكل تحرزاً عن المحرم (ففيه الإحتياط) — الهداية ج ١/٢٢٥ — والأمر المطلق عن الوقت كالزكوة وصدقة الفطر وهو على التراخي خلافاً للكرخي عليه السلام فعنده لا بد فيه من الفور احتياطاً لأمر العبادة بمعنى أنه يأنم بالتأخير لا بمعنى أنه يصير قاضياً - (نور الأنوار ص ٥٢)

تمت التعليقات بعون الملك الجبار الرحمن وعنايته الخاصة « الثاني من صفر المظفر سنة إثنين وثلاثين وأربع مائة بعد الألف من هجرة سيد الثقلين عليه الصلوة والسلام » — فأختمها شاكرًا لله تعالى ومصلياً على رسوله الكريم — فقبلها الله تعالى بقبول حسن وجعلها ذخراً لعبده المسيء - آمين يارب العالمين -

العبد احقر الوري

عنایت الله بالنوري غفرله ١٤٣٢/٢/٢ هـ

الكتايبات

- | | |
|---------------------------------------|--|
| ٢١ مجمع الأثر | ١ بخاري شريف |
| ٢٢ تبين الحقائق | ٢ ترمذي شريف |
| ٢٣ شرح عقود رسم المفتي (زكريا) | ٣ مسلم شريف |
| ٢٤ شرح المجلة (مكتبة الاتحاد) | ٤ ابوداود شريف |
| سليم رستم باز | ٥ مشكوة شريف |
| ٢٥ حواشي اصول الكرخي ضميعة مع | ٦ المعجم الكبير للطبراني |
| اصول البزدوي | ٧ المرقات شرح المشكوة |
| ٢٦ شرح السير الكبير | ٨ التعليق الصبيح شرح المشكوة |
| ٩٠ (دار الكتب العلمية بيروت لبنان) | ٩ اعلاء السنن |
| ٢٧ الشريفيه شرح السراجيه | ١٠ كشف اصطلاحات الفنون |
| ٢٨ نور الانوار | ١١ ردالمختار على الدرالمختار |
| ٢٩ مسلم الثبوت | (دار الكتاب) |
| ٣٠ فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت | ٢١ بدائع الصنائع (دار الكتاب) |
| ٣١ حسامي | ١٣ ردالمختار على الدرالمختار (نعمانيه) |
| ٣٢ الموجز | ١٤ فتح القدير |
| ٣٣ اصول الشاشي | ١٥ الهداية |
| ٣٤ تاسيس النظر (المطبعة الأدبية بمصر) | ١٦ الفتاوي الهندية |
| | ١٧ قدوري |
| | ١٨ البحر الرائق |
| | ١٩ خلاصة الفتاوي |
| | ٢٠ الفقه الاسلامي وادلته |

بسم الله الرحمن الرحيم

الرسالة الثانية

أُصُولُ الْكَرْخِيِّ

التي عليها مدار الكتب الأئمة الحنفية من جهة الإمام
المجتهد أبي الحسن الكرخي رحمته الله (المتوفي سنة ٣٤٠)
مع ذكر أمثلتها من جهة
الإمام أبي حفص النسفي رحمته الله (المتوفي سنة ٥٣٧)

التصحيح والتحقيق

المفقي عنايت الله الكرياسني (البالن بوري)

استاذ الحديث الشريف بدار العلوم جهاني (غجرات)

ترجمه صاحب الاصول الامام أبي الحسن الكرخي عليه السلام

(ملخصة من كتاب اعلام الاخير وتاج التراجم)

هو الشيخ المجتهد الورع البارع ابو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دهم الكرخي من كرخ جَدَّان انتهت اليه رئاسة الحنفية بعد القاضي ابي حازم والقاضي ابي سعيد البردعي اخذ الفقه عن ابي سعيد البردعي عن اسمعيل بن حماد عن حماد بن ابي حنيفة وكان رحمه الله واسع العلم والرواية كثير الصوم والصلوة صبوراً على الفقر والحاجة انتشرت اصحابه وعم نفعه ومن تفقه عليه ابوبكر الرازي المعروف بالخصاص وابو عبد الله الدامغاني وابو علي الشاشي وابو حامد الطبري وابو القاسم التنوخي وابو عبد الله الجرجاني وابوزكريا الضرير البصري وابو عبد الله المعتزلي وكان من طبقة عالية بين اصحاب ابي حنيفة معدوداً من المجتهدين القادرين على حل المسائل التي لانص فيها على حسب اصوله ومقتضي قواعده وله من التأليف المختصر وشرح الجامع الكبير والجامع الصغير وغيرهم قرأها عليه تلامذته المذكورون وكان زاهداً دعي للقضاة فلم يقبله وكان يهجر من يتولي القضاة من اصحابه ولد سنة ستين ومائتين واصابه الفالج في آخر عمره فكتب اصحابه إلى سيف الدولة ابن حمدان بما ينفق عليه فلما علم بذلك بكى وقال اللهم لا تجعل رزقي الآمن حيث عودتني فمات قبل ان تصل اليه صلة سيف الدولة (وكانت عشرة آلاف درهم) وذلك ليلة النصف من شعبان سنة اربعين وثلاثمائة. (انتهى)

ترجمه الامام النسفي رحمته الله (ملخصة من الروضة)

وهو الامام العلامة ابو حفص عمر بن محمد بن احمد بن اسمعيل النسفي صاحب تفسير التيسير المعروف بنجم الدين ولد بنسَف بفتحين اسم بلد بماوراء النهر سنة احدى وستين واربعمائة ومن تصانيفه نظم الجامع الصغير وطلبة الطلبة في لغة الفقهاء ونظم الخلافات و متن النسفية في العقائد وغيرها توفي بسمرقند سنة سبع وثلاثين وخمسائة. (انتهى)



بسم الله الرحمن الرحيم

**الأصول التي عليها مدار كتب أصحابنا الحنفية من جهة الإمام المجتهد أبي
الحسن الكرخي رحمه الله وذكر أمثلتها ونظائرها وشواهد الإمام نجم الدين
ابو حفص عمر بن أحمد النسفي رحمه الله**

- ١- الأصل أن مائت باليقين لا يزول بالشك. ^(١)
- ٢- الأصل أن الظاهر يدفع الإستحقاق ولا يوجب الإستحقاق. ^(٢)
- ٣- الأصل أن من ساعده الظاهر فالقول قوله والبينة على من يدعي خلاف الظاهر. ^(٣)
- ٤- الأصل أنه يعتبر في الدعاوي مقصود الخصمين في المنازعة دون الظاهر. ^(٤)

-
- (١) قال الإمام النسفي رحمه الله : من مسأله أن من شك في الحدث بعد ماتيقن بالوضوء فهو على وضوء ه مالم يتيقن بالحدث - ومن شك في وضوئه بعد ماتيقن بحدته فهو على حدته مالم يتيقن بوضوئه — (وانظر شرح الحموي ج ١/ ١٨٧ والقاعدة ٢٨٧، ٣٠٦، ٤٢١)
 - (٢) قال الإمام النسفي رحمه الله : من مسأله أن من كان في يده دارفجاء رجل يدعيها فظاهر يده يدفع إستحقاق المدعي حتى لا يقضي له إلا بالبينة — ولو بيعت دار لجنب هذه الدار فأراد أخذ الدار المبيعة بالشفعة بسبب الجوار لهذه الدار، فأنكر المدعي عليه أن تكون هذه الدار التي في يده مملوكة له فإنه بظاهر يده لا يستحق الشفعة مالم يثبت أن هذه الدار ملكه —
 - (٣) قال الإمام النسفي رحمه الله : من مسأله أن من ادعى ديناً على رجل وضماناً، فأنكره، فالقول قوله، لأن الذم في الأصل خلقت بريئة، والبينة على من يدعي خلاف الظاهر — (وانظر القاعدة ٣٥٢)
 - (٤) (١) قال الإمام النسفي رحمه الله : من مسأله أن المودع إذا طوّل بريد الوديعة فقال رددتها عليك فقال المودع لم تردها فالقول قول قابل الوديعة مع أنه يدعي الظاهر بقوله رددت لأن المقصود هو الضمان وهو منكر للضمان فكان القول قوله.

- ٥- الأصل أن الظاهرين إذا كان أحدهما أظهر من الآخر فالأظهر أولى لفضل ظهوره. (١)
- ٦- الأصل أن أمور المسلمين محمولة على السداد والصلاح حق يظهر غيره. (٢)
- ٧- الأصل أن للحالة من الدلالة كما للمقالة. (٣)
- ٨- الأصل أنه قد يثبت من جهة الفعل ما لا يثبت من جهة القول كما في الصبي. (٤)

(١) قال الإمام النسفي رحمته الله: من مسأله أن من أقر بدين لجنين فعند محمد رحمته الله يصح إقراره به وإن كان فيه احتمال — وعند أبي يوسف رحمته الله لا يصح لأنه لو صرح بأن هذا الدين لزمه بعقد لم يلزمه، لأن عقده مع الجنين لا يصح، ولو صرح بأنه أتلف عليه ماله ولزمه ضمانه صح إقراره وإذا أجمل وقع الشك في الوجوب فلا يجب، لكن محمد رحمته الله يقول الظاهر من حال المسلم العاقل أن يقصد بكلامه الصحة فيحمل على وجوبه بإتلاف ماله ليصح. وأبويوسف رحمته الله يقول لا يلزمه بهذا الإقرار شيء، لأنه قابل هذا الظاهر ماهو أظهر منه، لأن الظاهر من المسلم العاقل أنه لا يتلف مال غيره لأنه معصية.

(٢) قال الإمام النسفي رحمته الله: من مسأله أن من باع درهما ودينارا بدرهمين ودينارين جاز البيع وصرف إلى خلاف جنسه تحرياً للجواز حملاً لحال المسلم على الصلاح، ولونص على أن الدرهم بالدرهمين والدينار بدينارين فسد البيع لأنه قد غير هذا الظاهر صريحاً. انظر للتفصيل بدائع الصنائع ج ٥/٥٣ (دارالكتاب)

(٣) قال الإمام النسفي رحمته الله: من مسأله أن من أودع رجلاً مالاً فدفعه إلى من هو في عياله فهلك عنده لم يضمن وإن لم يصرح له بالإذن بالدفع إلى غيره، لأنه لما أودعه مع علمه بأنه لا يمكنه أن يحفظ بيده آناء الليل والنهار كان ذلك إذناً منه دلالة أن يحفظه له كما يحفظ مال نفسه، وهو يحفظ مال نفسه تارة بيده وتارة بيد من في عياله وكان ذلك كالإذن به صريحاً، ومسائل الفور مبنية على هذا الأصل. وانظر (بدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ٥/٣٠٨ والقاعدة ٢٤٢)

(٤) قال الإمام النسفي رحمته الله: من مسأله أن من وكل غيره بعقد إذا عزل وكيله حال غيبته قولاً لم يعزل ما لم يعلم به حتى لو فعل الوكيل ما أمر به قبل علمه به نفذ تصرفه — ولو أن الموكل تصرف

٩:- الأصل أن السؤال والخطاب يمضي على ماعم وغلب لاعلى ماشد
وندر. (١)

١٠:- الأصل أن جواب السؤال يجري على حسب ماتعارف كل قوم في
مكافهم. (٢)

١١:- الأصل أن المرأ يعامل في حق نفسه كما أقربه ولايصدق على إبطال حتى
الغير ولايلزام الغير حقاً. (٣)

١٢:- الأصل أن القول قول الأمين مع اليمين من غير بينة. (٤)

١٣:- الأصل أن من إلترم شيئاً وله شرط لنفوذته فإن الذي هو شرط لنفوذ الآخر
يكون في الحكم سابقاً والثاني لاحقاً والسابق يلزم للصحة والجواز. (٥)

في ذلك المجلس بنفسه في ذلك مع غير علمه إن عزل الوكيل حكماً لنفاذ تصرف الموكل فيه —
(وانظر الهداية ج ٣/٢٠٠)

وقوله كالصبي يعني أن الصبي يضمن بفعله وإن كان لا يضمن بقوله أي بعقد أو كفالة أو إقرار.

(١) قال الإمام النسفي رحمته الله : من مسأله أن من حلف لا يأكل بيضاً فهو على بيض الطير دون بيض السمك ونحوه — (وانظر

(٢) قال الإمام النسفي رحمته الله : إذا حلف لا يتغذى حنث باللبن وحده إذا كان في بلاد العرب دون العجم. وغذاء كل قوم ماتعارفوه.

(٣) قال الإمام النسفي رحمته الله : من مسأله أن مجهولة النسب إذا أقرت بالرق لإنسان وصدقها ذلك الإنسان تصبح أمة له، لكن لا يبطل نكاح الزوج ولا يضمن الزوج للمقرلة إذا كان قد أوفاهها المهر مرة، وكذا المودع المأمور بدفع الوديعة إذا قال دفعتها إلى فلان فقال مادفعتها إلي، فالقول قول المودع في براءة نفسه من الضمان لا في إيجاب الضمان على فلان بالقبض.

(٤) قال الإمام النسفي رحمته الله : من مسأله دعوي المودع برد الوديعة إلى مالكها أو ضياعها عنده (فالقول قوله) وكذا سائر الأمانة من المستعير والمضارب والوكيل ونحوهم. وانظر (بدائع الصنائع دارالكتاب ج ٥/٣١٤)

(٥) قال الإمام النسفي رحمته الله : من مسأله أن من إلترم صلوة كان إلتراماً لتقدم الطهارة عليها لأن الطهارة شرطها.

- ١٤:- الأصل أن المتعاقدين إذا صرحا بجهة الصحة صح العقد وإذا صرحا بجهة الفساد فسد وإذا أهما صرف إلى الصحة. (١)
- ١٥:- الأصل أنه يفرق بين الفساد إذا دخل في أصل العقد وبينه إذا دخل في غلقة من علاقته. (٢)
- ١٦:- الأصل أن الضمانات في الذمة لا تجب إلا بأحد الأمرين إما بأخذ أو بشرط فإذا عدا لم تجب. (٣)
- ١٧:- الأصل أن الإحتياط في حقوق الله تعالى جائز وفي حقوق العباد لا يجوز. (٤)
- ١٨:- الأصل أنه يفرق في الإخبار بين الأصل والفرع. (٥)

(١) قال الإمام النسفي رحمه الله: من مسائله إذا باع قلب فضة وزنها عشرة وثوبًا قيمته عشرة بعشرين درهماً على أن عشرة منها موجهة إلى شهر، فإن صرحا أن العشرة الموجهة ثمن الثوب والعشرة المنقودة ثمن القلب صح، وإن صرحا أنها (العشرة الموجهة) ثمن القلب فسد، وإن أهما فالعشرة المنقودة تجعل للقلب والموجهة للثوب حملاً على الصحة — (وانظر بدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ٥/٥٣)

(٢) قال الإمام النسفي رحمه الله: من مسائله إذا باع عبداً بألف درهم ورطلٍ من حمير فسد البيع ولو أخرج منه الخمر لم يقد الجواز لأن الفساد في أصل العقد، ولو باع عبداً بألف درهم موجهة إلى الحصاد فسد البيع لجهالة الأجل، فلو أخرج قبل مجيء وقت الحصاد عاد العقد إلى الجواز لأنه غلقة من علاقته. (وانظر الهداية ج ٣/٤٩، ٦١)

(٣) قال الإمام النسفي رحمه الله: من مسائله الأخذ وهو الغصب وقبض الرهن وإلتقاط من غير إشهاد ونحوها، والشرط هو قبول العقد كالشراء والإستئجار والكفالة ونحوها، وإذا عدا لم تجب.

(٤) قال الإمام النسفي رحمه الله: من مسائله إذا دارت الصلوة بين الجواز والفساد فالإحتياط أن يعيد الأداء لأنه لو أدّى مالمس عليه أولى من ترك ما عليه، والضمان إذا دار بين الجواز وعدمه لا يوجب بالإحتياط لأنه لا يضمن بالشك.

(٥) قال الإمام النسفي رحمه الله: من مسائله أن المرأة إذا أحررت بالرضاع بين الزوجين لم يفرق بينهما ويفرق في الفرع بطلاق أو خلع — (انظر القاعدة ٤١٩)

- ١٩:- الأصل أنه يفرق بين العلم إذا ثبت ظاهراً وبينه إذا ثبت يقيناً - (١)
- ٢٠:- الأصل أنه قد يثبت الشيء تبعاً وحكماً وإن كان قد يبطل قصداً. (٢)
- ٢١:- الأصل أن الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة. (٣)
- ٢٢:- الأصل أن الموجود في حالة التوقف كالموجود في أصله. (٤)
- ٢٣:- الأصل أن الإجازة إنما تعمل في المتوقف لافي الجائز. (٥)

(١) قال الإمام النسفي رحمته الله: من مسائله أن ما علم يقيناً يجب العمل به واعتقاده. وما ثبت ظاهراً وجب العمل به ولم يجب اعتقاده، وسيوضح هذا بالصلوات الخمس وبالوتر — وكون الأذنين من الرأس علم ظاهراً فلم يجز إقامة فرض المسح بهما الذي ثبت يقيناً — وكون الخطيم من البيت علم ظاهراً فلم يجز التوجه إليه في الصلوة مع استدبار البيت، وقد ثبتت فرضية التوجه إلى البيت يقيناً — وإذا قضى القاضي بشيء ثم علم أنه أخطأ بدليل ظاهر ليس بمتيقن لم ينقض قضاءه، وإذا ظهر خطأه بدليل متيقن من نص أو إجماع نقض قضاءه. (وانظر للتفصيل حاشية القاعدة ٤١٧)

(٢) قال الإمام النسفي رحمته الله: من مسائله أن عزل الوكيل وهو غائب يثبت تبعاً لتصرف الموكل فيه بنفسه، ولو عزل الوكيل قصداً لم يصح حتى يعلم به — ولو باع عبداً دخل أطرافه في المبيع تبعاً، وكذا هواء الدار في بيع الدار وكذا لشرب في بيع الأرض — ولو باع الأطراف قصداً والهواء والشرب لم يصح — ونظائره كثيرة. (وانظر حاشية القاعدة ٢٠٩).

(٣) قال الإمام النسفي رحمته الله: من مسائله أن من عقد على مال غيره أو نفس غيره ببيع أو نكاح أو غير ذلك بغير أمره فبلغه الخير فأجاز ذلك نفذ وصار العاقد كأنه وكيله بذلك العقد عندنا خلافاً للشافعي رحمته الله لأنه لا يقول بتوقف العقد. (وانظر حاشية القاعدة ٦)

(٤) قال الإمام النسفي رحمته الله: من مسائله أن الزوائد الحاصلة بعد العقد إذا اتصلت بالإجازة تصير للمشتري كالموجودة عند العقد. (وانظر حاشية القاعدة ٣٦٢)

(٥) قال الإمام النسفي رحمته الله: من مسائله أن المأمور بشراء عبد بعينه بخمس مائة درهم إذا اشتراه بست مائة درهم صار مشترياً لنفسه، فلو أخرج الأمر أنه اشتراه له بست مائة درهم فأجاز له لم يصح للأمر بهذه الإجازة لأن الشراء ثبت للمشتري حين وقع فلا تعمل فيه الإجازة ولا يصير له. (وانظر حاشية القاعدة ٥)

- ٢٤:- الأصل أن الإجازة تصح ثم تسند إلى وقت العقد — (يعني به أنه يشترط كون اغل قابلاً للعقد في الحال حتى يثبت فيه حكم العقد حالة الإجازة ويستند إلى وقت وجود العقد حتى لو كان المخل هالكا لم ينفذ العقد فيه بالإجازة، وكذا لو كان عند الإجازة مريضاً مرض الموت والعقد كان في الصحة يعتبر تصرف المريض دون الصحيح). (١)
- ٢٥:- الأصل أن كل عقد له مجيز حال وقوعه توقفاً لإجازة وإلا فلا. (٢)
- ٢٦:- الأصل أن تعليق الأملاك بالأخطار باطل وتعليق زوها بالأخطار جائز. (٣)
- ٢٧:- الأصل أن الشيء يعتبر مالم يعد على موضوعه بالنقض والإبطال. (٤)
- ٢٨:- الأصل أن كل أية تخالف قول أصحابنا فإنها تحمل على النسخ أو على الترجيح والأولي أن تحمل على التأويل من جهة التوفيق. (٥)

- (١) قال الإمام النسفي رحمته الله: منها أن الإجازة في القائم دون الهالك أي لو هلك المبيع المتوقف ثم أجزى لم ينفذ. (وانظر القاعدة ٤) وهذا شرط لصحة الإجازة.
- (٢) قال الإمام النسفي من مسأله إذا باع رجل مال صبي بثمن مثله توقف على إجازة الولي، لأنه له ولاية البيع، ولو طلق إمرأته أو أعتق عبده أو تصدق بماله لم يتوقف، لأن المولي لا يملك ذلك. (وانظر حاشية القاعدة ٢٢٨)
- (٣) قال الإمام النسفي رحمته الله من مسأله قال رجل لرجل إذا دخلت الدار فقد بعثك هذا العبد بألف درهم فقال قبلت، أو قال ذلك في الإجازة والهبة ونحو ذلك لم يصح ولم يقع الملك عند وجود الشرط، ولو قال لأمرأته إذا دخلت الدار فأنت طالق، أو قال لعبده إذا دخلت فأنت حرص، وعند وجود الشرط يقع الطلاق والعناق ويزول ملك النكاح وملك اليمين. (وانظر حاشية القاعدة ٨٦)
- (٤) قال الإمام النسفي رحمته الله من مسأله أن العبد المحجور إذا أجز نفسه مدة معلومة للعمل لم تصح دفعا للضرر عن المولي، ولو قضينا بفسادها بعد مضي المدة ونمام العمل كان إضراراً للمولي بتعطيل منافع عبده بغير بدل، فكان دفع الضرر هنا تصحيحها إذا لو قضينا بفسادها لم يكن دفعا للضرر بل يكون تحقيقاً للضرر فيعود النظر ضرراً. (وانظر حاشية القاعدة ١٦٠)
- (٥) قال الإمام النسفي رحمته الله من مسأله أن من تمري عند الإشباه واستدبر الكعبة جاز عندنا، لأن

٢٩:- الأصل أن كل خبر يجيء بخلاف قول أصحابنا فإنه يحمل على النسخ أو على أنه معارض بمثله ثم صار إلى دليل آخر أو ترجيح فيه بما يحتاج به أصحابنا من وجوه الترجيح أو يحمل على التوفيق وإنما يفعل ذلك على حسب قيام الدليل فإن قامت دلالة النسخ يحمل عليه وإن قامت الدلالة على غيره صرنا إليه. (١)

تأويل قوله تعالى «فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ» إذا علمتم به وإلى حيث وقع تحريككم عند الإشتباه، أو يحمل على النسخ كقوله تعالى «وَلِرَسُولِهِ وَلِذِي الْقُرْبَى» في الآية ثبوت سهم ذوي القربى في الغنيمة ونحن نقول إنتسخ ذلك بإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم — أو على الترجيح كقوله تعالى «وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا» ظاهرة يقتضي أن الحامل المتوفي عنها زوجها لا تنقضي عدتها بوضع الحمل قبل مضي أربعة أشهر وعشرة أيام، لأن الآية عامة في كل متوفي عنها زوجها حاملاً أو غيرها، وقوله تعالى «وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» يقتضي إنقضاء العدة بوضع الحمل قبل مضي الأشهر، لأنها عامة في المتوفي عنها زوجها وغيرها، لكننا رجحنا هذه الآية بقول ابن عباس رضي الله عنهما «إنما نزلت بعد نزول تلك الآية» فنسختها — وعلى رضي الله تعالى عنه جمع بين الأجلين احتياطاً لإشتباه التاريخ —

(١) قال الإمام النسفي رحمه الله من ذلك أن الشافعي رحمه الله يقول بجواز أداء سنة الفجر بعد أداء فرض الفجر قبل طلوع الشمس لما روي عن قيس «رأى رسول الله ﷺ أصلي ركعتين بعد الفجر فقال «ماهما» فقلت ركعتا الفجر كنت لم أركعها فسكت» (رواه ابوداود ج ١/ص ١٨٠ والترمذي ج ١/ص ٩٦ مع اختلاف اللفظ) قلت هذا منسوخ بما روي عن النبي ﷺ أنه قال «لا صلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس» (كثر العمال ٧/٧٢٣ وانظر البخاري ٨٢/١)

وأما المعارضة فكحديث أنس رضي الله عنه «ما زال رسول الله ﷺ يقنت في صلوة الغداة حتى فارق الدنيا» (شرح معاني الآثار ١/١٧٤) فهو معارض برواية أنس رضي الله عنه «أن النبي ﷺ قنت شهراً ثم تركه» (رواه ابوداود ١/٢٠٤) فإذا تعارضا روايته تساقطاً فبقي لنا حديث ابن مسعود وغيره رضي الله تعالى عنه «أن النبي ﷺ قنت شهراً يدعو على عصيته وذكره» فلما ظهر عليهم ترك القنوت الخ (شرح معاني الآثار ١/١٧٥) وأما التأويل فهو ما روي عن النبي ﷺ «أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده. ربنا لك الحمد، (إعلاء السنن ٣/١٠) وهذا دلالة الجمع بين الذكرين من الإمام وغيره ثم روي عن النبي ﷺ «أنه قال

- ٣٠- الأصل أن الحديث إذا ورد عن الصحابي مخالفاً لقول أصحابنا فإن كان لا يصح في الأصل كفيينا مؤونة جوابه وإن كان صحيحاً في مورده، فقد سبق ذكر أقسامه (في الأصل تسعة وعشرين) إلا أن أحسن الوجوه وأبعدها عن الشبه أنه إذا ورد حديث الصحابي في غير موضع الإجماع أن يحمل على التأويل أو المعارضة بينه وبين صحابي مثله. ^(١)
- ٣١- الأصل أنه إذا مضى بالإجتهد لا يفسخ بإجتهد مثله ويفسخ بالنص. ^(٢)
- ٣٢- الأصل أن النص يحتاج إلى التعليل بحكم غيره لا بحكم نفسه. ^(٣)
- ٣٣- الأصل أنه يفرق بين علة الحكم وحكمته، فإن علتة موجبة وحكمته غير موجبة. ^(٤)

إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده. قولوا ربنا لك الحمد، (إعلاء السنن ١١/٣) والقسمة تقطع الشركة فيوفق بينهما فنقول الجمع للمنفرد، والإفراد للإمام والمقتدي (انظر الهداية ١٠٦/١، وإعلاء السنن ١١/٣) وعن أبي حنيفة عليه السلام أنه يقول الجمع للمتنفل، والإفراد للمفترض.

(١) قال الإمام النسفي عليه السلام معنى قوله «لا يصح» في الأصل أن لا يكون رواية عدل فهذا غريب ثابت فليس لأحد أن يتمسك به فلا يفتقر إلى التفصي عنه، فأما إذا أسنده عدل فقد ثبت واحتيج إلى التفصي فتعارض بقول صحابي آخر فهو كإختلاف الصحابي في الجد والأخوة (وانظر السراجي باب مقاسمة الجد) وفي هدم الزوج الثاني الطلقة والطلاقين، (انظر الهداية ٢/٤٠٠) وفي مسألة تكبيرات أيام التشريق. (انظر الهداية ١/١٧٤)

(٢) قال الإمام النسفي عليه السلام ويقع ذلك في التحري والقضاء في الدعاوي. (وانظر حاشية القاعدة ٧)

(٣) قال الإمام النسفي عليه السلام وذلك أن الحرمة في الأشياء الستة التي في قول النبي صلى الله عليه وسلم «الحنطة بالحنطة الخ» ثابتة بعين النص لا بالمعنى (فلا يحتاج إلى التعليل) وفي سائر المكيلات والموزونات بالمعنى (فهذا يحتاج إلى التعليل) وهو القدر مع الجنس. وكذا نظائره.

(٤) قال الإمام النسفي عليه السلام من مسائله أن السفر علة القصر وحكمته المشقة، ثم السفر يثبت القصر وإن لم يلحقه مشقة — وعدم الحكمة لا يوجب عدم الحكم ووجود العلة أوجب وجود الحكم — وعلة وجود الإستبراء إستحداث ملك الوطي بملك اليمين وحكمته صيانة النسب والتحرز

- ٣٤:- الأصل أن السائل إذا سئل سؤالا ينبغي للمستئول أن لا يجيب على الإطلاق والإرسال، لكن ينظر فيه ويتفكر أنه ينقسم إلى قسم واحد أو إلى قسمين أو أقسام، ثم يقابل في كل قسم حرفاً فحرفاً ثم يعدل جوابه على ما يخرج إليه السؤال، وهذا الأصل تكثر منفعته، لأنه إذا أطلق الكلام فربما كان سريع الإنتفاض لأن اللفظ قلما يجري على عمومه. ^(١)
- ٣٥:- الأصل أن الحادثة إذا وقعت ولم يجد المؤول فيها جواباً ونظيراً في كتب أصحابنا فإنه ينبغي له أن يستنبط جوابها من غيرها إما من الكتاب أو من السنة أو غير ذلك مما هو الأقوي فالأقوي فإنه لا يعدو حكم هذه الأصول. ^(٢)
- ٣٦:- الأصل أن اللفظ إذا تعدي معنيين أحدهما أجلي من الآخر والآخر أخفي فإن الأجلي أملك من الأخفي. ^(٣)
- ٣٧:- الأصل أنه يجوز أن يكون أول الآية على العموم وآخرها على الخصوص.

عن إختلاط المياه، ثم إذا اشترى بكرة أو جارية من امرأة أو صبي وجب الإستبراء مع التيقن بفراغ الرحم، فعدم الحكمة لم يوجب عدم الوجوب لَمَّا وجد الملك الحادث.

- (١) قال الإمام النسفي رحمته الله قد يقع هذا في كل نوع من العبادات والتعليكات والجنابات وغيرها، مثلاً إذا قيل سَلِّمْ رجل على رأس ركعتين من الظهر هل تفسد صلوته — أو قيل أَكَلْ في حالة الصوم — قل — أفعل ذلك سهواً أو عمدًا — وإذا قيل عبد باع عينا — فيقال ماهو؟ أمأذون أو محجور؟ وإذا قيل قتل رجل رجلاً ماذا عليه — فيقال عمدًا أو خطأ أو سهواً أو شبه عمد، وبأي آلة — وإذا قيل رجل زنى ماذا عليه. فيقال، هو محصن أو غير ذلك ونظائره كثيرة —
- (٢) قال الإمام النسفي رحمته الله فالمسائل المقررة مستخرجة من هذه الأصول، والنوازل الحادثة مستخرجة منها أيضاً.

- (٣) قال الإمام النسفي رحمته الله ومن ذلك قوله تعالى «وَلَكِنْ يُوَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ» حمله أصحابنا على العقد الذي هو الحلبي وذلك في المستقبل، وحمله الشافعي رحمته الله على العقد الذي هو عزم القلب وذلك يقع على الماضي أيضاً والأول أجلي فكان أولي.

(١)

٣٨:- الأصل أن التوفيقين إذا تلاقيا وتعارضا وفي أحدهما ترك اللفظين على الحقيقة فهو أولى (٢)

٣٩:- الأصل أن البيان يعتبر بالإبتداء إن صح الإبتداء (صح البيان) والا فلا. (٣)

(١) قال الإمام النسفي رحمه الله من ذلك قوله تعالى «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيهٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ» ثم قال في الذي أسلم في دار الحرب ولم يهاجر. إلينا «فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ» ولم يقل «وَدِيهٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ» ويجوز أيضا أن يكون أول الآية على الخصوص وأخرها على العموم وهو قوله تعالى «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ» قوله «بينهما صُلْحًا» في حق الأزواج «وَالصُّلْحُ خَيْرٌ» أعم من الأول

(٢) قال الإمام النسفي رحمه الله من ذلك قوله ﷺ «المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة» وقوله عليه الصلاة والسلام «المستحاضة تتوضأ لكل صلاة» عمل أصحابنا بهما وقالوا تمتد طهارتهما في الوقت، لأن في الأول ذكر الوقت والثاني يحتمله، فإن الصلاة تذكر ويراد بها وقتها، قال عليه الصلاة والسلام «أينما أدركتني الصلاة تيممت» أي وقت الصلاة، ومأقال الشافعي رحمه الله أنه موقت بالصلاة فيه عمل بصريح الثاني وألقي كلمة الوقت من الحديث.

(٣) قال الإمام النسفي رحمه الله من مسأله أن الرجل إذا قال لامرأتين له وقد دخل بهما أنتما طالقان ثم قال لهما وهما في العدة إحداكما طالق ثلثا، فله البيان مادامتا في العدة في أيتهما صح، كما لو ابتدأ ذلك، فإن انقضت عدتهما فبين الثلاث في إحداهما بعينها لم يصح وبقي ذلك التوفيق فإنه لو ابتدأ ذلك لم يصح، ولو انقضت عدة إحداهما أولًا بقيت الأخرى للثلاث-

تمت بعون الله وتوفيقه والحمد لله على كل حال وعلى رسوله الصلاة والسلام.

العبد عنايت الله غفرله

الكرياسني (البالن بوري)

بسم الله الرحمن الرحيم

الرسالة الثالثة

اصول المسائل الخلافية

مع ذكر امثلتها التي

فصلها الإمام الأجل ابو زيد الدبوسي (المتوفي سنة ٤٣٠)

التصحيح والتحقيق والإضافة

المفتي عنایت الله الكرياسني (البالن بوري)

استاذ الحديث الشريف بدار العلوم جهابي (غجرات)

الفهرس

﴿١﴾ القسم الأول من الأصول مافيه خلاف بين أبي حنيفة وبين صاحبيه
رحمهم الله تعالى

﴿٢﴾ القسم الثاني من الأصول مافيه خلاف بين الشيخين (أبي حنيفة
وابي يوسف) وبين محمد رحمهم الله تعالى

﴿٣﴾ القسم الثالث من الأصول مافيه خلاف بين الطرفين (أبي حنيفة
ومحمد) وبين أبي يوسف رحمهم الله تعالى

﴿٤﴾ القسم الرابع من الأصول مافيه خلاف بين الصاحبين، بين أبي يوسف
وبين محمد رحمهما الله تعالى

﴿٥﴾ القسم الخامس من الأصول مافيه خلاف بين أصحابنا الثلاثة وبين زفر
رحمهم الله تعالى

﴿٦﴾ القسم السادس من الأصول مافيه خلاف بين أئمتنا وبين الإمام مالك
رحمهم الله تعالى

﴿٧﴾ القسم السابع من الأصول مافيه خلاف بين أئمتنا وبين الفقيه ابن أبي
ليلى رحمهم الله تعالى

﴿٨﴾ القسم الثامن من الأصول مافيه خلاف بين أئمتنا وبين الإمام الشافعي
رحمهم الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الأول ما فيه خلاف بين

أبي حنيفة رحمه الله وبين صاحبيه رحمهم الله

- ١- الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن ما غيّر الفرض في أوله غيره في آخره وعندهما ليس كذلك. ^(١)
- ٢- الأصل أن المحرم إذا أخر النسك عن الوقت أو قدّمه لزمه الدم عنده لا عندهما. ^(٢)

(١) منها أن المتيمم إذا أبصر الماء في آخر صلاته بعد ما قعد قدر التشهد قبل أن يسلم فإنه تفسد صلاته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لهذا المعنى، لأنه لو حصلت الروية في أول الفرض غيره، كذلك إذا حصل في آخره، وعندهما لا تفسد — تأسيس النظر ص ٣ (المطبعة الادبية بمصر) و « في البدائع » وإن وجده بعد ما قعد قدر التشهد الأخير أو بعد ما سلم وعليه سجدة السهو وعاد (الماء) إلى السجود فسدت صلاته عند أبي حنيفة رحمهم الله، ويلزمه الاستقبال، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهم الله يبطل تيممه، وصلاته تامة.... وقال بعد سطور.... وذلك كالمتيمم يجد ماءً (في هذه الحالة) والماسح على الخفين إذا انقضى وقت مسحه، والعارى يجد ثوباً والأُمي يتعلم القرآن، وصاحب الجرح السائل ينقطع عنه السيالان (في هذه الحالة) الخ انظر بدائع الصنائع (دار الكتاب) ج ١/١٩٠

(٢) منها المحرم إذا أخر طواف الزيارة حتى مضت أيام النحر لزمه الدم عند أبي حنيفة رحمهم الله لأنه آخر النسك عن وقت الوقت له وعندهما لا دم عليه — تأسيس النظر ص ٥ (وانظر بدائع الصنائع ٣١٤/٢) وفي « الهداية » ومن أخر الحلق حتى مضت أيام النحر فعليه دم عند أبي حنيفة رحمهم الله وكذا إذا أخر طواف الزيارة وقال لا شيء عليه في الوجهين، وكذا الخلاف في تأخير الرمي وفي تقديم نسك على نسك كالحلق قبل الرمي ونحر القارن قبل الرمي والحلق قبل الذبح، هما أن ما فات مستدرك بالقضاء ولا يجب مع القضاء شيء آخر، ولهُ حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال

- ٣:- الأصل أن الشيء إذا غلب عليه وجوده يجعل كالموجود حقيقة وإن لم يوجد وعندهما لاحق يوجد. (١)
- ٤:- الأصل أنه متى عرف ثبوت الشيء من طريق الإحاطة والتيقن لاي معنى كان فهو على ذلك مالم يتيقن بخلافه خلافا لهما. (٢)
- ٥:- الأصل أن ما يتناولهُ اللفظ من طريق العموم ليس كما يتناولهُ اللفظ من طريق النص والخصوص. (٣)

من قدم نسكا على نسك فعليه دم، ولأن التأخير عن المكان يوجب الدم فيما هو موقت بالمكان كالإحرام فكذا التأخير عن الزمان فيما هو موقت بالزمان. (الهداية ١ / ٢٧٦)

(١) منها الغلام إذا بلغ خمس وعشرين سنة ولم يونس منه الرشد فإنه يدفع إليه ماله حتى يتصرف وعندهما لا يدفع إليه حتى يونس منه الرشد — (تأسيس النظر ص ٥) وانظر — بدائع الصنائع ١٧٥/٦ (دارالكتاب) ورد المختار ١٨٠/٩ (دارالكتاب). والرشد هو الإستقامة والإعتداء في حفظ المال وإصلاحه (بدائع)

(٢) منها أن العصير إذا غلي أدنى غليان ولم يقذف بالزبد فإنه يحل شربه عنده لأنا تيقننا حلتـه وشككنا في حرمة فلا يترك اليقين بالنسك وعندهما لا يحل (تأسيس النظر ص ٦) وفي « البدائع » أما الخمر فهو إسم للنبيء من ماء العنب إذا غلا واشتد وقذف بالزبد وهذا عند أبي حنيفة عليه الرحمة — وعند أبي يوسف ومحمد عليهما الرحمة ماء العنب إذا غلا واشتد فقد صار حمرا وترتب عليه أحكام الخمر قذف بالزبد أو لم يقذف به — ووجه قولهما أن الركن فيها معني الإسكار وإذا يحصل بدون القذف بالزبد — ووجه قول أبي حنيفة ﷺ : أن معني الإسكار لا يتكامل إلا بالقذف بالزبد فلا يصير حمرا بدونه — بدائع الصنائع ٢٧٦/٤، (دارالكتاب)

(٣) منها إذا قال الرجل لأمرأته انت على كأمي ولانية له فإنه لا يصير مظاهراً عند أبي حنيفة ﷺ وذلك أن ظهر الأم إنما يدخل بطريق العموم فلا يجعل كالمخصص به وعندهما يصير مظاهراً (تأسيس النظر ص ١٠، وانظر للتفصيل البدائع الصنائع ٣/٣٦٦) ولكن قال في البدائع « إذا قال انت على كأمي أو مثل أمي.... ولانية له فلا يكون شيئاً عند أبي حنيفة ﷺ: وعند أبي يوسف يكون تحريم اليمين، وعند محمد يكون ظاهراً — انظر (البدائع والمحيط البرهاني ١٨٨/٥) وفتح

- ٦- الأصل عند أبي حنيفة أن العقد إذا دخله فساد قوي مجمع عليه أوجب فساده وشاع في الكل وليس كذلك عندهما. ^(١)
- ٧- الأصل عند أبي حنيفة عليه السلام أن من جمع في كلامه بين ما يتعلق به الحكم وما لا يتعلق به الحكم فلا عبرة لما لا يتعلق به الحكم والعبرة لما يتعلق به الحكم والحكم يتعلق به فكانه لم يذكر في كلامه سوى ما يتعلق به الحكم. ^(٢)
- ٨- الأصل عند أبي حنيفة عليه السلام أن ما يعتقده أهل الذمة ويدينونه يتركون عليه وعندهما لا يتركون. ^(٣)

القدر ٩٠/٤

- (١) منها: إذا باع حراً وعبدًا في صفقة واحدة وسمي لكل واحد منهما ثمنًا لم يجز العقد فيهما عند أبي حنيفة وعندهما يجوز العقد في العبد، (تأسيس النظر ص ١١) في «الهداية» ولهما أن الفساد بقدر الفساد فلا يتعدى إلى القن كمن جمع بين الأجنبية واخته في النكاح، بخلاف ما إذا لم يسم ثمن كل واحد لانه مجهول — ولابي حنيفة عليه السلام وهو الفرق بين الفصلين أن الحر لا يدخل تحت العقد أصلاً لانه ليس بمال والبيع صفقة واحدة فكان القبول في الحر شرطاً للبيع في العبد وهذا شرط فاسد بخلاف النكاح لانه لا يبطل بالشروط الفاسدة (الهداية ٦٢/٣).
- ولوباع عبيدين صفقة واحدة فإذا أحدهما مدبر جاز البيع في العبد (عند علمائنا الثلاثة) إذا سمي لكل واحد منهما ثمنًا أو لم يسم لأن هذا العقد يتناول المدبر بدليل أنه يلحقه إجازة البيع فلم يقارن العقد فساد قوي مجمع عليه لانه مختلف فيه الخ (تأسيس النظر ص ١١ وانظر الهداية ج ٣/ ٦٢)
- (٢) منها إذا قال لفلان على الف درهم ولهذا الحائط لزمه الألف كلها عند أبي حنيفة لأن الكلام لم يتناول الحائط وعندهما وعند أبي عبد الله (الشافعي) يلزم النصف. (تأسيس النظر ص ١٢)
- (٣) مثلاً الذمي إذا تزوج امرأة ذمية في عدة زوج ذمي يتركان عند أبي حنيفة عليه السلام وعندهما عليه السلام يفرق بينهما (تأسيس النظر ص ١٣) وفي «رد المختار» أن كل نكاح حرم بين المسلمين لفقد شرطه كعدم شهود وعدة من كافر يجوز في حقهم إذا اعتقده عند الإمام ويقرون عليه بعد الإسلام وعند زفر عليه السلام لا يجوز، وهما مع الإمام في النكاح بغير شهود، ومع زفر عليه السلام في النكاح في عدة الكافر. (رد المختار ٢٦٣/٤ دار الكتاب)
- ولكن لو لم يكن جائزاً عندهم (الكافرين) يفرق بينهما إتفاقاً، لأنه وقع باطلاً فيجب التحديد.
- (رد المختار ٢٦٤/٤. وانظر الفتاوى الهندية ٣٣٧/١، وبدائع الصنائع ٦١٤/٢)

٩- الأصل عند أبي حنيفة عليه السلام أن من أخبر بخبر ولصدق خبره علامة لا يقبل قوله الابيان تلك العلامة. (١)

١٠- الأصل أن سبب الإتلاف متى سبق ملك المالك فإنه لا يوجب الضمان على المتلف لمن حدث الملك له وعندهما يوجب. (٢)

١١- الأصل أن الإذن المطلق إذا تعري عن التهمة والخيانة لا يختص بالعرف وعندهما يختص. (٣)

(١) منها. أن ولي الصغير والصغيرة إذا أخبر بنكاح سابق لا يقبل قوله عند أبي حنيفة رضي الله عنه إلا بالبينة فلا يقبل قوله لأن لصدق خبره علامة وهي البينة ولا يقبل قوله ما لم تثبت تلك العلامة وعندهما وعند أبي عبد الله يقبل قوله من غير بينة. (تأسيس النظر ص ١٤) وجه قولهما : أنه إن أقر بعقد يملك انشاءه، فيصدق فيه من غير شهود كما لو أقر بتزويج أمته، ولا شك أنه أقر بعقد يملك انشاءه، لأنه يملك انشاء النكاح على الصغير والصغيرة والعبد ونحو ذلك، وإذا ملك انشاءه لم يكن متهما في الإقرار فيصدق الخ — ولأبي حنيفة عليه السلام قول النبي ﷺ « لا نكاح إلا بشهود » نفى النكاح بغير شهود من غير فصل بين الانعقاد والظهور بل الحمل على الظهور أولي الخ (انظر بدائع الصنائع ج ٥١٢/٢ دارالكتاب).

(٢) مثلاً رجلان اشتريا ابن أحدهما فإنه يعتق على الأب ولا يضمن للاب لأن سبب الإتلاف وهي القرابة قد سبق ملك المشتري وعندهما يعتق ويضمن (تأسيس النظر ص ١٤) وفي « مجمع الضمانات » ومن ملك ذارحم محرم منه مع آخر بشراء أو هبة أو صدقة أو وصية أو اشتري نصفه من سيده أو علق عتق عبد بشراء نصفه ثم اشترا مع آخر عتق حصته ولم يضمن حصة شريكه عند أبي حنيفة عليه السلام علم الشريك أو لم يعلم في ظاهر الرواية — وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة عليه السلام لاضمان فيما إذا علم ذكره في الايضاح وعندهما يضمن قيمة نصيب الشريك لو غنيا ويسعى العبد لوفقير، ولو ورث قريبه مع آخر بأن ماتت امرأة ولها عبد هو ابن زوجها وتركها أمّا مع الزوج فورث الأب نصف ابنه والأخ نصفه الآخر لم يضمنه بالإجماع. (مجمع الضمانات ص ١٩)

(٣) منها أن الوكيل إذا باع بما عزّوهان وبأيّ من كان جاز عنده لأن الإذن مطلق والتهمة منتفية فلا يختص بالعرف وعندهما يختص — تأسيس النظر ص ١٥ وانظر شرح المجلة ٨٠٧/٢ — وفي « الهندية » ويفتي بقولهما في مسألة بيع الوكيل بما عزّوهان وبأيّ من كان. كذا في الوجيز

- ١٢:- الأصل عند أبي يوسف محمد رحمهما الله تعالى أن ما حصل مفعولاً بإذن الشرع كان كأنه حصل مفعولاً بإذن من له الولاية من بني آدم وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يدرج فيها بشرط السلامة. (١)
- ١٣:- الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا صحت التسمية لا يعتبر مقتضى التسمية وإذا لم تصح يعتبر المقتضى. (٢)
- ١٤:- الأصل عنده رحمه الله تعالى أنه تعتبر التهمة في الأحكام فكل من فعل فعلاً وتمكنت التهمة في فعله حكم بفساد فعله. (٣)

للكردري — والخلاف في الوكالة المطلقة أما إذا قال الموكل بعه بألف أو مائة لا يجوز أن ينقص بالإجماع كذا في السراج الوهاج. الفتاوى الهندية ج ٣/٥٨٨-

(١) منها ما إذا كسر سائر المعازف والملاهي لا يضمن عندهما لأنه حصل مفعولاً بإذن الشرع فصار كأنه حصل بإذن من له الولاية، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول اذن له الشرع بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط السلامة من غير أن يتلف ماله. (تأسيس النظر ص ١٨) وفي «فتح القدير» فإن أصاب حلال صيداً ثم أحرم فأرسله من يده غيره يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا لا يضمن، لأن المرسل أمر بالمعروف ناه عن المنكر وما على المحسنين من سبيل — وله أنه ملك الصيد بالأخذ ملكاً محترماً فلا يبطل إحترامه بإحرامه وقد أثلفه المرسل فيضمنه..... ونظيره الاختلاف في كسر المعازف — وإن أصاب محرم صيداً فأرسله من يده غيره لا ضمان عليه بالاتفاق، لأنه لم يملكه بالأخذ فإن الصيد لم يبق محلاً للملك في حق المحرم لقوله تعالى «وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً» فصار كما إذا اشتري الخمر. فتح القدير ٣/٣٠٠ (داراحياء التراث العربي) وانظر رد المختار ٣/٥٤٤ (دارالكتاب).

(٢) منها ما إذا باع الرجل قطيعاً من الغنم كل شاة منها بعشرة ولم يسم جماعتها فإن العقد لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله وأبي عبد الله لما إن التسمية لم تصح، فاعتبر فيه المقتضى وهي الجهالة، ولوقال إشتريت منك هذا الغنم وهي مائة شاة كل شاة بعشرة وجملة الثمن ألف درهم فإذا هي تسعون شاة فالبيع جائز، لأن التسمية قد صحت فلم يعتبر المقتضى ولم يحكم بفساد العقد، وإن كان فيه جهالة (وعندهما يعتبر المقتضى في كلا الحالين). (تأسيس النظر ص ١٩) وانظر الهداية ٢٢/٣ وبدائع الصنائع ٤/٣٥٩ (دارالكتاب)

(٣) منها أن الركيل بالبيع إذا باع ممن لا تجوز شهادته له لا يجوز بيعه، لأنه منهم في بيعه من أبيه وأمه

١٥:- الأصل أن ملك المرتد يزول بنفس الردة زوالاً موقوفاً وعندهما وعند عبد

الله لا يزول ما لم يقض القاضي بلحقه بدار الحرب - (١)

١٦:- الأصل أن حقوق الأشياء معتبرة بأصولها عندهما وقد اعتبرها أبو حنيفة رضي الله

ملحقة بها. (٢)

وأولاده وإمرأته ونحوه وعندهما يجوز — وكذلك الوكيل بالسلم إذا أسلم من لا تجوز شهادته له لا يجوز وعندهما يجوز (تأسيس النظر ص ٢٠) وفي «الهداية» والوكيل بالبيع والبراء لا يجوز له أن يعقد مع أبيه وجده ومن لا يقبل شهادته له عند أبي حنيفة رضي الله وقالوا يجوز بيعه منهم بمثل القيمة إلا من عبده أو مكاتبه الخ وفي هامشه عن الذخيرة، الوكيل بالبيع إذا باع ممن لا يقبل شهادته له بأكثر من القيمة يجوز بلاحلاف، وإن كان بأقل من القيمة بغبن فاحش لا يجوز بالإجماع فإن كان بغبن يسير لا يجوز عند أبي حنيفة رضي الله وعندهما يجوز، وإن كان بمثل القيمة فعن أبي حنيفة رضي الله روايتان في رواية الوكالة والبيع لا يجوز وفي رواية المضاربة لا يجوز (الهداية مع هامشه ١٨٨/٣)

(١) منها أن المال المكتسب في حال إسلامه يكون ميراثاً عند أبي حنيفة رضي الله، لأن بنفس الردة زالت أملاكه إلى ورثته، وهو مسلم فعصل توريث المسلمين من المسلم، والمكتسب في حال رده يكون فيثاً، لأن بالردة زالت العصمة عن دمه فكذلك العصمة عن ماله وعندهما المالا ن جميعاً لورثته لأن القاضي لم يقض بلحقه بدار الحرب فلم يزل ملكه عنه، وعند الإمام أبي عبد الله الشافعي المالا ن جميعاً لبيت المال — (تأسيس النظر ص ٢٢) وجه قولهما : أن كسب الردة ملكه لوجود سبب الملك من أهل الملك في محل قابل، ولا شك أن المرتد أهل الملك لأن أهلية الملك بالحرية، والردة لا تنافيها بل تنافي ما ينافيها وهو الرق، إذ المرتد لا يحتمل الإسترقاق، وإذا ثبت ملكه فيه إحتتمل الإنتقال إلى ورثته بالموت أو ما هو في معنى الموت على ما بينا —
ووجه قول أبي حنيفة رضي الله ما ذكرنا: أن الردة سبب لزوال الملك من حين وجودها بطريق الظهور على ما بينا، ولا وجود للشيء مع وجود سبب زواله فكان الكسب في الردة مالا لا مالك له فلا يحتمل الإرث، فيوضع في بيت مال المسلمين كاللقطة — (بدائع الصنائع ١٢٤/٦ دارالكتاب)

(٢) منها أن العبيد تقسم عندهما فلو طلب أحد المالكين التها في الغلة يجبر الآخر عندهما لأنه يجبر أحدهما على القسمة في أهل العبيد فكذلك فيما هو حق من حقوق العبيد، وعند أبي حنيفة رضي الله لا يقسم العبيد فكذلك لا تقسم حقوق العبيد — (تأسيس النظر ص ٢٢ وانظر للتفصيل بدائع

- ١٧:- الأصل أن أم الولد ليست بمال ولا قيمة لها عنده خلافا لهما. (١)
- ١٨:- الأصل أن كل مملوك أغل غلة أو وهب له هبة فالغلة والهبة للمولي تم الملك أو انتقض سواء كان في ضمان المالك أو في ضمان غيره عند أبي حنيفة، وأحمد رحمهما لأن الغلة مملوكة ومالك الأصل هو مالكتها على كل حال وعندهما إذا كان في ضمان المالك فالغلة له، تم الملك أو انتقض فإن كان في ضمان غيره فملك الغلة موقوف حتى يظهر هل يتم له الملك أم لا - (٢)
- ١٩:- الأصل عند أبي حنيفة رحمهما أن كل من لا يقدر بنفسه فوسع غيره لا يكون

الصنائع ٤٦٩/٥ و ٤٨٣ (دارالكتاب).

(١) فإن غصبها غاصب لا يضمن إذا هلك في يده عنده لأنها ليست بمال وعندهما وأبي عبد الله يضمن. (تأسيس النظر ص ٢٣) لأن مالية أم الولد غير متقومة عنده ومتقومة عندهما الخ (الهداية ج ٢/٤٦٣ و ٣/٣٨٨) - وفي «البدائع» وجه قولهما: أن أم الولد مملوكة للمولي، ولا شك، ولهذا يحل له وطؤها وإجارها واستخدامها وكتابتها وملكتها فيها معصوم، لأن الاستيلاء له لم يوجب زوال العصمة فكانت مضمونة بالغصب..... ولأبي حنيفة: قول النبي ﷺ لِمَارِيَةَ ﷺ لما ولدت إبراهيم عليه السلام «أعتقها ولدها» فظاهر الحديث يقتضي ثبوت العتق في الحال في حق جميع الأحكام إلا أنه خص منه الاستمتاع والاستخدام بالإجماع ولا إجماع في التقويم فكانت حرة في حق التقويم بظاهر الحديث الخ. (بدائع الصنائع ٥٤٩/٣ دارالكتاب).

(٢) على هذا الأصل قال أبو حنيفة رحمهما في رجل تزوج امرأة على جارية ولم يدفعها إليها حتى اكتسبت كسبا ثم طلقها قبل الدخول بها أن الغلة والكسب للمرأة عند الإمام - وعندهما والإمام الشافعي رحمهما نصف الكسب والجارية جميعا - (تأسيس النظر ص ٢٤) وجه قولهما: أن هذه الزيادة تملك بملك الأصل فكانت تابعة للأصل فتتصرف مع الأصل كالزيادة المتصلة والمنفصلة المتولدة من الأصل كالسمن والولد، ولأبي حنيفة رحمهما: أن هذه الزيادة ليست بمهر لا مقصودا ولا تبعاء، أما مقصودا فظاهر، لأن العقد ماورد عليها مقصودا، وكذا هي غير مقصودة بملك الجارية لانه لا يقصد بملك الجارية الهبة لها - وأما تبعاء ملأها ليست بمتولدة من الأصل، فدل أنها ليست بمهر لا مقصودا ولا تبعاء وإنما هي مال المرأة فأشبهت سائر أموالها الخ.

(بدائع الصنائع ٥٩٦/٢ دارالكتاب)

وسعاً له وعندهما يكون وسعاً له - (١)

٢٠:- الأصل ان الحقوق إذا تعلقّت بالذمة وجب إستيفائها من العين فإذا ازدحمت في العين وضائق عن إيفائها قسمت العين على طريق العول، وكذلك كل عين إذا ازدحمت فيها حقوق لافي العين تقسم ايضاً على طريق العول وإذا كانت الحقوق متعلقة بعينها قسم بينهم على طريق المنازعة عند أبي حنيفة رحمته الله وعندهما كل عين تضايقت عن الحقوق نظر فيها لما كان منها لو انفرد صاحبه لا يستحق العين كلها فإن العين تقسم على طريق المنازعة وما كان منها لو انفرد صاحبه إستحق الكل وإنما ينقصه إنضمام غيره إليه فإنه يقسم على طريق العول. (٢)

٢١:- الأصل عند أبي حنيفة رحمته الله أن الإنسان يجوز أن لا يملك الشيء بنفسه قصداً

(١) منها أن المريض إذا كان لا يقدر أن يتوضأ بنفسه وهناك من يوضئه وصلي في مكانه ولم يتوضأ جاز عنده وعندهما لا يجوز — وكذا الأعمى إذا لم يقدر على السعي بنفسه إلى الجمعة وهناك من يقوده لا تكون الجمعة فرضاً عليه عند أبي حنيفة رحمته الله وعندهما الجمعة فرض عليه لأن وسع غيره يكون وسعاً له. (تأسيس النظر ص ٢٧).

وكذلك على هذا الاختلاف إذا كان مريضاً لا يستطيع إستقبال القبلة، أو في فراشه نجاسة ولا يستطيع التحول، ووجد من يحوله ويوجهه إلى القبلة. لا يفترض عليه ذلك، وعندهما يفترض. وكذلك الأعمى إذا وجد قائداً يقوده إلى الحج، لا يفترض عليه الحج عند أبي حنيفة رحمته الله وعندهما يفترض. (المحيط البرهاني ٣١٣/١) وانظر بدائع الصنائع ٥٨٢/١ (دار الكتاب)

(٢) على هذا قال أبو حنيفة رحمته الله في دار واحدة في يد رجل يدعي كلها والآخر نصفها وأقاما جميعاً البينة ألما تقسم بينهما على طريق المنازعة وتقسم أرباعاً وعندهما تقسم على طريق العول أثلاثاً (تأسيس النظر ص ٢٤) أعلم أن أبا حنيفة رحمته الله إعتبر في هذه المسألة طريق المنازعة، وهو أن النصف سالم المدعي الكل بلامنازعة فيبقى النصف الآخر وفيه منازعتهم على السواء فيتنصف، فلصاحب الكل ثلاثة أرباع، ولصاحب النصف الربع، وهما إعتبرا طريق العول والمضاربة وإنما سمي بهذا لأن في المسألة كلاً ونصفاً، فالمسألة من اثنين وتعمل إلى ثلاثة، فلصاحب الكل سهمان ولصاحب النصف سهم، هذا هو العول الخ (رد المحتار ٢٩٢/٨ (دار الكتاب)

ويعملكه بتفويضه إلى غيره ويجوز أن لا يملك قصدا ويعملكه حكماً. ^(١)

٢٢:- الأصل عند أبي حنيفة رحمته الله أن نفي موجب العقد لا يجوز ونفي موجب الشرط يجوز وعندهما نفي موجب العقد جائز - ^(٢)



(١) منها أن المحرم إذا وكل حلالاً أن يشتري له صيداً جاز توكيله عند أبي حنيفة رحمته الله وعندهما لا يجوز توكيله ويكون شراء الحلال لنفسه. (تأسيس النظر ص ٢٥) وفي «الهداية» وإذا أمر المسلم نصرانياً ببيع خمر أو بشرائها ففعل ذلك جاز عند أبي حنيفة رحمته الله وقال لا يجوز على المسلم وعلى هذا الخلاف الخنزير، وعلى هذا توكيل المحرم غيره ببيع صيده — لهما أن الموكل لا يليه فلا يوليه غيره ولأن ما ثبت للوكيل ينتقل إلى الموكل فصار كأنه باشره بنفسه فلا يجوز — ولأبي حنيفة رحمته الله أن العاقد هو الوكيل بأهليته وولايته وانتقال الملك إلى الأمر أمر حكمي فلا يمنع بسبب الإسلام كما إذا ورثهما الخ (الهداية ٥٨/٣، وانظر ردالمحتار ٢١٤/٨) (دارالكتاب والفتاوى الهندية ١١٥/٣).

(٢) منها ما إذا قال للخياط إن خِطت هذا الثوب فلنك درهم وإن خطته غدا فلنك نصف درهم فالشرط الأول جائز عند أبي حنيفة رحمته الله والثاني باطل لأن الشرط الثاني نفي موجب العقد ولا يجوز نفيه فبطل الشرط الثاني، فإذا خاطه في الغد يجب أجر المثل، وعندهما الشرطان جائزان - (تأسيس النظر ص ٢٦)

وقال زفر رحمته الله الشرطان فاسدان، لأن الخياطة شيء واحد وقد ذكر بمقابلته بدلان على البذل فيكون مجهولاً، وهذا لأن ذكر اليوم للتعجيل وذكر الغد للترفيه فيجتمع في كل يوم تسميتان — ولهما أن ذكر اليوم للتأجيل وذكر الغد للتعليل فلا يجمع في كل يوم تسميتان ولأن التأجيل والتأخير مقصودان فتزل منزلة إختلاف النوعين — ولأبي حنيفة رحمته الله أن ذكر الغد للتعليل حقيقة ولا يمكن حمل اليوم على التأجيل لأن فيه فساد العقد لإجماع الوقت والعمل وإذا كان كذلك يجمع في الغد تسميتان دون اليوم فيصح الأول ويجب المسمى ويفسد الثاني ويجب أجر المثل لا يجاوز به نصف درهم لأنه هو المسمى في اليوم الثاني. (الهداية ٣١١/٣، وانظر بدائع الصنائع ٣٥/٤) (دارالكتاب)

القسم الثاني مافيه خلاف بين الشيخين (أبي حنيفة وأبي يوسف) وبين محمد ﷺ

- ٢٣:- الأصل عند الشيخين أن فساد أفعال الصلوة لا يوجب فساد حرمة الصلوة
خلافًا لمحمد رحمه الله تعالى. (١)
- ٢٤:- الأصل عند الشيخين أن كل عقد إمتنع عن الفسخ بالإقالة فلا تحالف فيه
ولا تراد إلا إذا اختلفا في البطل كالعق وقال محمد رحمه الله تعالى فيه تحالف
وتراد. (٢)

(١) منها ما إذا قرأ في إحدى الأولين وفي إحدى الآخرين في التطوع وجب عليه قضاء الأربع
عندهما لأن الأفعال وإن فسدت فالحرمة باقية فصحت المباشرة في الآخرين فلما صحت المباشرة
وجب عليه القضاء وعند محمد وزفر رحمه الله يجب عليه الركعتين الأولين ولا يجب عليه قضاء
الآخرين لأن الحرمة قد فسدت بفساد الأفعال. (تأسيس النظر ص ٢٧).

والأصل فيها عند محمد رحمه الله تعالى أن ترك القراءة في الأولين أو في إحداها يبطل التحريم
إذا قيد الركعة بالسجدة فلا يصح البناء عليها — وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ترك القراءة
في الشفع الأول لا يوجب بطلان التحريم لأن القراءة ركن زائد بدليل وجود الصلوة بدونها في
الجملة كصلوة الأمي والأحرس والمقتدي لكن يوجب فساد الأداء وهو لا يزيد على تركه
فلا يبطل التحريم فيصح شروعه في الشفع الثاني — وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ترك القراءة
في الأولين يوجب بطلان التحريم لإجماع الأمة على وجوبها فلا يصح البناء عليه وفي إحداها
مختلف فيه فحكمنا ببطلانها في حق لزوم القضاء وبقائها في حق لزوم الشفع الثاني إحتياطًا
هكذا في التبيين. (الفتاوى الهندية ١/ ١١٤).

(٢) على هذا عندهما هلاك المعقود عليه يمنع التحالف والتراد لأن هذا العقد إمتنع عن الفسخ بالإقالة
وعند محمد رحمه الله تعالى يتحالفان وترادان القيمة. (تأسيس النظر ص ٢٨، وانظر الهداية

٢٥- الأصل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أن كل إخبار لا يلزم القاضي القضاء بغير محبره ولا يتوصل إلى القضاء إلا به فالعدالة من شرطه وليس العدد من شرطه كإخبار الأحاد في الأحكام فإن القاضي إذا قضى بها على رجل بعينه في حادثة بعينها كان قضاؤه عليه بينة أو بساقرار أو بنكول ولم يكن قضاؤه عليه بذلك الخبر وإن كان لا يتوصل إلى القضاء بتلك الحجة إلا بهذا الخبر (وعنده العدد من شرطه). (١)

٢٦- الأصل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله في الأخير أن كل عَصِير استخرج بالماء فطبخ أدنى طبخة فالقليل منه غير المسكر حلال كالدهس والرب (وعند محمد ﷺ لا). (٢)



٢١١/٣ ورد المختار ٢٧٤/٨ (دارالكتاب).

(١) وعلى هذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله أن ترجمة الواحد العدل مقبولة لأن القاضي لا يقضي بترجمته وإنما يقضي بقول الشهود وعند محمد رحمه الله لا بد أن يكون اثنين (تأسيس النظر ص ٢٨)

« وفي شرح المجلة » فإذا كان الحاكم لا يفهم لغة المتداعيين والشهود فيحكم ويستشهد بواسطة الترجمان الحاذق العالم بأسرار اللغتين وغوامضها ويقبل قوله مطلقا والمراد بالاطلاق أنه يقبل قوله في الحدود وغيرها كما في الأشباه وحسبه أن يكون واحدا على قول الإمامين خلافاً لمحمد (درمختار) ولكنه يشترط أن يكون بصيرا وعدلاً. (شرح المجلة ج ١/٤٩)

(٢) قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله في قوله الأخير أن نقيع الزبيب ونبيذ التمر إذا طبخ أدنى طبخ جاز شربه للتداوي ولا استمراء الطعام وعند محمد والشافعي لا يحل شربه إذا اشتد للتداوي واستمراء الطعام. (تأسيس النظر ص ٢٩) وانظر للتفصيل بدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ٢٨٣/٤

القسم الثالث ما فيه خلاف بين الطرفين

أبي حنيفة ومحمد وبين أبي يوسف رحمهم الله

٢٧:- الأصل عند أبي يوسف انه اذا لم يصح الشيء لم يصح ما في ضمنه وعند أبي حنيفة يجوز ان يثبت ما في ضمنه وإن لم يصح ومحمد في أكثر هذه المسائل التي في هذا الأصل مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى. (١)

٢٨:- الأصل عند أبي حنيفة ان اليمين لا تنعقد الا على معقود عليه فاذا لم تنعقد فلا كفارة فيها «وانما قلنا انها لا تنعقد الا على معقود عليه لان العقد صفة فلا بد للصفة من الموصوف» وعند أبي يوسف ينعقد اليمين وان كان المعقود عليه فائتاً- (٢)

٢٩:- الأصل عند أبي يوسف ان الشروط المتعلقة بالعقد بعد العقد كالموجود لدي العقد وعند أبي حنيفة ومحمد لا يجعل كالموجود. (٣)

(١) منها: اذا اودع الرجل صبياً محجوراً عليه مالا، فاستهلكه الصبي فعند أبي حنيفة ومحمد لا ضمان عليه، لانه قدصح تسليطه على الاتلاف وإن لم يصح به عقد الوديعة وعند أبي يوسف يضمن لان التسليط لوصح يصح في ضمن عقد الوديعة والعقد لا يصح فلا يصح ما في ضمنه وكذلك الجواب لو باع من الصبي المحجور عليه مالا وسلمه اليه واستهلكه الصبي لا ضمان عليه عندهما وعند أبي يوسف يضمن. (تأسيس النظر ص ٢٩) وانظر الفتاوي الهندية (دارالكتاب) ج ٣٤٥/٤

(٢) وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد ان من حلف ليشرب الماء الذي في هذا الكوز وهو لا يعلم انه لاماء فيه فانه لا كفارة عليه وعند أبي يوسف رحمهم الله عليه الكفارة. (تأسيس النظر ص ٣١) وانظر البحر الرائق (دارالكتاب) ج ٥٥٢/٤

(٣) ومنها اذا تزوج الرجل امرأة ولم يفرض لها مهراً ثم فرض لها مهراً بعد العقد ثم طلقها قبل

القسم الرابع مافيه خلاف بين الصاحبين

بين ابي يوسف وبين محمد رحمهما الله

- ٣٠:- الأصل عند ابي يوسف ان الشيء يجوز ان يصير تابعا لغيره وان كان له حكم نفسه بانفراده وعند محمد إذا كان له حكم نفسه لا يصير تابعا لغيره وابو حنيفة مع ابي يوسف في اكثر هذا الفصل. (١)
- ٣١:- الأصل عند ابي يوسف ان العارض في العقد الموقوف قبل تمامه لا يجعل كالموجود لدي العقد وعند محمد يجعل كالموجود لدي العقد. (٢)
- ٣٢:- الأصل عند محمد ان البقاء على الشيء يجوز ان يعطي له حكم الابتداء وعند ابي يوسف لا يعطي له حكم الابتداء في بعض المواضع. (٣)

الدخول بها فان لها نصف المفروض بعد العقد عند ابي يوسف في قوله الاخير ويجعل المفروض بعد العقد كالمفروض عند العقد — وفي قوله الآخر وهو قول صاحبيه لها المتعة. (تأسيس النظر ص ٣١) وانظر الهداية ج ٢/٣٢٥.

(١) منها: اذا اوجب الرجل المشي على نفسه لبيت الله الحرام ثم حج من عامه ذلك حجة الاسلام سقط ماوجب بايجابه عند ابي يوسف — وعند محمد لا يسقط لان ايجاب العبد يقوم بنفسه فلا يصير تابعا لغيره. (تأسيس النظر ص ٣٢)

(٢) منها: اذا بلغ الصبي وقد باع له الوصي شيئا او اشترى له شيئا وشرط فيه الخيار روي عن ابي يوسف ان البيع يتم ويبتل الخيار..... وروي ابو سليمان عن محمد في رواية أخرى ان الصبي اذا بلغ في مدة الخيار لم يجز البيع بمضي المدة مالم يجز، مثل من باع من مال غيره بغير امره وشرط الخيار فيه لم يجز ذلك العقد بمضي المدة مالم يجز البيع المالك. (تأسيس النظر ص ٣٥) وانظر المحيط البرهاني ج ٢٣/٥٧

(٣) منها: ان الرجل اذا تطيب قبل الاحرام بطيب بقي رائحته بعد الاحرام كره ذلك عند محمد وجعل البقاء عليه كابتدائه وعند ابي يوسف لا يكره. (تأسيس النظر ص ٣٦) وفي «الهداية» وعن

٣٣:- الأصل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان ايجاب الحق لله تعالى في الغير يزيل ملك المالك وعند محمد ﷺ لا يزيله. (١)



محمد انه يكره اذا تطيب بما يبقى عنه بعد الاحرام وهو قول مالك والشافعي، لانه متنفع بالطيب بعد الاحرام — ووجه المشهور حديث عائشة ؓ قالت كنت اطيب رسول الله ﷺ لاهرامه قبل ان يحرم، ولان الممنوع عنه التطيب بعد الاحرام والباقي كالتابع له لاتصاله به بخلاف الثوب لانه مبين عنه. (الهداية ج ١/٢٣٦)

(١) منها: اذا وهب الرجل لرجل شاة فضحي بها ليس للواهب الرجوع فيها، وعند محمد ﷺ له ان يرجع فيها — ومنها: ان المسجد اذا خرب ولم يبق له اهل لا يعود ميراثا عند أبي يوسف ﷺ وعند محمد ﷺ يعود ميراثا. (تأسيس النظر ص ٣٧) وفي «البحر الرائق» قال أبو يوسف: هو مسجد ابدأ إلى قيام الساعة لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ونقل ماله إلى مسجد آخر، سواء كانوا يصلون فيه أو لا وهو الفتوى: كذا في الحاوي القدسي. وفي المجتبى: وأكثر المشائخ على قول أبي يوسف، ورجع في فتح القدير قول أبي يوسف بأنه الأوجه الخ (البحر الرائق ج ٥/٤٢١) (دارالكتاب)

القسم الخامس مافيه خلاف

بين اصحابنا الثلاثة وبين زفر رحمته الله

٣٤:- الأصل عند اصحابنا الثلاثة ان الشيء اذا قيم مقام غيره في حكم لانه لا يقوم مقامه في جميع الاحكام وعند زفر رحمته الله يقوم مقامه في جميع الاحكام.
(١)

٣٥:- الأصل عند اصحابنا الثلاثة انه يجوز ان يتوقف الحكم في المقود وغيرها لمعني يطرأ عليها ويحدث فيها عندنا وعند زفر متى وقع الشيء جائزاً او فاسداً لا يتقلب عن حاله لمعني يطرأ عليه ويحدث فيه الا بالتجديد.
(٢) والاستئناف.

(١) منها ان الرجل اذا كان صائماً في شهر رمضان فأكره على الافطار فافطر لاقضاء عليه عند زفر لان الاكراه بالاجماع في حكم النسيان في حق نفي الكفارة فقام مقامه في حق نفي القضاء وعندنا يجب القضاء عليه لفساد صومه. (تأسيس النظر ص ٣٨) وانظر رد المحتار (دار الكتاب) ج ٣/٤٣٢ وفيه ايضا: ويشمل الافطار بالاكراه على الجماع، قال في «الفتح» وعلم أن أبا حنيفة كان يقول او لا في الكره على الجماع: عليه القضاء والكفارة، لانه لا يكون الا بانتشار الآلة، وذلك أمانة الإختيار ثم رجع وقال: لا كفارة عليه، وهو قولنا لان فساد الصوم يتحقق بالإبلاج وهو مكروه فيه، مع انه ليس كل من انتشرت آتة بجامع: أي مثل الصغبر والثائم. (رد المحتار ج ٣/٤٣٢)

(٢) منها: اذا باع شيئا إلى الحصاد او إلى الدبليس فحكم ذلك البيع موقوف إلى اخراج ذلك الشرط، إن أخرج قبل تمكنه جاز والا فلا، عندنا، وعند زفر القند فاسد فلا يتقلب جائزاً وإن أخرج هذا الشرط. (تأسيس النظر ص ٤٠) وفي «بدائع الصنائع» والأصل عندنا انه ينظر إلى الفساد، فإن كان قويا بأن دخل في صلب القند وهو البديل، أو البديل، لا يجتمل الجواز برفع الفساد كما قال زفر. اذا باع عبداً بألف درهم ورطل من حجر فحط الحجر عن المشتري — وإن كان ضميماً

٣٦:- الأصل عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله ان العارض في الاحكام انتهاء له حكم يخالف حكم الموجود ابتداءً وعند زفر رحمته الله حكمه حكم الموجود ابتداءً. (١)

٣٧:- الأصل عند اصحابنا ان مالا يتجزأ فوجود بعضه كوجود كله وعند زفر لا يكون وجود بعضه كوجود كله. (٢)

٣٨:- الأصل عند اصحابنا الثلاثة رحمهم الله تعالى ان الخلاف في الصفة غير معتبر وعند زفر رحمته الله معتبر - (٣)

لم يدخل في صلب العقد، بل في شرط جائز يحتل الجواز برفع المفسد، كما في البيع بشرط خيار لم يوقت، او وقت إلى وقت مجهول كالحصاد والدياس او لم يذكر الوقت وكما في بيع الدين بالدين إلى اجل مجهول على ما ذكرنا. (بدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ٤/٣٩١)

(١) منها: ان الشبوع اذا اعترض في عقد الاجارة او في عقد الرهن لا يفسد عندنا وعند زفر يفسد ويجعل الشبوع العارض كالموجود لدى العقد. (تأسيس النظر ص ٤٣) لان عدم الشبوع شرط جواز هذا العقد (الاجارة) وليس كل ما يشترط لابتداء العقد يشترط لبقائه. (انظر بدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ٤/٣٧)

(٢) منها: ان من تزوج امرأة على خمسة دراهم فانه يكمل لها عشرة دراهم وصار بعض العشرة كذكر كلها، لان العشرة في باب المهر لا تنجزاً فكان ذكر بعضها كذكر كلها وعند زفر لها مهر المثل فصار كأنه تزوجها ولم يسم لها مهر مثلها كذا هنا. (تأسيس النظر ص ٤٤) قال في «البدائع» وجه قوله : ان مادون العشرة لا يصلح مهراً ففسدت التسمية كما لو سمي حمراً أو خنزيراً فيجب مهر المثل — ولنا : انه لما كان ادني المقدار الذي يصلح مهراً في الشرع هو العشرة كان ذكر بعض العشرة ذكراً للكل، لأن العشرة في كونها مهراً لا تنجزاً وذكر البعض فيما لا يتبعه يكون ذكراً لكليه كما في الطلاق والعفو عن القصاص. (بدائع الصنائع ج ٢/٥٦٣)

(٣) منها: قال اصحابنا اذا قال لغيره طلق امرأتى تطليقة رجعية فطلقها تطليقة بائة أنه يقع تطليقة رجعية لانه خالف في الصفة فلم يعتبر خلافه وعند زفر لا يقع شيء لانه خالف ما امر به فصار كأنه طلقها بغير امره — ومنها: اذا شهد احد الشاهدين انه طلق امرأته تطليقة بائة والاخر شهد انه طلقها تطليقة رجعية فانه تقبل شهادتهما على تطليقة رجعية وقال زفر رحمته الله لا تقبل

٣٩:- الأصل عند اصحابنا الثلاثة ان القليل من الاشياء معفو عنه وعند زفر لا يكون معفو عنه- (١)

٤٠:- الأصل عند علمائنا الثلاثة ان العبرة بما يتعلق به الحكم لا بما يظهر به الحكم وعند زفر الذي يظهر به الحكم كالذي يتعلق به الحكم. (٢)

٤١:- الأصل عند علمائنا الثلاثة ان نية التمييز في الجنس الواحد لاتعمل وعند زفر تعمل. (٣)

شهادتهما- (تأسيس النظر ص ٤٥)

(١) وعلى هذا قال اصحابنا ان الخارج من غير السبيلين اذا قل ولم يسل عن رأس الجرح لا يوجب نقض الطهارة وعند زفر يوجب نقض الطهارة ولا يعفي عنه وان كان يسيراً. (تأسيس النظر ص ٤٥) وجه قول زفر ان الحدث الحقيقي عنده هو ظهور النجس عن آدمي الحي، وقد ظهر وجه قوله ان ظهور النجس اعتبر حدثاً في السبيلين سال عن رأس المخرج أو لم يسل، فكذا في غير السبيلين — ولنا ان الظهور ما اعتبر حدثاً في موضع ما، وانما انتقضت الطهارة في السبيلين اذا ظهر النجس على رأس المخرج لا بالظهور بل بالخروج وهو الانتقال من الباطن إلى الظاهر على ما بينا، كذا ههنا، وهذا لأن الدم اذا لم يسل كان في محله لان البدن محل الدم والرطوبات إلا أنه كان مستترا بالجلدة وانشقاقها يوجب زوال السترة لازوال الدم عن محله، ولا حكم للنجس مادام في محله الا ترى أنه تجوز الصلوة مع ما في البطن من الأنجاس فإذا سال عن رأس الجرح فقد انتقل عن محله فيعطي له حكم النجاسة، وفي السبيلين وجد الانتقال لما ذكرنا. (بدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ١/١٢٢)

(٢) منها : اذا رجع شهود الاحصان لا يضمنون وعند زفر يضمنون لان وجوب الرجوع يظهر بشهادتهم. (تأسيس النظر ص ٤٧) وفي «فتح القدير» بخلاف الاحصان لانه ليس العلة في القتل بل العلة فيه الزنا والاحصان ليس مثبتاً للزنا فشهوده لا يثبتون الزنا فليس علة لعلة القتل ليحب الضمان بل هو شرط محض أي عند وجوده فيكون الحد كذا ونظام المؤثر في الحد رجماً كان او جلداً ليس الا الزنا الخ وفي «الكفاية» فصاروا كشهود الاحصان إلى قوله..... اذا الحكم لا يضاف إلى المظهر فلهذا لم يضمنوا بحال. انظر (فتح القدير داراحياء التراث العربي ج ٥٥١/٦)

(٣) وعلى هذا قال اصحابنا الثلاثة ان الرجل اذا قال لإمرأته انت على حرام ونوي ثنتين لا يقع الا

القسم السادس ما فيه خلاف

بين ائمتنا وبين الإمام مالك رحمتهما الله

٤٢:- الأصل عند علمائنا ان الخبر المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الأحاد مقدم على القياس الصحيح وعند مالك رحمتهما الله القياس الصحيح مقدم على خبر الأحاد. (١)

واحدة ولا تعمل تلك النية لان حرمة الواحد جنس واحد فلم تعمل النية الواحدة جنسين وعند زفر رحمتهما الله تقع اثنتان وعملت النية فيها. (تأسيس النظر ص ٤٧) وجه قوله : ان الحرمة والبيئونة انواع ثلاثة : خفيفة، وغلظة، ومتوسطه بينهما، ولونوي احد النوعين صحت نيته فكذا اذا نوي الثلاث، لان اللفظ يحتمل الكل على وجه واحد — ولنا : ان قوله بائن أو حرام اسم للذات، والذات واحدة فلا تحتمل العدد، وانما احتمل الثلاث من حيث التوحد على ما بينا في صريح الطلاق ولا توحد في الاثنين اصلا بل هو عدد محض فلا يحتمله الاسم الموضوع للواحد الخ. (بدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ٣/١٧٣)

(١) وعلى هذا قال اصحابنا ان المني نجس يطهر بالفرك عن الثوب إذا كان يابساً واخذوا في ذلك بالخبر وعند الامام مالك رحمتهما الله لا يطهر الا بالغسل بالماء كالبول. (تأسيس النظر ص ٤٧) والخبر الواحد ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعائشة رضي الله عنها « اذا رأيت المني في ثوبك ان كان رطباً فاغسله وإن كان يابساً فافركيه » والقياس ان لا يطهر الا بالغسل. (بدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ١/٢٤١) — وعلى هذا قال اصحابنا ان اكل الناسي لا يفسد الصوم واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك يفسد الصوم واخذ في ذلك بالقياس. (تأسيس النظر ص ٤٧). لأن انتقاض الشيء عند فوات ركنه « امر ضروري » وذلك بالأكل والشرب والجماع.... إلى قوله.. لاناسيا ولا في معني الناسي. والقياس أن يفسد وإن كان ناسيا وهو قول مالك رحمتهما الله لوجود ضد الركن.... إلى قوله.... لكننا تركنا القياس بالنص وهو ماروي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فان الله عز وجل أطعمه وسقاه » حكم بقاء صومه وعلل بانقطاع نسبة نعله عنه بإضافته إلى الله تعالى لوقوعه من غير قصد. (بدائع الصنائع

٤٣ :- الأصل عند الامام مالك بن انس رضي الله عنه ان العزم على الشيء بمزلة المباشرة لذلك الشيء وليس العزم على الشيء بمزلة المباشرة لذلك الشيء عندنا. (١)



(دارالكتاب) ج ٢/٢٣٧

(١) منها : ما قال اصحابنا ان الرجل اذا عزم ان يطلق امرأته لا يقع عليها شيء ما لم يقع الطلاق، وعند الامام مالك رضي الله عنه يقع بنفس العزم (تأسيس النظر ص ٤٩) لان ركن الطلاق هو اللفظ الذي جعل دلالة على معنى الطلاق لغة.... أو شرعاً الخ (بدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ٣/١٥٧)

القسم السابع مافيه خلاف بين ائمتنا

وبين الفقيه ابن ابي ليلى عليه السلام

- ٤٤:- الأصل عند ابن ابي ليلى ان من ملك شيئا بنفسه ملك تفويضه إلى غيره
وعندنا يجوز ان يملك في بعض المواضع ولا يملك في بعضها- (١)
- ٤٥:- الأصل عند ابن ابي ليلى في باب المعاملات ان العقد اذا ورد الفسخ على
بعضه انفسخ كله. (٢)
- ٤٦:- الأصل عند ابن ابي ليلى انه يعتبر حقوق الله تعالى بحقوق العباد. (٣)
- ٤٧:- الأصل عند علمائنا ان مالاتقع المنازعة فيه إلى القاضي فلا اثر لقلة الجهالة
ولالكثرة في فسادها وعند ابن ابي ليلى ان الجهالة اذا قلت لا تؤثر في فساد

- (١) وعلى هذا قال اصحابنا ان من وكل وكيلاً بشيء ليس له ان يوكل غيره الا ان يقول له
ما صنعت من شيء فهو جائز وعند ابي ليلى يجوز ان يودع غيره ويوكل غيره. (تأسيس النظر
ص ٥٠) (وجه قول ائمتنا) لان مبي الوكالة على الخصوص لان الوكيل يتصرف بولاية مستفادة
من قبل الموكل فيملك قدر ما أفاده ولا يثبت العموم الا بلفظ يدل عليه. وهو قوله: إعمل فيه
برأئك وغير ذلك مما يدل على العموم.... إلى قوله.... وقال ابن ليلى : يجوز كيف ما كان،
والصحيح قول اصحابنا الثلاثة. (بدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ٢٩/٥)
- (٢) وعلى هذا قال ابن ليلى في المسلم اذا ترك بعض رأس المال واخذ بعض المسلم فيه لم يجز عند ابي
ليلى ويفسخ ذلك السلم لانه انفسخ فيما اخذه فينفسخ فيما بقي وعندنا لا يفسخ فيما بقي.
(تأسيس النظر ص ٥٠)
- (٣) وعلى هذا قال ابن ابي ليلى ان التوكيل باستيفاء الحدود جائز واعتبره بالحقوق التي هي مختصة
بالعباد كالديون وغيرها وعندنا لا يجوز. (تأسيس النظر ص ٥٠) وانظر بدائع الصنائع (دارالكتاب
ج ١٨/٥)

العقد وان كثرت توجب فسادها- (١)

٤٨ :- الأصل عند أبي ليلى ان الحق الواحد لا يجوز ان يثبت في محلين مختلفين لانه

مقى ثبت في محل خلا عنه المحل الاول- (٢)



(١) وعلى هذا قال اصحابنا اذا باع الرجل شيئا بشرط البراءة من كل عيب جاز ذلك البيع عندنا وعند أبي ليلى لا يصح البيع الا ان يعين نوعا من العيوب ثم رجع وقال لا يجوز ما لم يشر إلى العيب. (تأسيس النظر ص ٥١) وانظر للتفصيل فتح القدير مع حاشيه جلهي (داراحياء التراث العربي ج ٦/٣٩)

(٢) منها : ان الكفالة تبريء ذمة المكفول عنه كالحالة، لان الحق الواحد لا يجوز ان يكون في محلين مختلفين كالعين الواحدة وهذا قول أبي ليلى، وعندنا الكفالة لاتبريء ذمة الاصيل (تأسيس النظر ص ٥١) والصحيح قول العامة لان الكفالة تنبيء عن الضم، وهو ضم ذمة إلى ذمة في حق المطالبة بما على الاصيل أو في حق اصل الدين، والبراءة تنافي الضم، ولان الكفالة لو كانت مرة لكانت حوالة، وهما متغايران، لأن تغاير الأسماء دليل تغاير المعاني في الاصل. (بدائع الصنائع دارالكتاب ج ٤/٦١٢)

القسم الثامن مافيه خلاف بين ائمتنا وبين الامام القرشي

أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمته الله

٤٩:- الأصل عند علمائنا رحمهم الله تعالى ان صلاة المقتدي متعلقة بصلاة الامام ومعنى تعلقها انها تفسد بفساد صلاة الامام وتجوز صلاته بجوازها « ويدل عليه قول الرسول ﷺ « الامام ضامن والمؤذن مؤتمن » وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي ان صلاة المقتدي غير متعلقة بصلاة الامام. ^(١)

٥٠:- الأصل عند علمائنا ان كل عبادة جائز نفلها على صفة في عموم الاحوال جاز فرضها على تلك الصفة بحال من الاحوال كالصلاة قاعداً جاز نفلها في عموم الاحوال فجاز فرضها بحال فرضها بحال وهو ان يكون مريضاً لا يستطيع القيام. ^(٢)

(١) وعلى هذا قال اصحابنا ان الطاهر اذا اقتدي بالجنب أو بالحدث وهو لا يشعر، ان صلاته لا تجوز عندنا، وعند ابي عبد الله الشافعي تجوز صلاة المومن ولا تجوز صلاة الامام. (تأسيس النظر ص ٥٢) فإن كان عالماً بذلك لا يصح بالاجماع — وإن لم يعلم به ثم علم فكذاك عندنا — وقال الشافعي رحمته الله: القياس ان لا يصح كما في الكافر، لكني تركت القياس بالأثر وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « إنما رجل صلى يقوم ثم تذكر جنابة اعدا ولم يعيدوا » (اخرجه الدارقطني ج ١/٣٦٤ عن البراء مرفوعاً) ولنا: ما روي « ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه ثم تذكر جنابة اعدوا اعدوا » (اخرجه الدارقطني ج ١/٣٦٤ وقال هذا مرسل).... إلى قوله.... ولان معنى الاقتداء وهو البناء ههنا لا يتحقق لانعدام تصور التحريم مع قيام الحدث والجنابة — (بدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ١/٣٥٣)

(٢) منها: ما قال اصحابنا اذا نوي قبل الزوال في رمضان جاز صومه لانه جاز نفيه بالنية قبل الزوال في عموم الاحوال فجاز فرضه بحال، وعند ابي عبد الله الشافعي لا يجوز — (تأسيس النظر

- ٥١:- الأصل عند اصحابنا ان القدرة على الاصل أي المبدل قبل استيفاء المقصود بالمبدل ينتقل الحكم إلى المبدل كالمعتدة بالشهور اذا حاضت او المعتدة بالحيض اذا آيست، وعند أبي عبد الله الشافعي لا ينتقل. (١)
- ٥٢:- الأصل عند علمائنا ان من وجبت عليه الصدقة اذا تصدق على وجه يستوفي به مراد النص منه اجزاه عما وجب عليه وعنده لا يجزيه. (٢)
- ٥٣:- الأصل عند اصحابنا ان قول الصحابي مقدم على القياس اذا لم يخالفه احد من نظرائه لانه لا يجوز ان يقال انه قاله من طريق القياس لان القياس يخالفه ولا يجوز ان يقال انه قاله جزأً فالظاهر انه قال سماعاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي القياس مقدم لانه لا يري بتقليد الصحابي ولا الأخذ برأيه. (٣)

ص ٥٣) وجه قوله، قوله عليه السلام «لا صيام لمن لم ينوي الصيام من الليل» ولأنه لما فسد الجزء الاول لفقد النية فسد الثاني ضرورة انه لا يتجزى بخلاف النفل لانه متجزعنده — ولنا قوله عليه الصلوة والسلام بعدما شهد الاعرابي بروية الهلال «ألا من اكل فلا ياكل بقية يومه ومن لم ياكل فليصم» ومارواه (لا صيام لمن لم ينواخ) محمول على نفي الفضيلة والكمال او معناه لم ينو انه صوم من الليل - (الهداية ج ١/ ٢١٢)

(١) منها ان المتيمم اذا وجد الماء خلال الصلوة تفسد صلاته عندنا وعند ابي عبد الله لا تفسد (تأسيس النظر ص ٥٤) وانظر مجمع الاخر ج ١/ ٦٥) ومنها ان العاري اذا وجد ثوبا في خلال صلاته تفسد صلاته عندنا وعند ابي عبد الله لا تفسد صلاته. (تأسيس النظر ص ٥٤)

(٢) وعلى هذا قال اصحابنا ان المظاهر اذا اطعم مسكينا واحدا ستين يوماً كل يوم متولين حنطة انه يجزيه عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يجزيه. (تأسيس النظر ص ٥٤) (وجه قول ائمتنا) لان المقصود سدّ خلّة المحتاج والحاجة تتجدد وفي كل يوم فالدفع اليه في اليوم الثاني كالدفع إلى غيره. (الهداية ج ٢/ ٤١٥) وانظر للتفصيل فتح القدير ج ٤/ ١٠٦)

(٣) منها وجوب الشاة على من اوجب على نفسه ذبح ولده، اخذ نافية بقول ابن عباس رضي الله عنهما وعند ابي يوسف وابي عبد الله الشافعي لاشيء عليه واخذاً بالقياس. (تأسيس النظر ص ٥٥) ولوقال لله تعالى على ان انحر ولدي أو اذبح ولدي يصح نذره ويلزمه الهدى.... إلى قوله.... وهذا

٥٤:- الأصل عندنا ان المضمونات تملك بالضمان السابق ويستند الملك فيها إلى وقت وجوب الضمان اذا كان المملوك مما يجب تملكه بالتراضي وعند الامام

الشافعي المضمونات لا تملك بالضمان- (١)

٥٥:- الأصل عند علمائنا ان الحق في الغنيمة يتعلق بالأخذ ويستقر بالاحراز بالدار ويقع الملك بنفس القسمة وعند الامام ابي عبد الله الشافعي يقع

الملك بنفس الاخذ- (٢)

٥٦:- الأصل عندنا ان الدنيا كلها داران دار الاسلام ودار الحرب وعند الامام

الشافعي الدنيا كلها دار واحدة. (٣)

استحسان، وهو قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما، والقياس ان لا يصح نذره، وهو قول ابي يوسف وزفر والشافعي رحمهم الله تعالى، وجه القياس : انه نذر بما هو معصية والنذر بالمعاصي غير صحيح، ولهذا لم يصح بلفظ القتل. (انظر بدائع الصنائع ج ٤/٢٣٢)

(١) منها ان الغاصب اذا ضمن قيمة المغصوب ثم ظهر المغصوب فهو له لانه ملكه بالضمان فاستند ملكه إلى وقت وجوب الضمان عند علمائنا وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي لا يكون له المضمون ملكا والمغصوب منه اذا اخذ القيمة كان عليه رد القيمة واخذ المضمون من الغاصب لان الغاصب لا يملكه. (تأسيس النظر ٥٦) (وجه قوله) ان الغصب محظور فلا يكون سبباً للملك كما في المدبر — ولنا انه ملك البدل بكماله والمبدل قابل للنقل من ملك إلى ملك فيملكه دفعا للضرر عنه، بخلاف المدبر لانه غير قابل للنقل. (رد المختار (دارالكتاب) ج ٩/٢٤٢)

(٢) منها ان الامام اذا فتح بلدة عنوة جاز له ان يمن عليهم لان الغائبين لا يملكون الغنيمة بنفس الاخذ فلم يكن في المن ابطال حقهم وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يجوز المن عليهم لانهم ملكوا الغنيمة بنفس الاخذ وليس له ان يطل عليهم ملكهم. (تأسيس النظر ص ٥٧ وانظر الهداية ج ٢/٥٦٦)

(٣) منها اذا اخذوا اموالنا واحرزوها بدار الحرب ملكوها عندنا وعند الامام الشافعي لا يملكونه (تأسيس النظر ص ٥٨) وجه قول الشافعي لان الاستيلاء محظور ابتداء وانتهائاً والمحظور لا ينتهض سبباً للملك على ما عرف من قاعدة الخصم — ولنا ان الاستيلاء ورد على مال مباح

- ٥٧:- الأصل عند اصحابنا ان من اهل بالحج في غير اشهره وهو من اهل الاهلال
لزمه ما اهل به ولم يلزمه غير ما اهل به كما لو اهل به في اشهر الحج. (١)
- ٥٨:- الأصل عندنا ان العبرة في ثبوت النسب بصحة الفراش وكون الزوج من
اهله لا بالتمكن من الوطء وعند ابي عبد الله الشافعي رحمه الله العبرة في النسب
للتمكن من الوطء حقيقة. (٢)
- ٥٩:- الأصل ان من طاف من طواف الزيارة واكثر الطواف في وقت الطواف
اجزاه عندنا وعند الامام الشافعي لا يجزيه. (٣)
- ٦٠:- الأصل ان كل عصابة لإمرأة يلي امر نفسه فهو ولي لها جاز له تزويجها ان
كانت صغيرة وان كانت كبيرة فبرضاها كالأب والجد. (٤)

فينعقد سبباً للملك دفعاً لحاجة المكف كاستيلائنا على أموالهم الخ. (الهداية ج ٢/٥٨١، وانظر
بدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ٦/١٠٧)

- (١) منها ما اذا قدم احرام الحج على اشهر الحج لزمه الحج ولا ينقلب عمرة وعند الامام الشافعي
ينقلب عمرة. (تأسيس النظر ص ٥٩) وفي «الهداية» فان قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه
وانعقد حجاً خلافاً للشافعي رحمه الله فان عنده يصير محرماً بالعمرة لانه ركن عنده وهو شرط عندنا
فاشبه الطهارة في جواز التقديم على الوقت، ولان الاحرام تحريم اشياء وايجاب اشياء وذلك
يصح في كل زمان وصار كالقديم على المكان (الميقات) (الهداية ج ١/٢٦٤)
- (٢) منها ان من تزوج امرأة وغاب عنها سنين فجاءت بولد ثبت النسب منه لان الفراش له وهو من
اهل ثبوت النسب وعند الامام ابي عبد الله الشافعي رحمه الله لا يثبت النسب منه اذا لا يتمكن من
حقيقة الوطء. (تأسيس النظر ص ٥٩)
- (٣) وعلى هذا قال اصحابنا اذا طاف للزيارة جنباً أو محدثاً حل به عندنا بعذر أو بغير عذر وعند
ابي عبد الله الشافعي رحمه الله لا يجزيه. (تأسيس النظر ص ٦٠) ولكن وجبت عليه شاة اذا طاف محدثاً
ولوطاف جنباً فعليه بدنة وانظر للتفصيل (الهداية ج ١/٢٧٢)
- (٤) وعلى هذا قال اصحابنا ان تزويج الاخ والعم للصغير والصغيرة جائز عندنا وعند ابي عبد الله
الشافعي لا يجزيه. (تأسيس النظر ص ٦٠) وانظر (بدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ٢/٤٩٨) ومنها
قال اصحابنا الولي اذا كان فاسقاً جاز تزويجه لانه عصابة لها. (تأسيس النظر ص ٦٠. انظر بدائع

- ٦١:- الأصل عند اصحابنا ان من وصل الغذاء إلى جوفه في حال لا يوصف بالنسيان لصومه كان عليه القضاء كما لو تسحر على ظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو طالع. (١)
- ٦٢:- الأصل عندنا ان كل فعل استحق فعله على جهة بعينها فعلى اي وجه حصل كان من الوجوه المستحق عليه كرد الوديعة والغصب. (٢)
- ٦٣:- الأصل عند اصحابنا ان كل صدقة قدرتها الشريعة بالأصع فهو من الحنطة نصف صاع لكفارة الاذي وماجري ذلك المجري. (٣)
- ٦٤:- الأصل عندنا ان كل من تعدي على غيره باخذ مال اذا هلك في يده يضمن فليس عليه القطع الذي هو حق السرقة كالغصب. (٤)

الصنائع (دارالكتاب) ج ٢/٥٠١

- (١) وعلى هذا قال اصحابنا اذا تضمنض فسبق الماء إلى جوفه وهو ذاكر لصومه كان عليه القضاء وعند الامام الشافعي لا قضاء عليه. (تأسيس النظر ص ٦١) فانه يعتبره بالناسي. فان الناسي قاصدا لشرب دون الخطيء فاذا كان فعل القاصد معفوا ففعل غير القاصد اولي — ولنا انه لا يغلب وجوده وعذر النسيان غالب، فلا اعتبار فاسد لانه على خلاف القياس الخ. (فتح القدير مع حاشيه جليبي ج ٢/٢٥٥)
- (٢) على هذا ان صام رمضان بنية النفل او بنية مبهمه اجزاه عن الفرض وعند الامام الشافعي لا يجزيه (تأسيس النظر ص ٦١) وقال الشافعي ﷺ في نية النفل عابث وفي مطلقها له قولان لانه بنية النفل معرض عن النفل فلا يكون له الفرض — ولنا ان الفرض متعين فيه فيصاب باصل النية كالمتردد يصاب باسم جنسه واذا نوي النفل او واجبا آخر فقد نوي اصل الصوم وزيادة جهة وقد لغت الجهة بقبي الاصل وهو كاف الخ. (الهدايه ج ١/٢١٢)
- (٣) وعلى هذا قال اصحابنا ان كل صدقة نصف صاع من بر وعند الامام الشافعي مد وكذلك في كفارة الظهار يطعم كل مسكين نصف صاع من الحنطة وعنده مد وكذلك في كفارة اليمين عندنا نصف صاع وعنده مد — (تأسيس النظر ص ٦٢ وانظر بدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ٢/٢٠٣ و ج ٤/٢٦٠)
- (٤) وعلى هذا قال اصحابنا لو سرق طائراً او ثماراً او مما يتسارع اليه الفساد لا يقطع وعند الامام الشافعي ﷺ يقطع وكذلك كل ما كان اصله مباحا كالماء والخطب والحشيش لا يقطع فيه عندنا

- ٦٥:- الأصل عندنا ان كل فرقة جاءت من قبل الزوج ولم تتأبد ولم تتضمن فسخ النكاح من الاصل فهي تطليقة بائنة كقوله أبتك وفارقتك ولهذا كان عند اصحابنا فرقة اللعان طلاق بائن وعند الامام ابي عبد الله الشافعي رحمه الله فسخ. ^(١)
- ٦٦:- الأصل عند الامام الشافعي رحمه الله ان المنافع بمرتلة الاعيان القائمة وعندنا بمرتلة الاعيان في حق جواز العقد عليها لا غير. ^(٢)
- ٦٧:- الأصل عند اصحابنا ان الطلاق الصريح يتعلق بالحكم بلفظه لا بمعناه بدليل انه لو قال لم انو الطلاق لا يصدق وغير الصريح يتعلق بالحكم بمعناه لا بلفظه. ^(٣)
- ٦٨:- الأصل عند علمائنا ان من حرر رقبة ولم يك فيها شعبة من الحرية ولم يفت

وعند ابي عبد الله الشافعي يقطع. (تأسيس النظر ص ٦٢) والاصل فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت « كانت اليد لا تقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشيء التافه » اي الحقير. وما يوجد جنسه مباحا في الاصل بصورته غير مرغوب فيه حقير تقل الرغبات فيه والطباع لاترض به الخ. (انظر الهداية ج ٢/٥٣٩)

(١) وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله ان ابا الزوج عن الاسلام تطليقة بائنة وعند ابي يوسف رحمهما الله ليس بطلاق وكذلك الخلع طلاق عندنا وعند الامام الشافعي رحمهما الله فسخ. (تأسيس النظر ص ٦٢) وانظر بدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ٣/٢٢٧

(٢) وعلى هذا قال علمائنا ان من غصب دارا فسكنها سنين لاجرة عليه وعند الامام الشافعي تجب عليه قيمة المنافع وهي الاجرة كما لو غصب عينا من الاعيان فاستهلكها ضمن قيمتها. (تأسيس النظر ص ٦٢) لا يضمن الغاصب عند الحنفية منافع ما غصبه.... لان المنفعة ليست بمال عندهم، ولان المنفعة الحادثة على يد الغاصب لم تكن موجودة في يد المالك فلم يتحقق فيها معنى الغصب لعدم ازالة يد المالك عنها — وقال الشافعية والحنابلة يضمن الغاصب منفعة المغصوب وعليه اجر المثل سواء استوفي المنافع ام تركها تذهب وسواء أ كان المغصوب عقارا كالسدار ام منقولا كالكتاب والدابة ونحوهما، لان المنفعة مال متقوم فوجب ضمانه كالعين المغصوبة ذاتها. (الفقه الاسلامي وادلته ج ٦/٤٧٩٣)

(٣) وعلى هذا قال اصحابنا ان الكنايات كلها بوائن اذا نوي الطلاق لانهن عبارة عن الابانة فالحكم يتعلق بمعانيها وعند الامام الشافعي الكنايات كلها رواجع. (تأسيس النظر ص ٦٣) وانظر الهداية ج ٢/٣٧٣ وبدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ٣/١٧٨

منها منفعة كاملة على غير عوض عن كفارة يمينه أو ظهاره ولم يكن أدي شيئاً أجزاه وعند أبي عبد الله الشافعي رحمته الله ولا يجزيه. ^(١)

٦٩:- الأصل عند علمائنا ان تخصيص الشيء بالذكر والصفة لا ينفي حكم ماعداه وعند الامام الشافعي بنفي حكم ماعداه- ^(٢)

٧٠:- الأصل عند علمائنا انه متى علم التساوي في الاصل ابتداءً بين شيئين ثم ورد البيان في احدهما كان ذلك البيان وارداً في الآخر قولاً بمساواة النتيجة المقدمتين ومعرفة المجهول بالمعلوم- ^(٣)

٧١:- الأصل عند علمائنا ان كل حق ثبت في الرقبة فانه يسري إلى الحادث فيها كالتدبير والاستيلاء..... وكل حق يثبت في غير الرقبة لا يسري إلى الحادث فيها- ^(٤)

(١) وعلى هذا قال اصحابنا ان من اعتق مكاتباً عن كفارة يمينه أو ظهاره اجزاه عندنا وعنده لا يجزيه. (تأسيس النظر ص ٦٣) واما تحرير المكاتب عن الكفارة فحائز استحسانا اذا كان لم يؤد شيئاً من بدل الكتابة، والقياس ان لا يجوز وهو قول زفر رحمته الله والشافعي رحمته الله، ولو كان ادي شيئاً من بدل الكتابة لا يجوز تحريره عن الكفارة في ظاهر الرواية. (بدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ٤/٢٦٨)

(٢) منها ان المبتوتة لها النفقة والسكنى حاملاً كانت أو حائلاً لقوله تعالى « فان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن » وعند الشافعي لانفقة لها اذا كانت حائلاً، لان الله تعالى قد خص الحامل وهذا وصف لها فانتفى حكم غيرها. (تأسيس النظر ص ٦٤) وانظر للتفصيل بدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ٣/٣٣٢

(٣) منها قال اصحابنا ان الله تعالى حرم الجماع والاكل والشرب في الصوم حرمة على السواء لقوله تعالى « ثم أمموا الصيام إلى الليل » واباحها اباحة واحدة لقوله تعالى « فالأن باشروهن » على السوائ لقوله تعالى « وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا » فقد عرف التساوي بين هذه الاشياء في الاصل ثم ورد البيان في ايجاب الكفارة على الجميع العائد فكان ذلك وارداً في الاكل والشرب عمداً قولاً بنتيجة المقدمتين وعند الشافعي رحمته الله لا كفارة على الافطار بالاكل والشرب للصائم عمداً. (تأسيس النظر ص ٦٤ وانظر للتفصيل بدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ٢/٢٥٤)

(٤) منها ان ولد الرهن ومهرته رهن مع الاصل وعند الشافعي رحمته الله لا يكون رهننا مع الاصل — وعلى

- ٧٢:- الأصل عندنا ان جواز البيع يتبع الضمان فكل ما كان مضمونا بالإتلاف جاز بيعه وما لا يضمن بالإتلاف لا يجوز بيعه وعند الامام الشافعي جواز البيع يتبع الطهارة فما كان طاهرا جاز بيعه وما لم يكن طاهرا لم يجز بيعه^(١)
- ٧٣:- الأصل عند علمائنا انه متى تعلق بالأصل حكمان متفق عليهما ثم عدم احدهما لا يعدم الآخر في نوع من فروعها وجاز ان يتعلق به احد الحكمين مع عدم صاحبه عندنا وعند الشافعي لا يجوز ان يتعلق به الحكم الآخر مع عدم احدهما فيجعل احد الحكمين كالشاهد للآخر^(٢)

هذا قال اصحابنا ان ولد المغصوبة امانة لان الحق ليس في عين الرقبة وانما له حق الضمان في القيمة بعد هلاك الامة فلم يسر إلى الولد. (تأسيس النظر ص ٦٥) وانظر بدائع الصنائع (دارالكتاب) ج ٢٢٠/٥ — ورد المختار على الدر المختار (دارالكتاب) ج ٢٤٥/٩

(١) منها ان بيع السرقة جائز عندنا وعند الشافعي ﷺ لا يجوز لانه نجس — وعلى هذا قال اصحابنا بيع كلب الصيد جائز عندنا لانه مضمون بالإتلاف فجاز ان يكون مضمونا بالعقد وعند الشافعي ﷺ غير مضمون لانه نجس. (تأسيس النظر ص ٦٦) ولا بأس ببيع السرقة.... إلى قوله.... ولنا انه منتفع به لانه يلقي في الاراضي لاستكثار الربح فكان مالا والمال محل للبيع. (الهداية ج ٤٦٨/٤) — وفيه ايضا. ويجوز بيع الكلب..... إلى قوله..... وقال الشافعي ﷺ لا يجوز بيع الكلب لقوله عليه الصلوة والسلام «ان من السهت مهر البغي وممن الكلب» ولانه نجس العين والنجاسة تشعر بهوان المحل وجواز البيع يشعر باعزازه فكان منتفيا — ولنا انه عليه الصلوة والسلام فهي عن بيع الكلب الاكلب صيد أو ماشية « ولانه منتفع به حراسة واصطيادا فكان مالا فيجوز بيعه. (الهداية ج ١٠١/٣)

(٢) منها ان الاب اذا زوج الصغير او الصغيرة جاز لان له الولاية في مالهما وانفسهما وكذلك الاخ له ولاية التزويج وكذلك العم وان لم يكن لها ولاية في مالهما فلها ولاية انفسهما وعند الشافعي لما عدت الولاية في المال عدت الولاية في النفس. (تأسيس النظر ص ٦٦) وفي «الهداية» وجه قول الشافعي ﷺ ان النظر لا يتم بالتفويض إلى غير الاب والجد لقصور شفقتهم وبعد قرابته ولهذا لا يملك التصرف في المال مع انه ادني رتبة فلان لا يملك التصرف في النفس وانه اعلى اولي. (انظر للتفصيل الهداية ج ٣١٦/٢)

فهرس الكتاب

- ❖ المقدمة من المحشي _____ ٤
- ❖ ﴿ منهجي في التعليق ﴾ _____ ٥
- ❖ التشكروالامتنان _____ ٦
- ❖ المقدمة من المرتب _____ ٧
- ❖ تقديم سماحة المفتي محمد خالد سيف الله الرحمانى _ ٩
- ❖ القواعد الفقهيه _____ ١٩
- ❖ ﴿ باب الألف ﴾ _____ ١٩
- ◆ ١- إغمالأعمال بالنيات _____ ١٩
- ◆ ٢- الإبراء عن الثمن لايجتمل التعليق _____ ٢٠
- ◆ ٣- الإثبات مقدم على النفي إن كان بالأصل _____ ٢٠
- ◆ ٤- الإجازة إغمالأصاح ثم تستند إلى وقت العقد _____ ٢١
- ◆ ٥- الإجازة إغمالأصل الموقوف لاالباطل ولافي الجائز _____ ٢١
- ◆ ٦- الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة . _____ ٢١
- ◆ ٧- الاجتهاد لاينقض بمثله ولا يعارض النص . _____ ٢١
- ◆ ٨- الأجروالضمان لايجتمعان . _____ ٢٢
- ◆ ٩- الأجل لايجل قبل وقته . _____ ٢٢
- ◆ ١٠- الإحتياط في حقوق الله تعالى جائزوفي حقوق العبادلايجوز _____ ٢٢
- ◆ ١١- إذااجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهمادخل أحدهما _____ ٢٢
- ◆ ١٢- إذااجتمعت الإشارة والعبارة تعتبرالإشارة . _____ ٢٣

- ٢٣ — إذا اجتمع ائحقان قدم حق العبد — ١٣ — ◆
- ٢٣ — إذا اجتمع ائحلال أو ائحرام أو ائحرم وائبيح غلب ائحرام وائحرم — ١٤ — ◆
- ٢٤ — إذا اجتمع المباشروائتسبب يضاف ائحلكم إلى المباشر — ١٥ — ◆
- ٢٤ — إذا بطل الأصل يصار إلى البدل — ١٦ — ◆
- ٢٤ — إذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه — ١٧ — ◆
- ٢٤ — إذا تعارض المانع واقتضى يقدم المانع — ١٨ — ◆
- ٢٤ — إذا تعارض مفسدتان روعيا عظمهما ضرراً بارئكتاب أخفهما — ١٩ — ◆
- ٢٥ — إذا تعذر إعمال الكلام يهمل — ٢٠ — ◆
- ٢٥ — إذا تعذرت ائحقيقة يصار إلى ائجاز — ٢١ — ◆
- ٢٥ — إذا زال المانع عاد المئروع — ٢٢ — ◆
- ٢٥ — إذا سقط الأصل سقط الفرع — ٢٣ — ◆
- ٢٦ — إذا اقتضى بشئء مخالف للإجماع لا يئنفذ — ٢٤ — ◆
- ٢٦ — استئحقاق الأجرة بعمل لا يعجود قول — ٢٥ — ◆
- ٢٦ — استعمال الناس حجة يئجب العمل بها — ٢٦ — ◆
- ٢٧ — الإسلام يملوا ولا يعلئ — ٢٧ — ◆
- ٢٧ — الإشارة المهوردة لأئرس كعبارة الناطق — ٢٨ — ◆
- ٢٧ — الأصل إضافة ائحادئ إلى أقرب أوقاتة — ٢٩ — ◆
- ٢٧ — الأصل براءة الذمة — ٣٠ — ◆
- ٢٨ — الأصل بقاء ما كان على ما كان — ٣١ — ◆
- ٢٨ — الأصل في الأئبضاع ائئحريم — ٣٢ — ◆
- ٢٨ — الأصل في الأئشياء الإباحة — ٣٣ — ◆
- ٢٨ — الأصل في الصفات العارضة العدم — ٣٤ — ◆
- ٢٩ — الأصل في الكلام ائحقيقة — ٣٥ — ◆
- ٢٩ — الإضطوار لا يئطل حق الغير — ٣٦ — ◆
- ٢٩ — الإئعتبر للمعنى في المقودلا الألفاظ فقط — ٣٧ — ◆
- ٢٩ — إعمال الكلام أولى من إعماله — ٣٨ — ◆
- ٢٩ — قدأعذر من أئذر — ٣٩ — ◆
- ٢٩ — الإكراه ائخبار لا إئشاء. — ٤٠ — ◆

- ◆ ٤١ - الإقرار حجة يلزم في حق المقر كقضاء القاضي. ٣٠
- ◆ ٤٢ - إقرار الرجل بعد ما أنكر صحيح. ٣٠
- ◆ ٤٣ - إقرار المقر إنما يثبت في حقه خاصة. ٣٠
- ◆ ٤٤ - إقرار المكروه باطل. ٣٠
- ◆ ٤٥ - أكبر الرأي بمزلة اليقين فيما يبتني على الإحتياط. ٣١
- ◆ ٤٦ - أكبر الرأي فيما لا يمكن الوقوف على حقيقته بمزلة الحقيقة. ٣١
- ◆ ٤٧ - أكثر ما يخاف لا يكون. ٣١
- ◆ ٤٨ - الأمر إذا ضاق اتسع وإذا اتسع ضاق. ٣١
- ◆ ٤٩ - الأمر للوجوب ما لم تكن قرينة خلافه. ٣٢
- ◆ ٥٠ - الأمر بالتصرف في ملك الغير باطل. ٣٢
- ◆ ٥١ - الأمور بمقاصدها. ٣٢
- ◆ ٥٢ - أمور المسلمين محمولة على السداد والصلاح حتى يظهر غيره. ٣٢
- ◆ ٥٣ - الإنسان من قوم أبيه. ٣٢
- ◆ ٥٤ - إن الشيء إنما بقدر حكما إذا كان يتصور حقيقة. ٣٣
- ◆ ٥٥ - إنما تعتبر العادة إذا طردت أو غلبت. ٣٣
- ◆ ٥٦ - إنما يبتني الحكم على المقصود لا على ظاهر اللفظ. ٣٣
- ◆ ٥٧ - إنما يعمل المعارض بحسب الدليل. ٣٣
- ◆ ٥٨ - الإيثار في القرب لا يجوز. ٣٤
- ◆ ٥٩ - أي كلمة جمع تناول كل واحد من المخاطبين على الإنفراد. ٣٤
- ◆ ٦٠ - الأيمان مبنية على الألفاظ. ٣٤

❖ ﴿ باب الباء ﴾ ٣٥

- ◆ ٦١ - البقاء أسهل من الابتدائ. ٣٥
- ◆ ٦٢ - البناء على الظاهر واجب ما لم يتبين خلافه. ٣٥
- ◆ ٦٣ - البيان يعتبر بالابتداء إن صح وإلا فلا. ٣٥
- ◆ ٦٤ - البينة حجة متعدية والإقرار حجة قاصرة. ٣٥
- ◆ ٦٥ - البينة لإثبات خلاف الظاهر واليمين لإبقاء الأصل. ٣٦

- ٣٦ _____ البيعة للمدعي واليمين على من أنكر ◆ -٦٦
- ٣٦ _____ البيعة لمن يشت الزيادة ◆ -٦٧
- ٣٦ _____ البيعتان صحيح فعند إمكان العمل يجب العمل بهما والابرجح ◆ -٦٨

❖ باب التائى ❖

- ٣٧ _____ التائى تابع لا يفرد بالحكم ◆ -٦٩
- ٣٧ _____ التائى لا يقدم على التبرع ◆ -٧٠
- ٣٧ _____ التائى يسقط بسقوط التبرع ◆ -٧١
- ٣٨ _____ تاخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ◆ -٧٢
- ٣٨ _____ التائىت إلى مدة لا يعيش الإنسان غالباً تائيد ◆ -٧٣
- ٣٨ _____ تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات ◆ -٧٤
- ٣٩ _____ التبرع في المرض وصية ◆ -٧٥
- ٣٩ _____ تحكيم المكان أصل في الشرع ◆ -٧٦
- ٣٩ _____ تجب موافقة الشهادتين لفظاً ومعنى وموافقة الشهادات المدعوى معنى ◆ -٧٧

- ٣٩ _____ تخصيص الشيء بالذكيدل على نفي الحكم عما عداه في مفاهيم الناس وعرفهم لاني خطابات الشارع ◆ -٧٨
- ٤٠ _____ تخصيص العام بالنية في الأيمان مقبول ديانة لأفضائى ◆ -٧٩
- ٤٠ _____ التخييلة تسليم ◆ -٨٠
- ٤١ _____ الترحيح لا يكون بكثرة العدد- ◆ -٨١
- ٤١ _____ ترك الإحسان لا يكون إساءة ◆ -٨٢
- ٤١ _____ التصرف على الرعية منوط بالصلحة ◆ -٨٣
- ٤١ _____ التصريح بموجب العقد كالتصريح بلفظ العقد ◆ -٨٤
- ٤١ _____ التعريف بالإسم كالتعريف بالإشارة ◆ -٨٥
- ٤٢ _____ تعليق الأملاك بالأخطار باطل وتعليق زوالها بالأخطار جائز ◆ -٨٦
- ٤٢ _____ تعليق الإطلاق بالشرط صحيح كالتعلق والطلاق ◆ -٨٧
- ٤٢ _____ التعيين بالعرف كالتعيين بالنص ◆ -٨٨
- ٤٢ _____ التعيين متى كان مفيداً يجب اعتباره ◆ -٨٩

- ٤٣ - ٩٠ - تقرر الوجوب باعتبار آخر الوقت _____
- ٤٣ - ٩١ - تقييد المطلق لا يجوز إلا بدليل _____
- ٤٣ - ٩٢ - التناقض غير مقبول إلا فيما كان محل الخفاء _____
- ٤٤ - ٩٣ - التناقض في الدعوى لا يمنع قبول البينة _____
- ٤٤ - ٩٤ - التنصيص لا يدل على التخصيص _____
- ٤٤ - ٩٥ - التوفيقين إذا اتلوا وتعارضا وفي أحدهما ترك اللفظين على الحقيقة _____
- ٤٤ - ٩٦ - فهو أولى _____
- ٤٤ - ٩٦ - التوقيت نصا يمنع أن يكون لما بعد مضي الوقت حكم ماقبله _____

❖ ﴿ باب الشاء ﴾ _____ ٤٥

- ٤٥ - ٩٧ - ثابت بالبرهان كالثابت بالعيان _____
- ٤٥ - ٩٨ - لثبات بالبينة كالثابت باتفاق الخصم _____
- ٤٥ - ٩٩ - ثابت بالدلالة كالثابت بالإفصاح _____
- ٤٥ - ١٠٠ - الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها _____
- ٤٦ - ١٠١ - الثابت بالعرف كالثابت بالنص _____

❖ ﴿ باب الجيم ﴾ _____ ٤٧

- ٤٧ - ١٠٢ - جناية العجماء جبار _____
- ٤٧ - ١٠٣ - الجنون إذا وجد مرة فهو لازم أبدا _____
- ٤٧ - ١٠٤ - جواب السؤال يجري على حسب ما تعارف كل قوم في مكافئهم _____
- ٤٧ - ١٠٥ - الجواز الشرعي يناهز الضمان _____
- ٤٨ - ١٠٦ - جهالة المعقود عليه تفسد العقد _____
- ٤٨ - ١٠٧ - الجيد والردي في الربوية سواء والزيوف كالجيا في بعض المسائل _____
- ٤٨ - ١٠٨ - والنائم كالمستيقظ في بعض المسائل _____

❖ ﴿ باب الحاء ﴾ _____ ٤٩

- ٤٩ - ١٠٨ - الحاجة تول مولد الضرورة عامة أو خاصة _____

- ◆ ٥٥ _____ لطفاً فيما لا يشترط التعيين له لا يضرب
- ◆ ٥٥ _____ خير الأمور أوساطها

٥٦ ❖ ﴿باب المدال﴾ ❖ _____

- ◆ ٥٦ _____ در الفساد اولی من جلب المنافع
- ◆ ٥٦ _____ دعوی السبب کدعوی الحکم الثابت بالسبب
- ◆ ١٣٥ - المدلالة في القادير التي لا يسوغ الاجتهاد في اثبات أصلها متى اتفقت في الأقل واضطربت في الزيادة بوخذنا بالأقل فيما وقع الشك في إثباته
- ◆ ٥٦ _____ وبالأكثر فيما وقع الشك في إسقاطه
- ◆ ٥٧ _____ دليل الشيء في الأمور الباطنة يقوم مقامه

٥٨ ❖ ﴿باب المذال﴾ ❖ _____

- ◆ ٥٨ _____ ذكر ما لا يتجزئ كذكر كله
- ◆ ١٣٨ - الذمي حكمه حكم المسلمين
- ◆ ١٣٩ - ذو العدد إذا قبل بذی العدد يقسم الأحاد على الأحاد والفعل المضارع
- ◆ ٥٨ _____

٥٩ ❖ ﴿باب الرءاء﴾ ❖ _____

- ◆ ٥٩ _____ الروايتان إذا تعارضا تساقطا فالجوع إلى دليل آخر.

٦٠ ❖ ﴿باب الزراء﴾ ❖ _____

- ◆ ٦٠ _____ زاد على الواجب بمثله يقع الكل واجباً
- ◆ ١٤٢ - الزيادة على الكتاب نسخ فلا يكون إلا بآية ناسخة أو حديث مشهور
- ◆ ٦٠ _____ ناص
- ◆ ١٤٣ - الزيادة على النص في معنى النسخ

٦١ ❖ ﴿باب السنين﴾ ❖ _____

- ◆ ٦١ _____ الساقط لا يعود

- ◆ ١٤٥ - السكران من محرم كالصاحي _____ ٦١
- ◆ ١٤٦ - السؤال معاد في الجواب _____ ٦١
- ◆ ١٤٧ - السؤال والخطاب يمضي على ماعمّ وغلب لا على ماشذّوندر _____ ٦١

❖ ﴿باب الشين﴾ ❖ _____ ٦٢

- ◆ ١٤٨ - الشرائع لا تلزم إلا بالسمع _____ ٦٢
- ◆ ١٤٩ - الشرط إذا كان مفيداً يجب مراعاته وإذا لم يكن مفيداً لا يجب مراعاته _____ ٦٢
- ◆ ١٥٠ - شرط صحة الصدقة التملك _____ ٦٢
- ◆ ١٥١ - الشرط لماصح به وجب الوفاء به شرعاً _____ ٦٣
- ◆ ١٥٢ - شرط الواقف كنص الشارع في وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة _____ ٦٣
- ◆ ١٥٣ - الشرط يقابل المشروط جملة _____ ٦٣
- ◆ ١٥٤ - الشركة الخاصة لا تمنع الملك في الملك المشترك بخلاف الشركة العامة _____ ٦٣
- ◆ ١٥٥ - شهادة أهل الذمة ليست بحجة على المسلمين _____ ٦٤
- ◆ ١٥٦ - الشهادة بأكثر من المدعي باطلة بخلاف الأقل _____ ٦٤
- ◆ ١٥٧ - الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوي بخلاف حقوق الله _____ ٦٤
- ◆ ١٥٨ - الشهادة على النفي لا تقبل _____ ٦٤
- ◆ ١٥٩ - الشيء إذا ثبت مقدراً في الشرع لا يعتبر إلى تقدير آخر _____ ٦٥
- ◆ ١٦٠ - الشيء يعتبر مالم يعد على موضوعه بالإبطال والنقض _____ ٦٥
- ◆ ١٦١ - الشيء يعم كل موجود _____ ٦٥
- ◆ ١٦٢ - الشيء ينفسخ بما هو مثله _____ ٦٥

❖ ﴿باب الصاد﴾ ❖ _____ ٦٦

- ◆ ١٦٣ - الصلح عن إقرار بيع _____ ٦٦

- ٦٦ - صورة المبيح إذا وجدت معنت وجود ما يندراً بالشبهات

❖ باب الضداد ❖ ٦٧

- ٦٥ - الضرر الأشد يراد بالضرر الأخف
- ٦٦ - الضرر لا يراد بجملة
- ٦٧ - الضرر لا يكون قديماً
- ٦٨ - الضرر يدفع بقدر الإمكان
- ٦٩ - الضرر يزوال
- ٧٠ - الضرورات تبيح تعطورات
- ٧١ - الضرورات تقدر بقدرها
- ٧٢ - الضمانات تجب إما بأخذ أو بشرط والألم تجب (شئ، كر)
- ٧٣ - ضمان الفعل يعدد بعدد الفاعل وضمان الخلل لا

❖ باب الضداد ❖ ٦٩

- ٧٤ - الظاهر يدفع الإستحقاق ولا يوجد الإستحقاق

❖ باب العين ❖ ٧٠

- ٧٥ - العادة تجعل حكماً إذا لم يوجد التصريح بخلافه
- ٧٦ - العادة محكمة
- ٧٧ - العادة معتبرة في تقييد مطلق الكلام
- ٧٨ - المعارض إذا ارتفع مع بقاء حكم الأصل جُعل كان لم يكن .
- ٧٩ - المعارض قبل حصول القصور بالشئ كالقترن بأصل السبب
- ٨٠ - العام قطعي كالحاص يوجب الحكم فيما يتواراه قطناً
- ٨١ - العام كالنص في إثبات الحكم في كل ما يتواراه
- ٨٢ - عبارة الرسول كعبارة المرسل
- ٨٣ - العبارة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني
- ٨٤ - العبارة للعالم الغالب الشائع لا للنادر

- ◆ ١٨٥ - العرف غير معتبر في المنصوص عليه _____ ٧٢
- ◆ ١٨٦ - العرف يسقط إعتباره عند وجود التسمية بخلافه _____ ٧٢
- ◆ ١٨٧ - عند إجتماع الحقوق يبدأ بالأهم _____ ٧٣
- ◆ ١٨٨ - عند التعريف بالإشارة يسقط إعتبار النسبة _____ ٧٣
- ◆ ١٨٩ - عند تحقق المعارضة وإنعدام الترجيح يجب الأخذ بالإحتياط _____ ٧٣
- ◆ ١٩٠ - عند تعذر رد العين رد القيمة كرد العين _____ ٧٣
- ◆ ١٩١ - العفو إنما يسقط ماكان مستحقا للعافي خاصة _____ ٧٣
- ◆ ١٩٢ - العوض حكمه حكم المعوض _____ ٧٤
- ◆ ١٩٣ - العوض يجب رده إذا لم يسلم المعوض _____ ٧٤

❖ ﴿ باب الغين ﴾ _____ ٧٥

- ◆ ١٩٤ - غالب الرأي يجوز تحكيمه فيما لا يمكن معرفة حقيقته _____ ٧٥
- ◆ ١٩٥ - ألقرم بالغنم _____ ٧٥
- ◆ ١٩٦ - الغصب ليس بموجب للملك بنفسه _____ ٧٥

❖ ﴿ باب الفاء ﴾ _____ ٧٦

- ◆ ١٩٧ - الفداء يكون بمقابلة الاصل _____ ٧٦
- ◆ ١٩٨ - الفرائض أفضل من النفل _____ ٧٦
- ◆ ١٩٩ - فرض العين لا يترك بالنافلة أو بما هو من فروض الكفاية _____ ٧٦
- ◆ ٢٠٠ - فساد السبب شرعا لا يمنع ثبوت الملك بعد تمامه _____ ٧٦
- ◆ ٢٠١ - فعل القاضي حكم كأمر القاضي _____ ٧٦
- ◆ ٢٠٢ - الفعل متى كان مباحا لا يصير ذلك سببا موجبا للدية والكفارة _____ ٧٧
- ◆ ٢٠٣ - في إطلاق الإسم اعتبار العرف _____ ٧٧
- ◆ ٢٠٤ - في كل موضع يملك المدفوع إليه المال المدفوع إليه مقابلا بملك ماله
فإن المأمور يرجع بلا شرط وإلا فلا _____ ٧٧
- ◆ ٢٠٥ - فيما يستدام الإستدامة كالإنشائ _____ ٧٧

❖ ﴿ باب القاف ﴾ _____ ٧٨

- ٧٨ — القاضي إذا لضي لي مجتهد فيه نفذ قضاءه.
- ٧٨ — القاضي لا يملك أن يقضي لنفسه
- ٢٠٨ — القدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف تسقط اعتبار الخلف
- ٢٠٩ — قد يثبت الشيء تبعاً وحكماً وإن كان قد يطل قصداً
- ٢١٠ — قد يثبت الفروع مع عدم ثبوت الأصل
- ٢١١ — التقديم يترك على قدمه
- ٢١٢ — القضاء يقتصر على المقتضي عليه ولا يعتدي إلى غيره
- ٢١٣ — القضاء بالنكول كالقضاء بشهادة الزور
- ٢١٤ — القلب حكم فيما ليس فيه دليل ظاهر
- ٢١٥ — القول قول الأمين مع اليمين من غير بينة
- ٢١٦ — القول من يتمسك بالأصل
- ٢١٧ — قول المتهم ليس بحجة .
- ٢١٨ — قول المناقص لا يعتبر

٨١ ❖ باب الكاف ❖

- ٢١٩ — الكتاب كخطاب
- ٢٢٠ — الكتاب محتمل والخط يشبه الخط
- ٢٢١ — كتاب القاضي إلى القاضي حجة في الأحكام
- ٢٢٢ — الكتاب من نأي كخطاب من دين
- ٢٢٣ — الكسب بملك بملك الأصل
- ٢٢٤ — كسر عظم الميت ككسر عظم الحي
- ٢٢٥ — كل شفع من النفل صلوة
- ٢٢٦ — كل صلاة أديت بكرامة التحريم وإعادة
- ٢٢٧ — كل صلوتين لا يجوز بناء إحدهما على الأخرى في حق المنفرد لا يجوز بناء أحدهما على الأخرى في حق إمامه
- ٢٢٨ — كل عقد له مجزئ حال وقوعه توقف للإجازة وإلا فلا
- ٢٢٩ — كل قرينة كانت على سبيل الإلزامية استوي فيه العني والفقير

- ◆ ٢٣٠ - كل قرض جرّ نفعا فهو ربا حرام ٨٣
- ◆ ٢٣١ - كل ما لا يختلف بالمستعمل فالتقييد باطل ٨٣
- ◆ ٢٣٢ - كل ما يجوز فعله بغير اقراع، الأولي للإمام أن يقرع تطييباً للقلوب
ونفياً للتهمة ٨٤
- ◆ ٢٣٣ - كل ما يطلب به الإنسان بالحبس والملازمة يكون الأمر بإدائه سببا
للرجوع بلا اشتراط ضمان، وكل ما لا يكون كذلك لا يكون الأمر
بإدائه سببا للرجوع إلّا باشتراط الضمان ٨٤
- ◆ ٢٣٤ - كل من قبل قوله فعلية يمين ٨٤
- ◆ ٢٣٥ - كل من كان محبوسا بحق الغير كانت نفقته عليه. ٨٤
- ◆ ٢٣٦ - كلمة كل توجب الإحاطة على سبيل الإنفراد ٨٥
- ◆ ٢٣٧ - كلمة ما يوجب العموم ٨٥

❖ ﴿ باب اللام ﴾ ٨٦

- ◆ ٢٣٨ - للإشارة عموم كما للعبارة ٨٦
- ◆ ٢٣٩ - لصاحب الدين إذا ظفر بجنس حقه أن يأخذه ٨٦
- ◆ ٢٤٠ - للعرف عبرة في معرفة المراد بالإسم ٨٦
- ◆ ٢٤١ - اللفظ إذا تعدي معنيين أحدهما أجلي من الآخر والآخر أخفي
فالأجلي أملك ٨٦
- ◆ ٢٤٢ - للحالة من الدلالة كما للمقالة ٨٧
- ◆ ٢٤٣ - للوإلى والأمر ولاية النظر لكل من عجز عن النظر بنفسه ٨٧
- ◆ ٢٤٤ - لا بأس بدفع بعض المال على سبيل الدفع عن البعض إذا خاف
ذهاب الكل ٨٨
- ◆ ٢٤٥ - لا ترجيح بكثرة عدد الرواة إنما هو بفقهِ الراوي ٨٨
- ◆ ٢٤٦ - لا تنصح إجازة الباطل ٨٨
- ◆ ٢٤٧ - لا تنصح التسمية في شيء من العقود مع جهالة ٨٨
- ◆ ٢٤٨ - لا تنعج الجهالة في الصفة صحة التسمية فيما بني أمره على التوسع
كالنكاح ٨٩
- ◆ ٢٤٩ - لاحجة مع الإحتمال الناشئ عن دليل ٨٩

- ٨٩ ◆ ٢٥٠- لاجحة مع التناقض لكن لا يحتل معه حكم الحاكم _____
- ٨٩ ◆ ٢٥١- لارجوع فيما تبرع عن الغير _____
- ٩٠ ◆ ٢٥٢- لاضرر ولاضرار _____
- ٩٠ ◆ ٢٥٣- لاطاعة للمخلوق في معصية الخالق _____
- ٩٠ ◆ ٢٥٤- لاعبرة بالتوهم _____
- ٩١ ◆ ٢٥٥- لاعبرة بالدلالة في مقابلة الصريح _____
- ٩١ ◆ ٢٥٦- لاعبرة بالظن البين خطاه _____
- ٩١ ◆ ٢٥٧- لاعبرة بقول المنجمين _____
- ٩١ ◆ ٢٥٨- لاعموم لدلالة النص ولاقتضاء النص _____
- ٩٢ ◆ ٢٥٩- لاقوام للدلالة مع النص _____
- ٩٢ ◆ ٢٦٠- لامساغ للإجتهد في مورد النص _____
- ٩٢ ◆ ٢٦١- لا يقي للإنسان الملك على نفسه _____
- ٩٢ ◆ ٢٦٢- لا يتم التبرع إلا بالقبض. _____
- ٩٢ ◆ ٢٦٣- لا يثبت شيء من الحكم ببعض العلة _____
- ٩٣ ◆ ٢٦٤- لا يجري العموم في مقتضى النص _____
- ٩٣ ◆ ٢٦٥- لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس _____
- ٩٣ ◆ ٢٦٦- لا يجوز أن يثبت في التابع حكم آخر سوى الثابت فيمن هو اصل _____
- ٩٤ ◆ ٢٦٧- لا يجوز ترك الواجب للإستحباب _____
- ٩٤ ◆ ٢٦٨- لا يجوز الجمع بين الحقيقة والحجاز _____
- ٩٤ ◆ ٢٦٩- لا يجوز لأحد أن يأخذ مال أحد بلاسبب شرعي. _____
- ٩٤ ◆ ٢٧٠- لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بغير إذنه _____
- ٩٥ ◆ ٢٧١- لا يجوز مخالفة الإجماع _____
- ٩٥ ◆ ٢٧٢- لا يحلف على حق مجهول _____
- ٩٥ ◆ ٢٧٣- لا يزيد البعض على الكل إلا في مسألة الظهار _____
- ٩٥ ◆ ٢٧٤- لا يصح توكيل مجهول _____
- ٩٦ ◆ ٢٧٥- لا يصح رجوع القاضي عن قضائه إذا كان مع شرائط الصحة _____
- ٩٦ ◆ ٢٧٦- لا يعتمد على الخط ولا يعمل به لأن الخط يشبه الخط _____
- ٩٦ ◆ ٢٧٧- لا يعتبر الاختلاف في السبب بعد الإتفاق على الحكم _____

- ◆ ٢٧٨- لا يفي بكفر مسلم مهما أمكن _____ ٩٦
- ◆ ٢٧٩- لا يقاس المنصوص على المنصوص _____ ٩٦
- ◆ ٢٨٠- لا يقدم أحد في التزامه على الحقوق إلا بمرجح _____ ٩٧
- ◆ ٢٨١- لا ينبغي الحكم على الموهوم خصوصا فيما يجب الأخذ بالإحتياط _____ ٩٧
- ◆ ٢٨٢- لا ينسب إلى ساكت قول - لكنه في معرض الحاجة بيان _____ ٩٧
- ◆ ٢٨٣- لا ينفذ القضاء به ما إذا قضى بشيء مخالف للإجماع _____ ٩٨
- ◆ ٢٨٤- لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان _____ ٩٨

❖ ﴿باب الميم﴾ ❖ _____ ٩٩

- ◆ ٢٨٥- ما اجتمع محرم ومبيح إلا غلب المحرم _____ ٩٩
- ◆ ٢٨٦- ماثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد دليل بخلافه _____ ٩٩
- ◆ ٢٨٧- ماثبت ييقين لا يرتفع إلا بيقين _____ ٩٩
- ◆ ٢٨٨- ماثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه _____ ٩٩
- ◆ ٢٨٩- ماثبت يكون باقيا ما لم يوجد الدليل المزيل _____ ٩٩
- ◆ ٢٩٠- ما جاء لعذر بطل بزواله _____ ١٠٠
- ◆ ٢٩١- ما حرم أخذه حرم إعطاءه _____ ١٠٠
- ◆ ٢٩٢- ما حرم فعله حرم طلبه _____ ١٠٠
- ◆ ٢٩٣- ما حصل بسبب خبيث فالسبيل رده _____ ١٠٠
- ◆ ٢٩٤- ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن _____ ١٠٠
- ◆ ٢٩٥- مالي الذمة لا يتعين إلا بقبض _____ ١٠١
- ◆ ٢٩٦- ما كان ثابتا فإنه يبقى ببقاء بعض أثاره ولا يرتفع إلّا بإعتراض معني هو مثله _____ ١٠١
- ◆ ٢٩٧- ما كان على وجه التبرغ يستوي فيه الغني والفقير _____ ١٠١
- ◆ ٢٩٨- ما يثني على السماع لا يثبت حكمه ما لم يسمعه _____ ١٠١
- ◆ ٢٩٩- ما يمتد فللدوامه حكم الابتداء وإلا لا _____ ١٠١
- ◆ ٣٠٠- مال المسلمين لا يصير غنيمة للمسلمين بحال _____ ١٠٢
- ◆ ٣٠١- المباشر ضامن وإن لم يعتمد _____ ١٠٢

- ◆ ٣٠٢ - المبني على الفاسد فاسد ١٠٢
- ◆ ٣٠٣ - المباح يملك بالإحراز ١٠٢
- ◆ ٣٠٤ - متى أمكن العمل بالحقيقة سقط المجاز ١٠٢
- ◆ ٣٠٥ - المتعاقدان إذا صرحا بجهة الفساد فهو كما صرحا وإلا صرف إلى الصحة ١٠٣
- ◆ ٣٠٦ - المتيقن به لا يتبدل إلا بمثله ١٠٣
- ◆ ٣٠٧ - المتسبب لا يضمن إلا بالتعمد ١٠٣
- ◆ ٣٠٨ - المجاز أولي من الاشتراك ١٠٤
- ◆ ٣٠٩ - المجاز يعم كما تعم الحقيقة ١٠٤
- ◆ ٣١٠ - مجرد الخبر لا يصلح حجة ١٠٤
- ◆ ٣١١ - المحتمل لا يعارض المنصوص ١٠٤
- ◆ ٣١٢ - المختلف فيه يامضاء الإمام بإجتهاده يصير كالمتفق عليه ١٠٤
- ◆ ٣١٣ - المرأة تابعة للزوج في المقام والزوج لا يكون تابعا لامرأته ١٠٥
- ◆ ٣١٤ - المرأواخذ بإقراره ١٠٥
- ◆ ٣١٥ - المرأيعامل في حق نفسه كما أقربه ولا يصدق على إبطال حق الغير ولا يلزام الغير حقا ١٠٥
- ◆ ٣١٦ - المرسل كالمسند في الإحتجاج (فتاوى عزيزيه) ١٠٥
- ◆ ٣١٧ - المساجد لله بمزلة الكعبة ١٠٦
- ◆ ٣١٨ - المسلم مأمور بأن يدفع سبب الهلاك عن نفسه ١٠٦
- ◆ ٣١٩ - المسلمون عند شروطهم ١٠٦
- ◆ ٣٢٠ - المشترك لا عموم له ١٠٦
- ◆ ٣٢١ - المشقة تجلب التيسير ١٠٦
- ◆ ٣٢٢ - المشقة والخرج إنما يعتبر في غير المنصوص أما فيه فلا ١٠٧
- ◆ ٣٢٣ - معاريض الكلام مندوحة عن الكذب ١٠٧
- ◆ ٣٢٤ - المصير إلى البذل عند فوات الأصل لامع قيامه ١٠٧
- ◆ ٣٢٥ - مطلق التسمية ينصرف إلى ماهو المعروف بالعرف ١٠٧
- ◆ ٣٢٦ - مطلق الكلام يتقيد بدلالة الحال ١٠٨
- ◆ ٣٢٧ - مطلق الكلام يتقيد بالمقصود ١٠٨

- ◆ ٣٢٨ - المطلق فيما يحتمل التأييد بمزلة المصريح بذكر التأييد _____ ١٠٨
- ◆ ٣٢٩ - المطلق لا يحمل على المقيد في حكيمين مختلفين _____ ١٠٨
- ◆ ٣٣٠ - المطلق يتقيد بدلالة العرف _____ ١٠٩
- ◆ ٣٣١ - المطلق يجري على إطلاقه _____ ١٠٩
- ◆ ٣٣٢ - المظلوم له أن يدفع الظلم عن نفسه بما قدر عليه لكن ليس له أن يظلم غيره _____ ١٠٩
- ◆ ٣٣٣ - المعرفة لا تدخل تحت النكرة إلا المعرفة في الجزاء _____ ١٠٩
- ◆ ٣٣٤ - المعروف بالعرف كالمشروط شرطاً _____ ١١٠
- ◆ ٣٣٥ - المعروف بين التجار كالمشروط بينهم _____ ١١٠
- ◆ ٣٣٦ - المعلق بالشرط يثبت ويجب بوجوب الشرط. _____ ١١٠
- ◆ ٣٣٧ - المعلق بالشرط لا ينعقد سبباً للحال والمضاف منعقد في الطلاق والعتاق والنذر _____ ١١١
- ◆ ٣٣٨ - المعلق بالشرط معدوم قبل الشرط _____ ١١١
- ◆ ٣٣٩ - المغرور يرجع على الغار بما غر _____ ١١١
- ◆ ٣٤٠ - المفرد المضاف إلى معرفة للعموم _____ ١١١
- ◆ ٣٤١ - مفهوم الشرط كمفهوم الصفة وليس بحجة _____ ١١١
- ◆ ٣٤٢ - المفهوم ليس بحجة _____ ١١٢
- ◆ ٣٤٣ - المقرلة إذا كذب المقر بطل إقراره. _____ ١١٢
- ◆ ٣٤٤ - المقر إن صار مكذباً في إقراره يسقط حكم إقراره _____ ١١٢
- ◆ ٣٤٥ - المقضي عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا يثبت _____ ١١٢
- ◆ ٣٤٦ - الملك الثابت للوارث هو الملك الذي كان للمورث _____ ١١٢
- ◆ ٣٤٧ - الملك لا تثبت ابتداءً بغير سبب _____ ١١٣
- ◆ ٣٤٨ - الملك المطلق أزيد من المقيد والملك بالسبب مقتصر على وقست السبب _____ ١١٣
- ◆ ٣٤٩ - الممتنع عادة كالممتنع حقيقة. _____ ١١٣
- ◆ ٣٥٠ - من استعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه _____ ١١٣
- ◆ ٣٥١ - من التزم شيئاً وله شرط لنفوذه فإن الذي هو شرط لنفوذه الآخر يكون في الحكم سابقاً والثاني لاحقاً والسابق يلزم للصحة والجواز _____ ١١٣

◆ ٣٥٢- من مساعدة الظاهر فالقول قوله والبيئة على من يدعي خلاف الظاهر

١١٤

◆ ٣٥٣- من سعي في نقض ماتم من جهته لسمعية مردود

◆ ٣٥٤- من شك هل فعل شيئا أم لا فالأصل أنه لم يفعل

◆ ٣٥٥- من عليه حق إذا منع عن قضاءه لا يضرب

◆ ٣٥٦- من كان معه مذكر ولاداعي له لم يسقط وإن لم يكن له مذكر

١١٥ _____ ليسقط

◆ ٣٥٧- من ملك الإنشاء ملك الإخبار

◆ ٣٥٨- من ملك التمييز ملك التعليق

◆ ٣٥٩- من ملك شيئا ملك ماهو من ضرورياته

◆ ٣٦٠- من وما احتملان العموم والخصوص وأصلهما العموم

◆ ٣٦١- المراعيد بصورة التعاقب تكون لازمة

◆ ٣٦٢- الموجد في حالة التوقف كالوجود في أصله

◆ ٣٦٣- الموقوف عليه العقد إذا أجازة نفذ والارجوع له

◆ ٣٦٤- الموكل إذا قيد على وكلية فإن كان مفيدا اعتبر مطلقا وإلا

◆ ٣٦٥- الميت لا يملك بعد الموت

◆ ٣٦٦- ميراث ذوي الأرحام مأخوذ من حكم العصبية في جميع الأحكام

❖ باب النون ﴿﴾

◆ ٣٦٧- الناسي والعائد في اليمين والطلاق والمناق ومحظورات الإحرام

١١٨ _____ سراء

◆ ٣٦٨- النداء للإعلام

◆ ٣٦٩- النسب بعد ثبوته لا يحتمل النقص

◆ ٣٧٠- نسخ الكتاب بالسنة المشهورة التي تلقاها العلماء بالقبول جائز

◆ ٣٧١- النص أقوى من العرف

◆ ٣٧٢- النص يحتاج إلى التعميل بحكم غيره لا بحكم نفسه

◆ ٣٧٣- النعمة بقدر النعمة والنعمة بقدر النعمة

◆ ٣٧٤- النفقة صلة فلا يستحكم الوجوب فيها إلا بالقضائى

- ◆ ٣٧٥ - النقد لا يتعين في المعاوضات _____ ١٢٠
- ◆ ٣٧٦ - نقل الثقات الأخبار حجة شرعية في وجوب العمل بها _____ ١٢٠
- ◆ ٣٧٧ - النكرة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية عين الأولى. والمعرفة إذا
أعيدت معرفة كانت الثانية عين الأولى. _____ ١٢٠
- ◆ ٣٧٨ - النكرة في موضع النفي تعم وفي الإثبات تخص لكنها مطلقة _____ ١٢٠
- ◆ ٣٧٩ - النكول في باب الأموال بمزلة الإقرار. _____ ١٢١
- ◆ ٣٨٠ - النية إنما تعمل في الملفوظ _____ ١٢١
- ◆ ٣٨١ - نية الإقامة في غير موضع الإقامة هدر _____ ١٢١
- ◆ ٣٨٢ - نية تخصيص العام يصح ديانة لا قضاء _____ ١٢١

❖ ﴿ باب الواو ﴾ _____ ١٢٢

- ◆ ٣٨٣ - الواجب على الكفاية واجب على الكل ويسقط بفعل البعض _____ ١٢٢
- ◆ ٣٨٤ - الواو لمطلق العطف من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب وقد تكون
للحال، والفاء للوصل والتعقيب فيتراخي المعطوف وإن لطف،
وقد تدخل على العلل، وثم للتراخي، وحتى للغاية، وبـل
للإضراب، ولكن للإستدراك وأو لأحد الأمرين، والباء للإلصاق،
وعلى للإستعلاء وقد يكون للشرط، ومن للتبعيض، وإلى لإنتهاء
الغاية، وفي للظرفية، ولولا لإنتهاء الثاني لوجود الأول، وكيف
للحال. _____ ١٢٢
- ◆ ٣٨٥ - وجوب الحق لا يفوت بالتأخير _____ ١٢٢
- ◆ ٣٨٦ - وجوب الشيء يتضمن حرمة ضده _____ ١٢٣
- ◆ ٣٨٧ - وجوب الضمان بإعتبار العصمة والتقوم في المحل، أما وجوب رد
العين فلا يستدعي العصمة والتقوم في المحل _____ ١٢٣
- ◆ ٣٨٨ - وصف الشرط كالشرط _____ ١٢٣
- ◆ ٣٨٩ - الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر _____ ١٢٣
- ◆ ٣٩٠ - الوصية أخت الميراث _____ ١٢٣
- ◆ ٣٩١ - الوصية للمجهول لاتصح _____ ١٢٤
- ◆ ٣٩٢ - الوفاء بالشرط واجب _____ ١٢٤

- ◆ ٣٩٣ - الوكالة لا تقتصر على المجلس بخلاف التملك ١٢٤
- ◆ ٣٩٤ - الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه ١٢٤
- ◆ ٣٩٥ - الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة ١٢٤
- ◆ ٣٩٦ - الولد يتبع خير الأبوين ديناً ويتبع الأم في الحرية ١٢٥

❖ ﴿ باب الياى ﴾ ١٢٦

- ◆ ٣٩٧ - يبنى حكم الإستحقاق ثبوتاً وبقاءً على ما يحتاج إليه خاصة ١٢٦
- ◆ ٣٩٨ - يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام. ١٢٦
- ◆ ٣٩٩ - يتكرر الجزاء بتكرر الشرط ١٢٦
- ◆ ٤٠٠ - يثبت التبع بثبوت الأصل ١٢٦
- ◆ ٤٠١ - يجب الأخذ بالإحتياط عند تحقق المعارضة وإنعدام الترجيح ١٢٧
- ◆ ٤٠٢ - يجب الضمان عند الإستهلاك بعد القبض. ١٢٧
- ◆ ٤٠٣ - يجب العمل بالجواز إذا تعذر العمل على الحقيقة ١٢٧
- ◆ ٤٠٤ - يجوز الحكم بالعصمة بين المسلمين وإن كان أحدهما في دار الحرب ١٢٧
- ◆ ٤٠٥ - يختار أهون الشرين ١٢٨
- ◆ ٤٠٦ - يخص القياس والأثر بالعرف العام دون الخاص ١٢٨
- ◆ ٤٠٧ - يد المودع كيد المودع ١٢٨
- ◆ ٤٠٨ - يسقط إعتبار دلالة الحال إذا جاء التصريح بخلافه ١٢٩
- ◆ ٤٠٩ - يسقط إعتبار النسبة عند التعريف بالإشارة ١٢٩
- ◆ ٤١٠ - يسقط الدين بأداء المتبرع ١٢٩
- ◆ ٤١١ - يضاف الفعل إلى الفاعل لا الأمر ما لم يكن مجزئاً ١٢٩
- ◆ ٤١٢ - يعتبر في الدعاوى مقصود الخصمين في المنازعة دون الظاهر ١٣٠
- ◆ ٤١٣ - يعتبر الوصف في غير المعين ولا يعتبر في المعين ١٣٠
- ◆ ٤١٤ - يغتفر في الإبتداء ما لا يغتفر في البقاء ١٣٠
- ◆ ٤١٥ - يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها ١٣٠
- ◆ ٤١٦ - يفرق بين علة الحكم وحكمته فإن علته موجبة وحكمته غير موجبة ١٣٠
- ◆ ٤١٧ - يفرق بين العلم إذا ثبت ظاهراً وبينه إذا ثبت يقيناً ١٣١

- ◆ ٤١٨ - يفرق بين الفساد إذا دخل في أصل العقد وبينه إذا دخل في علة من علانقه ١٣١
- ◆ ٤١٩ - يفرق في الإخبار بين الأصل والفرع وقد يثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل ١٣٢
- ◆ ٤٢٠ - يقبل قول المترجم مطلقاً ١٣٢
- ◆ ٤٢١ - اليقين لا يزول بالشك ١٣٢
- ◆ ٤٢٢ - يلزم مراعاة الشرط بقدر الإمكان ١٣٢
- ◆ ٤٢٣ - اليمين إذا عقدت على صفة كانت صحتها لصفة محلها ١٣٣
- ◆ ٤٢٤ - اليمين إذا كانت لها حقيقة مستعملة ومجاز متعارف فالعبرة للحقيقة ١٣٣
- ◆ ٤٢٥ - اليمين على نية الخالف إن كان مظلوماً وعلى نية المستحلف إن كان ظالماً ١٣٣
- ◆ ٤٢٦ - يوخذ في العبادة بالإحتياط ١٣٤

الرسالة الثانية

❖ أصول الكرخي ١٣٧

- ◆ ترجمه صاحب الاصول الامام أبي الحسن الكرخي رحمته الله ١٣٩
- ◆ ١ - الأصل أن ماثبت باليقين لا يزول بالشك. ١٤١
- ◆ ٢ - الأصل أن الظاهر يدفع الإستحقاق ولا يوجب الإستحقاق. ١٤١
- ◆ ٣ - الأصل أن من ساعده الظاهر فالقول قوله والبيئة على من يدعي خلاف الظاهر. ١٤١
- ◆ ٤ - الأصل أنه يعتبر في الدعاوي مقصود الخصمين في المنازعة دون الظاهر. ١٤١
- ◆ ٥ - الأصل أن الظاهرين إذا كان أحدهما أظهر من الآخر فالأظهر أولي لفضل ظهوره. ١٤٢
- ◆ ٦ - الأصل أن أمور المسلمين محمولة على السداد والصلاح حتى يظهر غيره. ١٤٢

- ١٤٢ ————— الأصل أن للمعالة من الدلالة كما للمقالة ————— —:٧ ◆
- ١٤٣ ————— الأصل أنه قد يثبت من جهة الفعل ما لا يثبت من جهة القول كما في الصبي. ————— —:٨ ◆
- ١٤٣ ————— الأصل أن السؤال والخطاب يضي على ماعم وغلب لاعلى ماشد وندر. ————— —:٩ ◆
- ١٤٣ ————— الأصل أن جواب السؤال يجري على حسب ما تعارف كل قوم في مكافئهم. ————— —:١٠ ◆
- ١٤٣ ————— الأصل أن المرأ يعامل في حق نفسه كما أقربه ولا يصدق على إبطال حق الغير ولا بالزوام الغير حقاً ————— —:١١ ◆
- ١٤٣ ————— الأصل أن القول قول الأمين مع الأمين من غير بينة ————— —:١٢ ◆
- ١٤٣ ————— الأصل أن من إنترم شيئاً وله شرط لنفوذ ذلك الذي هو شرط لنفوذ الآخر يكون في الحكم سابقاً والثاني لاحقاً والسابق يلزم للمصحة والجواز ————— —:١٣ ◆
- ١٤٤ ————— الأصل أن المتعاقدين إذا صرحا بجهة المصحة صح العقد وإذا صرحا بجهة الفساد فسد وإذا ألقما صرف إلى المصحة ————— —:١٤ ◆
- ١٤٤ ————— الأصل أنه يفرق بين الفساد إذا دخل في أصل العقد وبينه إذا دخل في غلقة من عاققه ————— —:١٥ ◆
- ١٤٤ ————— الأصل أن الضمانات في الذمة لا تجب إلا بأحد الأمرين إما بأخذ أو بشرط فإذا عدما لم تجب ————— —:١٦ ◆
- ١٤٤ ————— الأصل أن الاحتياط في حقوق الله تعالى جائز وفي حقوق العباد لا يجوز. ————— —:١٧ ◆
- ١٤٥ ————— الأصل أنه يفرق في الإخبار بين الأصل والفرع ————— —:١٨ ◆
- ١٤٥ ————— الأصل أنه يفرق بين العلم إذا ثبت ظاهراً وبينه إذا ثبت يقيناً ————— —:١٩ ◆
- ١٤٥ ————— الأصل أنه قد يثبت الشيء تبعا وحكما وإن كان قد يعطل قصداً ————— —:٢٠ ◆
- ١٤٥ ————— الأصل أن الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة ————— —:٢١ ◆
- ١٤٥ ————— الأصل أن الموجود في حالة التوقف كالوجود في أصله ————— —:٢٢ ◆
- ١٤٥ ————— الأصل أن الإجازة إنما تعمل في التوقف لافي الجائز ————— —:٢٣ ◆
- ١٤٦ ————— الأصل أن الإجازة تصح ثم تستند إلى وقت العقد ————— —:٢٤ ◆
- ١٤٦ ————— الأصل أن كل عقد له مجيز حال وقوعه توقفاً لإجازة وإن فلا ————— —:٢٥ ◆

- ◆ ٢٦- الأصل أن تعليق الأملاك بالأخطار باطل وتطبيق زولها بالأخطار جائز
١٤٦ _____
- ◆ ٢٧- الأصل أن النسخة يعتبر مالم يعد على موضوعه بالنقص والإبطال — ١٤٦
- ◆ ٢٨- الأصل أن كل إية تخالف قول أصحابنا لما تحمل على النسخ أو على الترجيح والأولي أن تحمل على التأويل من جهة التوليد — ١٤٦
- ◆ ٢٩- الأصل أن كل خبر يخبر بخلاف فإنه يحمل على النسخ أو على أنه معارض بخلافه _____ ١٤٧
- ◆ ٣٠- الأصل أن الحديث إذا ورد عن الصحابي مخالفًا لقول أصحابنا لما كان لا يصح في الأصل كفيًا موزنة جوابه وإن كان صحيحًا في موردَه _____ ١٤٨
- ◆ ٣١- الأصل أنه إذا مضى بالاجتهاد لا يفسخ ما اجتهد مثله ويفسخ بالنص _____ ١٤٨
- ◆ ٣٢- الأصل أن النص يحتاج إلى التعليل بحكم غيره لا بحكم نفسه _____ ١٤٨
- ◆ ٣٣- الأصل أنه يفرق بين علّة الحكم وحكمته، لسان علّة موجبة وحكمته غير موجبة _____ ١٤٨
- ◆ ٣٤- الأصل أن المسائل إذا ستل سوائًا ينبغي للمستول أن لا يجيب على الإطلاق والإرسال، لكن ينظر فيه ويشكر _____ ١٤٩
- ◆ ٣٥- الأصل أن الحادثة إذا وقعت ولم يجد القول فيها فإنه ينبغي له أن يستبطن جوابها من غيرها _____ ١٤٩
- ◆ ٣٦- الأصل أن اللفظ إذا تعدى معنيين أحدهما أجلي من الآخر والآخر أخفي فإن الأجلي أملك من الآخر _____ ١٤٩
- ◆ ٣٧- الأصل أنه يجوز أن يكون أول الآية على العموم وآخرها على الخصوص _____ ١٥٠
- ◆ ٣٨- الأصل أن التوليدين إذا تلاها وتعارضتا في أحدهما ترك اللفظين على الحقيقة فهو أولى _____ ١٥٠
- ◆ ٣٩- الأصل أن البيان يعتبر بالإبتداء إن صح الإبتداء (صحّ البيان) والا فلا _____ ١٥٠

المسألة الثالثة

❖ اصول المسائل الخلافية ١٥١

- ١٥٣ ————— الأصل أن ماغیر الغرض في أوله غيره في اخره. —: ١ ◆
- ١٥٣ ————— الأصل أن الحرم إذا أحرّ النسك عن الوقت أو قَدَمَهُ لزمه الدم. —: ٢ ◆
- ١٥٤ ————— الأصل أن الشيء إذا غلب وجوده يجعل كالوجود —: ٣ ◆
- ١٥٤ ————— الأصل أنه متى عرف ثبوت الشيء من طريق الإحاطة والتيقن لأي معنى كان فهو على ذلك —: ٤ ◆
- ١٥٤ ————— الأصل أن مايتناول اللفظ من طريق العموم ليس كما يتناول اللفظ من طريق النص والخصوص —: ٥ ◆
- ١٥٥ ————— الأصل أن العقد إذا دخله فساد قوي تجميع عليه شاع في الكل —: ٦ ◆
- ١٥٥ ————— الأصل أن من جمع في كلامه بين مايتعلق به الحكم ومالايتعلق فالعبارة للأول —: ٧ ◆
- ١٥٥ ————— الأصل أن مايعقده أهل الذمة يتركون عليه —: ٨ ◆
- ١٥٦ ————— الأصل أن من أخبر بخبر ولصدق خبره علامة لايقبل قوله الايبان تلك العلامة —: ٩ ◆
- ١٥٦ ————— الأصل أن سب الاتلاف متى سبق ملك المالك لايجب الضمان له —: ١٠ ◆
- ١٥٦ ————— الأصل أن الإذن المطلق إذا تعري عن التهمة والخيانة لايجتص بالعرف —: ١١ ◆
- ١٥٧ ————— الأصل أن ماحصل مفعولاً بأذن الشرع كان كأنه حصل مفعولاً بآذن من له الولاية —: ١٢ ◆
- ١٥٧ ————— الأصل أنه إذا صححت التسمية لايعتبر مقتضاها والا يعتبر —: ١٣ ◆
- ١٥٧ ————— الأصل أنه يعتبر التهمة في الاحكام —: ١٤ ◆
- ١٥٨ ————— الأصل أن ملك المولد يزول بالردة زوالاً موقوفاً —: ١٥ ◆
- ١٥٨ ————— الأصل أن حقوق الأشياء معتبرة باصولها —: ١٦ ◆
- ١٥٩ ————— الأصل أن أم الولد ليست بحال ولاقيمة لها عنده خلافاً لهما —: ١٧ ◆
- ١٥٩ ————— الأصل أن أم الولد ليست بحال ولاقيمة لها —: ١٨ ◆

- ١٥٩ _____ الأصل ان غلة المملوك ومايوجب له لمولاه —: ١٩ ◆
- ١٦٠ _____ الأصل ان الحقوق اذا تعلقت بالذمة استوفيت من العين —: ٢٠ ◆
- ١٦٠ _____ الأصل ان الانسان قد لايملك الشيء قصدا ويملك تفويضه —: ٢١ ◆
- ١٦١ _____ الأصل ان نفي موجب العقد لايجوز ونفي موجب الشرط يجوز —: ٢٢ ◆

القسم الثاني مافيه خلاف بين الشيخين (أبي حنيفة وأبي يوسف)

وبين محمد رحمهم الله تعالى

- ١٦٢ _____ الأصل أن فساد أفعال الصلوة لايجب فساد حرمة الصلوة —: ٢٣ ◆
- ١٦٢ _____ الأصل ان كل عقد امتنع عن الفسخ بالاقالة فلاتحالف فيه ولاتراد —: ٢٤ ◆
- ١٦٣ _____ الأصل ان كل خبر لايروصل إلى القضاء الا به فالعدالة منه شرطه —: ٢٥ ◆
- ١٦٣ _____ لاالعدد —: ٢٦ ◆
- ١٦٣ _____ الأصل ان كل عصير استخراج بالماء لطبخ ادنى طبخة لاقليل منه غير المسكر حلال —: ٢٧ ◆

القسم الثالث مافيه خلاف بين الطرفين بين أبي حنيفة ومحمد

وبين أبي يوسف رحمهم الله تعالى

- ١٦٤ _____ الأصل انه اذا لم يصح الشيء لم يصح ما في ضمنه —: ٢٧ ◆
- ١٦٤ _____ الأصل ان اليمين لاينعقد الا على معقود عليه —: ٢٨ ◆
- ١٦٤ _____ الأصل ان الشروط المتعلقة بالعقد بعد العقد كالوجود عنده —: ٢٩ ◆

القسم الرابع مافيه خلاف بين الصاحبين بين أبي يوسف

وبين محمد رحمهما الله تعالى

- ١٦٥ _____ الأصل ان الشيء يجوز ان يصير تابعا لغيره وان كان له حكم نفسه بالفراده —: ٣٠ ◆
- ١٦٥ _____ الأصل ان المعارض في العقد الموقوف قبل تمامه كالموجود لسدي المقدر —: ٣١ ◆
- ١٦٥ _____ الأصل ان البقاء على الشيء يجوز ان يعطي له حكم الابتداء —: ٣٢ ◆
- ١٦٦ _____ الأصل ان الجواب الحق لله تعالى في الغير يزيل ملك المالك —: ٣٣ ◆

القسم الخامس مافيه خلاف بين اصحابنا الثلاثة

وبين زفر رحمة الله تعالى

- ٣٤-: الاصل ان الشيء اذا اقيم مقام غيره في حكم لا يقوم مقامه في جميع الاحكام _____ ١٦٧
- ٣٥-: الاصل انه يجوز ان توقف الحكم في المقود وغيرها لمعنى بطراً عليها _____ ١٦٧
- ٣٦-: الاصل ان المعارض في الاحكام انتهاء بخالف حكم الموجود ابتداء _____ ١٦٨
- ٣٧-: الاصل ان ما لا يتجزأ لوجود بعضه كوجود كله _____ ١٦٨
- ٣٨-: الاصل ان الخلاف في الصفة غير معتبر _____ ١٦٨
- ٣٩-: الاصل ان القليل من الاشياء مفقوده _____ ١٦٩
- ٤٠-: الاصل ان العبرة بما يتعلق به الحكم لا بما يظهر به _____ ١٦٩
- ٤١-: الاصل ان نية التميز في الجنس الواحد لا تعمل _____ ١٦٩

القسم السادس مافيه خلاف بين امتنا

وبين الامام مالك رحمه الله تعالى

- ٤٢-: الاصل ان الخبر المروي من طريق الاحاد مقدم على القياس _____ ١٧٠
- المصحح _____ ١٧٠
- ٤٣-: الاصل ان الحرم على الشيء بحالة المباشرة _____ ١٧١

القسم السابع مافيه خلاف بين امتنا

وبين الفقيه ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى

- ٤٤-: الاصل ان من ملك شيئاً ملك تفويضه _____ ١٧٢
- ٤٥-: الاصل ان المقتد اذا ورد الفسخ على بعضه افسخ كله _____ ١٧٢
- ٤٦-: الاصل ان حقوق الله معتبرة بحقوق العباد _____ ١٧٢
- ٤٧-: الاصل ان مالا تفتح المنازعة فيه إلى القاضي فلا اثر لقلسة الجهالة _____ ١٧٢
- ولاكثرها في لسانه _____ ١٧٢
- ٤٨-: الاصل ان اطلق الواحد لا يجوز ان يثبت في محلين _____ ١٧٣

التقسيم الثامن ما فيه خلاف بين ائمتنا وبين الامام القرشي
أبي عبد الله محمد بن ادریس الشافعي رحمه الله تعالى

- ١٧٤ -: ٤٩ الأصل ان صلاة القندي متعلقة بصلاة الامام _____
- ◆ -: ٥٠ الأصل ان كل عبادة جاز نفلها على صفة في عموم الاحوال جاز
فرضها على تلك الصفة في حال _____
- ١٧٤ -: ٥١ الأصل ان القدرة على المبدل قبل استيفاء المقصود بالمبدل ينتقل
الحكم إلى المبدل _____
- ١٧٥ -: ٥٢ الأصل ان من وجبت عليه الصدقة اذا تصدق على وجه يستوي به
مراد النص منه اجزاه _____
- ١٧٥ -: ٥٣ الأصل ان قول الصحابي مقدم على القياس اذا لم يخالفه من هو مثله
-: ٥٤ الأصل ان المصنوعات تملك بال ضمان السابق مستندًا إلى وقت
١٧٦ وجوب الضمان _____
- ◆ -: ٥٥ الأصل ان الحق في الفئمة يتعلق بال اخذ ويستقر بالاحراز ويقع
بالقسمة _____
- ١٧٦ -: ٥٦ الأصل ان الدنيا دار الاسلام ودار الحرب _____
- ◆ -: ٥٧ الأصل ان من اهل بالخروج في غير اشتهره لزمه _____
- ◆ -: ٥٨ الأصل ان العبرة في ثبوت النسب بصحة الفرائض وكون النروج من
اهله _____
- ١٧٧ -: ٥٩ الأصل ان من طاف من طواف الزيارة اكثره اجزاه _____
- ◆ -: ٦٠ الأصل ان كل عصية لامرأة يلي امر نفسه بنفسه فهو ولي لها _____
- ◆ -: ٦١ الأصل ان من وصل الفداء إلى جوفه بغير نسيان كان عليه القضاء _____
- ◆ -: ٦٢ الأصل ان كل فعل استحق فله على جهة بعينها فعلى اي جهة
حصل اجزأ _____
- ١٧٨ -: ٦٣ الأصل ان كل صدقة قدرها الشريعة بالأصح فهو من الخطة نصف
صاع _____
- ١٧٨ -: ٦٤ الأصل ان كل من تعدي على غيره باخذ مال هلك في يده يضمن
ليس عليه القطع _____

- ◆ ٦٥- الأصل ان كل فرقة جاءت من قبل الزوج ولم تتأبد ولم تتضمن
فسخ النكاح فهي تطليقة بآنة ١٧٩
- ◆ ٦٦- الأصل ان المنافع بمحلة الاعيان القائمة ١٧٩
- ◆ ٦٧- الأصل عند اصحابنا ان الطلاق الصريح يتعلق بالحكم بلفظه لا بمعناه ١٧٩
- ◆ ٦٨- الأصل ان من حرر رقبة كاملة الرق والمنافع على غير عوض اجزاه
عن كفارته ١٧٩
- ◆ ٦٩- الأصل ان تخصيص الشيء بالذكر والصفة لا ينفي حكم ما عداه ١٨٠
- ◆ ٧٠- الأصل انه متى علم التساوي في الأصل بين شئين ثم ورد البيان في
احدهما كان بياناً في الآخر ١٨٠
- ◆ ٧١- الأصل ان كل حق ثبت في الرقبة يسري إلى الحادث فيها ١٨٠
- ◆ ٧٢- الأصل ان جواز البيع يبيع الضمان ١٨١
- ◆ ٧٣- الأصل انه متى تعلق بالأصل حكمان وعدم احدهما لا يعدل الآخر ١٨١